رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

المصارف العراقية
IRAQI BANKS

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف تصدر عن رابطة المصارف الخاصة في العراق
معتمدة لدى نقابة الصحفيين العراقيين بالرقم (١٤٤٦) في ٢٠١٤/٣/٤

السنة الاولى العدد(٧) آذار ٢٠١٤
No.7 Marh 2014

أخبار وأنشطة القطاع المصرفي والشركات الساندة للعمل المصرفي

البنك المركزي العراقي
تشكيل ثلاث لجان لتعديل القوانين

اللجنة المالية في مجلس النواب
تصدر تقريرها
حول متطلبات اصلاح النظام المصرفي في العراق

ندوة معهد التقدم للسياسات الانمائية

خبراء وباحثون اقتصاديون يدعون الى تأسيس
(مجلس لتطوير القطاع الخاص في العراق)

المصارف الخاصة
تواصل إصدار بياناتها المالية
كما في ٢٠١٣/١٢/٣١

إتحاد رجال الأعمال العراقيين
يناقش المنظومة المصرفيـــه
وإتجاهات السوق

وزراء اليورو..
الوضع الاقتصادي الأوربي لايزال هشاً

اهم الخدمات المصرفية
١- فتح الحسابات الجارية بالدينار العراقي والدولار الامريكي.
٢- قبول الودائع (حسابات التوفير والودائع الثابتة) بالدينار العراقي والدولار الامريكي.
٣- منح الائتمان النقدي بكافة انواعه (القروض التسهيلات المصرفية) بالدينارالعراقي ودولار الامريكي.
٤- اصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية بالدينارالعراقي ودولار الامريكي.
٥- فتح الاعتمادات المستندية عن الاستيرادات الخارجية.
٦- اصدار السفاتج والصكوك المصدقة وقبول الحوالات الداخلية بكافة انواعها.
٧- قبول الحوالات الخارجية بكافة انواعها.
٨- تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
٩- بيع وشراء العملات الاجنبية.
١٠- خدمة الصراف الالي.
١١- خدمة صرف البطاقات الذكية للمتقاعدين.
١٢- اصدار بطاقات الفيزا كارد.
١٣- خدمة الانترنيت اون لاين (قريبا جداً).
١٤- المحفظة الاستثمارية.
مصرف الشمال
للتمويل والاستثمار
North Bank
S.A
خدمات مصرفية
متكاملة
Full banking services
يقدم مصرف الشمال للتمويل والاستثمار بتقديم الخدمات المصرفية على اعلى مستوى
من حيث التطور والانظمة المحاسبية المتبعة للارتقاء ومواكبة المصارف المتقدمة.
بغداد - ساحة الفتح - العلوية
محلة ٩٠٤ - شارع ١١ - مبنى ٦٠
ceo@northbankiq.com
www.northbankiq.com

رابطة المصارف الخاصة في العراق
Iraqi Private Banks League

المصارف العراقية

مجلة شهرية تعنى بشؤون المصارف
تصدر عن رابطة المصارف الخاصة
في العراق

رئيس التحرير
عبد العزيز حسون علي
مدير التحرير
فائق ناصر حسين
سكرتير التحرير
محمد عبد الحميد موسى
مصحح لغوي
الاستاذ محمد صالح الشماع
الاشراف الفني
عبد اللطيف حسين العاني
مصمم: أمير قاسم عبد الحميد
مصور: ضياء علي حمودي

المستشارون

١ـ الدكتور مظهر محمد صالح
٢ـ الدكتور ماجد محمد حسن الصوري
٣ـ الدكتورة سلام عبد الكريم سميسم
٤ـ الدكتور صادق راشد الشمري
٥ـ الدكتور بسطام عبود الجنابي
٦ـ الدكتور حسيب كاظم جويد
٧ـ الاستاذ سامي صالح الضامن
٨ـ الاستاذ باسم جميل انطوان
٩ـ الاستاذ محمود محمد محمود
١٠ـ الاستاذ سمير عباس النصيري

للمساهمة عبر الانترنت
البريد الالكتروني للمجلة
iraqibn2013@gmail.com
البريد الالكتروني للرابطة
Email: pbkleagik@yahoo.com
&
ipbl2004@gmail.com
&
info@ipbl-iraq.org
الموقع الالكتروني للرابطة www.ipbl-iraq.org
مطبعة نصوص للتصميم والطباعة
07901 418 450
الاشراف الفني احمد بدر غيلان
مصمم مساعد علي بدر غيلان

المقالات والبحوث والدراسات المنشورة في المجلة لاتعبر بالضرورة عن رأي المجلة والرابطة ، وإنما عن آراء كتابها ومعديها..

في هذا العدد

البنك المركزي العراقي .. لجان لتعديل القوانين التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٢	5
نقابة المحاسبين والمدققين العراقية المؤتمر العربي السنوي الاول	8
مؤتمر إتحاد رجال الاعمال العراقيين	9-11
اللجنة المالية في مجلس النواب تصدر تقريرها حول متطلبات اصلاح النظام المصرفي في العراق الصافي يبحث مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إمكانية الإستثمار في العراق	14
محافظة بغداد تقيم المؤتمر الاقتصادي الاول	16
متطلبات وامكانية انشاء صندوق للاقراض المصرفي المشترك في العراق	17-19
المؤسسة العامة للمصارف .. هل تعود ؟	23
ادارة المخاطر التقنية والتشغيلية	30
القطاع الخاص أمس .. اليوم.. الطموحات والتحديات	32-36

رقم الايداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (١٩٢٨) لسنة ٢٠١٣

شارك في الاعداد
سارة علي شاكر
رفيف انور عبد الفتاح
بلسم اسماعيل علي

للاعلان في المجلة الاتصال على الارقام
07901282051
07709245002
07702872825

مقر الرابطة : الكرادة خارج / حي بابل - المسبح
محلة(٩٢٩ شارع ٣٠ مبنى ٢٤)
ص.ب (٢٧٦٦ الجادرية / بغداد - جمهورية العراق

عبد العزيز حسون
رئيس التحرير

الجهاز المصرفي العراقي
بين مصطلحي الإصلاح والتطوير

ان اهمية المصارف في كل إقتصاد ربما تكون بحاجة الى التأكيد عليها في كل حين وتكثر الأقوال حولها وبعض الخبراء يصر على ان لا إقتصاد متطور دون جهاز مصرفي سليم ،والكل له الحق في القول وفيما يعتقد ،ولكن عندما تتوجه الانظار لأي جهاز مصرفي بهدف الإصلاح فإنها باليقين تتجاور - تلك الانظار - الخطوط الحمر فلا يجب ان يكون هناك مصرف بحاجة الى (إصلاح) بل نستطيع تقديم الفكرة على انها بحاجة الى (تطوير) وهو اصح واسلم اذ اننا اذ ما استخدمنا المصطلح الاول نكون بالضرورة امام ازالة المصرف من الوجود ،الصيرفة لا تتحمل ان تعالج اخفاقاتها مهما تنوعت الا بتطوير العمل والاداء .

واليوم في العراق وبعد ان جاءتنا مصارف خارجية عربية واجنبية كلها تزاول العمل بوسائل اخرى جديدة تنسجم مع المعايير التي التزمت بها المصارف في العالم القريب والبعيد.
نحن بحاجة ماسة لان نرصد ما يجري ونتعلم ما امكن كي نضع القاطرة على السكة وناخذ المسار الآمن الذي يطالب به السوق والفعاليات الاقتصادية في مجملها.

ولا بد ان نلاحظ ايضا في ان بعض فروع المصارف الخارجية اخذت مواقعها في السوق العراقية وجاءت بمعية شركات في بلدانها او ضمن مجموعاتها لتقدم لها الخدمات المصرفية التي تحتاجها .
هذه نقطة يجب التوقف عندها وادراك معانيها وعسى ان نتعلم !! قبل فوات الاوان....

Iraqi Private Banks League

التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٢

اصدرت ادارة الاحصاء والابحاث في البنك المركزي العراقي التقرير السنوي للاستقرار المالي في العراق لعام ٢٠١٢.

تضمن التقرير فصولاً متعددة ركزت على اهم العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي، منها تقييم المؤشرات الاقتصادية والبنية التحتية للجهاز المصرفي العراقي بما فيها الرقابة واداوات الرقابة التي يستخدمها البنك على المصارف وتناول كذلك البنية التشريعية، وفي فصل آخر تناول انجازات مكتب الابلاغ بهدف مكافحة غسل الاموال.

كما تناولت الفصول الاخرى اعمال قسم المدفوعات وقسم ادارة المخاطر كذلك التطور التقني في المصارف العراقية والمؤسسات الساندة للجهاز المصرفي العراقي.

و احتوى التقرير ايضا على جداول تفصيلية ومقارنة لمختلف بنود ميزانيات الجهاز المصرفي في العراق.

ولا شك في ان الجهد المبذول في اعداد التقرير وتقديمه للمعنيين في الداخل والخارج يستحق كل الثناء والتقدير.

عودة مصرف الوكاء للاستثمار والتمويل للعمل في الساحة المصرفية بقرار قضائي

رحبت رابطة المصارف الخاصة في العراق بقرار البنك المركزي بكتابه ذي العدد ١٦٨٠/٣/٦ في ٢٠١٤/٢/٦ المستند على قرار محكمة الخدمات المالية رقم ٥/خدمات مالية/ ٢٠١٣ في ٢٠١٣/٩/٩ برفع الوصاية عن المصرف.

واعربت الرابطة بكتابها للسيد رئيس مجلس ادارة المصرف بناء على طلبه في ٢٠١٤/٢/١٢ على استعدادها للتعاون مع اجراءات البنك المركزي العراقي لاعادة تأهيل المصرف بما يضمن استمرار عمله في الجهاز المصرفي العراقي وان يعود لمكانته المتقدمة فيه.

البنك المركزي العراقي
تشكيل ثلاث لجان لتعديل القوانين

في خطوة هامة اصدر السيد محافظ البنك المركزي العراقي امره الاداري لتحقيق التعديلات المقترحة على القوانين بصيغتها النهائية (قانون البنك المركزي ، قانون المصارف،قانون مكافحة غسل الاموال) حسب توصية ونتائج ورشة العمل التي اقامها البنك مؤخرا للفترة (من ٢٤-٢٠١٣/١١/٢٧) وذلك بصدور الامر الاداري رقم ٤٧٨ بكتابه ذي العدد ١٠/ ٩٣٢ بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٧ بتشكيل ثلاث لجان مشرفة على ثلاث لجان اخرى لاعداد التعديلات المطلوبة ضمت عددا من الخبراء المصرفيين ورجال القانون والمحاسبين القانونيين والمستشارين.

وقد مثل الرابطة في اللجنة المشرفة الثانية السيد عبد العزيز حسون المدير التنفيذي للرابطة ، وفي اللجنة المشرفة الثالثة المشاور القانوني للرابطة المحامي محمد موسى حسين خضوري.

مصرف التنمية الدولي للاستثمار والتمويل يزيد رأس مال المصرف الى(٢٥٠) مليار دينار

اكتملت اجراءات بنك التنمية الدولي بزيادة راس ماله من (١٦٠ الى ٢٥٠) مليار دينار وذلك وفقاً لاحكام قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ بموجب كتاب دائرة تسجيل الشركات / المساهمة بتاريخ ٢٣/شباط/٢٠١٤.

مصرف الموصل للتنمية والاستثمار زيادة رأس ماله الى (٢٥٢,٥) مليار دينار

عقدت الهيئة العامة لمصرف الموصل اجتماعها السنوي صباح يوم الثلاثاء ٢٠١٤/٢/١٨ في مقر الادارة العامة في محافظة نينوى بمدينة الموصل حيث تم مناقشة جدول الاعمال التي اهمها :

١- مناقشة تقرير مجلس الادارة لسنة ٢٠١٣ والموافقة عليه .

٢- مناقشة كل من تقرير مراقب الحسابات والحسابات الختامية للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ والمصادقة عليهما .

٣- مناقشة زيادة راس مال المصرف من (٢٠٢ الى ٢٥٢،٥) مليار دينار وفق المادة (٥٥) ثانياً من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ وتمت الموافقة عليه .

ويعتبر هذا الاجتماع الاول لهذا العام ٢٠١٤ للمصارف الخاصة العراقية ، كما يعتبر التقرير السنوي لمصرف الموصل هو اول التقارير السنوية لعام ٢٠١٣ الذي تسلمت الرابطة نسخاً منه .

نشاطات المصرف الوطني الاسلامي لعام ٢٠١٣

د.صادق راشد الشمري
أكاديمي وخبير مالي
ومصرفي

المصرف الوطني الإسلامي

اثبت المصرف الوطني الاسلامي بأن التجربة المصرفية الاسلامية على الرغم مما قيل و يقال بحقها الا انها استمرت بالانتشار الجغرافي و النمو في حجم رؤوس الاموال و حجم موجوداتها وكذلك حجم الاستثمار فيها وارباحها،إضافةً الى انها تسعى الى تحقيق تنمية الانسان و تعزيز وجوده وقيمته يعني تحقيق تنمية اجتماعية وتنمية اقتصادية ضمن رسالتها المنشودة وهذا مما جعل المصارف التجارية يسيل لعابها اتجاه هذه الفرص المربحة فقامت بتقليد المصارف الاسلامية كما قامت بفتح نوافذ قالت عنها بانها اسلامية وبعضها فتح فروعاً مستقلة.

بعد ان توزعت في ٥٧ دولة بشكل مصارف بلغت ٥٩١ بنكاً منتشرة في جميع انحاء العالم ، باعتبارها الحل الناجح و السليم لمعوقات اقتصادية في دول العالم حتى البعض اعتبرها(ان المصارف الاسلامية اكثر استقراراً واماناً من المصارف التقليدية كون محافظها الاستثمارية محمية بموجودات حقيقية و مرتقية ، و عملياتها التشغيلية ذات مردود جيد للاقتصاد، و مشاريعها رصينة و قوية و مربوطة بدراسات جدوى اقتصادية كل هذا جعل نجاح المصرفية الاسلامية حقيقة ملموسة وليس حلماً يراود الاقتصاديين علماً ان المصرف الوطني الاسلامي ،ومع شقيقاته المصارف الاسلامية في العراق و التي تمثلت بثلث عدد المصارف العاملة في العراق، يقدم خدماته امام تحديات كثيرة منها عدم وجود قانون للصيرفة الاسلامية،في ظل منافسة شديدة لتقديم المزيد من الخدمات والمنتجات التي تلائم طبيعة وواقع المجتمع، ورسالته المنشودة في تحقيق تنمية اجتماعية و اقتصادية .

وكذا الغرب فقد انتبه عندما بدأ اقتصادييهم وخبرائهم يخاطبون مجتمعاتهم ورجال الكنيسة بأنه ينبغي الاخذ بالمنتجات التي تقدمها المصارف الاسلامية و هكذا بدأت بالانتشار،و من ضمن هذه البيئة المصرفية عمل المصرف الوطني الاسلامي من بين تسع مصارف في العراق بشبكة فروع (٩١)فرعاً منتشرة في جميع انحاء العراق.

يعمل المصرف الوطني الاسلامي من بين تسعة مصارف إضافةً الى مصرف اسلامي حكومي لازال في طور التاسيس هو مصرف النهرين الاسلامي .

علماً ان بداية العمل المصرفي الاسلامي في العراق كان منذ عام ١٩٩٣ عند تأسيس المصرف العراقي الاسلامي ،وبدأت تزدهر و تتطور الى أن أصبحت فروعها بهذا العدد.

والتي يفترض انها تعمل بصيغ تمويلية تختلف كلياًعن المصارف التجارية في (المضاربة - المرابحة -بيع السلم-عقود الاستصناع- الايجارة.....الخ).

كما انها تعتمد بدرجة اساسية على رأس المال والاحتياطات كمصدر للتمويل أكبر من اعتماد المصارف التجارية الأخرى عليها و كذلك بصورة أكبر كثيراً من اعتماد المصارف الحكومية.

كما رسالتها و هدفها المنشود في تحقيق تنمية اجتماعية و اقتصادية.

-كما تم درج تقييم المصارف الاسلامية ضمن تطبيقات(CAMEL).

وتعبر تصنيفات (CAMEL)الخاصة بستة من المصارف الاسلامية افضل من متوسط تصنيفات المصارف الخاصة ككل حسب كتاب (القطاع المالي العراقي)الصادر عن البنك الدولي.

وقد واجهت المصارف الاسلامية في العراق تحديات كثيرة في العمل إذ إنها تعمل دون وجود قوانين و قواعد مصرفية اسلامية محددة بأستثناء التعليمات رقم ٦ الصادرة عن البنك المركزي العراقي عام ٢٠١١.

إضافةً الى ان المصارف الاسلامية وإداراتها، تعاني من نقص الخبرات والكفاءات التي تتفهم العمل المصرفي الاسلامي.

كماانها لم تحصل على ميزات مثل ما تحصل عليه المصارف التجارية و خصوصاً الاستثمار في حوالات الخزينة او الاستثمار الليلي لتنويع محافظها الاستثمارية امام السيولة الكبيرة.،المتاحة،ولا نستطيع ان نلبي منتجات كثيرة للصيرفة الاسلامية باستثناء المرابحات من خلال تغيير(أو قلب جنس العملة) مع كل هذه التحديات والعوائق لكنها اصبحت و اقعاً ملموساً وتنمو بنسب عالية جداً أمام المنافسة الكبيرةالتي تتلقاها من المصارف الحكومية و المصارف التجارية الخاصة الاخرى.

فعاليات مؤتمر المشروعات الصغيرة والمتوسطة المقام في صنعاء/ اليمن للفترمن ٢٢ - ٢٣ يناير ٢٠١٤

من هذه المقدمه البسيطة، نجد ان المصرف الوطني الاسلامي حقق قفزات نوعية في زيادة رأس ماله خلال النصف الثاني من سنة ٢٠١٣،الى٢٥١ مليار دينار عراقي ومن خلال رسالته ومساهمته في دعم و تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة فقد حقق(تنمية اجتماعية الى جانب التنمية الاقتصادية).

وقد تم تتويج المصرف الوطني الاسلامي بجائزة التميز في المنطقة العربية والمنظمة العربية للمسؤولية الاجتماعية بأختياره كأحد افضل المصارف الاسلامية الرائدة على مستوى المنطقة العربية مع مصارف أخرى على الجهد النوعي الذي بذل لتوطيد مكانته، ومعززا حضور المصرف و تواجده في الساحة المصرفية العراقية والاسلامية من خلال شبكة فروعه في بغداد والمحافظات ، وشبكة مراسليه مما جعل نتائج نشاطه في و تيرة متصاعدة و علامات بارزة في مسيرة المصرف مع الالتزام بترسيخ مبادئ الشريعة الاسلامية السمحاء وفق المنهج الاسلامي لخدمة مصلحة المجتمع وتطوير البنية التحتية للاقتصاد العراقي .

سيما ان النتائج الايجابية التي تميزت بها مسيرة المصرف كان لها الدلالة على سلامة و ارتقاء اداء المصرف و جودة أصوله و تمتعه بدرجة عالية من الأمان المصرفي فضلاً عن تحقيق منافع عالية وإدارة سليمة تتمتع بها بمستوى عالي

من الخبـرة و الاستقـرار المؤسسـي التي حـرصت على و ضع خطط وسياسـات و بـرامج لدعم قـدرة المصرف التنافسـية و الحـصول على نصيب متزايد في سـوق الخدمات المصرفية و كذلك نجاحـه في ادخال قـنوات اقـتصادية جديدة و هادفة و حـيوية في منح قـروض ميسـرة لخريجي الجامعات و اصحـاب المهن و الحـرفيين والاطبـاء و الصيادلة واصحـاب المشـروعات الصغيرة و المتوسـطة وهذا ان دل على شـيء فانما يدل على ترسـيخ رسالته في الوصول الى شرائح واسعة في المجتمع واستقطاب و دائع بـالوصول الى اصحاب الحاجات ،بتطوير مشـروعاتهم و بـالتالي في تحقيق رسـالته المنشـودة في تحقيق تنمية اجتماعية و اقتصادية .

كما تلقـى المصرف الوطني الاسـلامي رسـالة تهنئة من البنك المركزي العراقـي بمناسبـة تتويجه كأفضل المصارف الاسـلامية الرائدة على مسـتوى العراق بمنحـه الوشـاح الاحـمر الارجواني مزينة بوسـام الاستحقـاق الذهبـي في مجال المبادرات المتميزة مع شهادة البراءة .

واستلم المصرف الوطني الاسلامي درع اتحـاد المصارف العربية في مجال النشـاط المصرفي الاسـلامي و من المصارف الرائدة في احتفالية بيروت-ضمن بـرامج المبـادرات لاتحـاد المصارف العربـية والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب.

كمـا فـاز المديـر المفـوض للمصـرف الاكاديمي و الخبـير المالي والمصرفي وعضو الهيئة العامة للمصارف العراقـية وعضو الاتحاد الدولي للمصرفيين الـعرب كافضل باحث و متحدث ومساهماته في المؤلفات المصرفية و البحثية من خلال مشاركته في معظم المؤتمرات المصرفية المنعقـدة في كل من(فينا،المانيا،القاهرة،بيروت،طرابلس،الاردن،وصنعاء.....)

واقام المصرف ورشـة للصيرفة الاسلامية في بـاريس تطرق الى ابعاد الصيرفة الاسلامية ونجاحها الى ان فرضت و جودها في جميع انحـاء العالم ونال المدير المفوض للمصرف ثناء و شـكر المصارف الفرنسـية ، كما رشـح المدير المفوض لنيل جائزة البـنك الاسـلامي في جدة بالمملكة العربية السعودية للتنمية للمرة الثانية لعام٢٠١٤.

المصرف الوطني الاسلامي
NATIONAL ISLAMIC BANK

واشـارت نتائج الاعمال والبـيانات المالية الفصلية للربـع الاخير لعام ٢٠١٣ (غير المدققـة) للمصرف الى رفع مركزه المالي بـأكثر من (١٣٤) مليار دينار قياساً للحسابـات الختامية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ وهذا كشـف مقـارنة البـيانات المالية للمصرف..

**من ضمن حساب المدينون مبلغ عن تأمينات الاعتمادات لدى المصارف الخارجية المراسلة

(المبالغ مليون دينار)

Account	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الرابع كما في 2013/12/31	التاريخ اسم الحساب
CASH in hand I& accounts at banks	229.975	201.592	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	0.119	0.119	الاستثمارات
Monetary Credit	255.311	361.163	الائتمان النقدي
Debtors	2.347	55.411	المدينون **
Fixed Assets	3.051	6.824	الموجودات الثابتة
Total Assets	490.803	625.109	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	298.378	316.819	حسابات جارية و ودائع
Creditors	4.197	2.0509	الدائنون
Provisions	1.700	12.830	التخصيصات
Paid – up Capita	150.412	253.200	رأس المال والاحتياطات
Net Profits	36.116	39.751	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	490.803	625.109	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	64.453	55.250	*مجموع الايرادات
Total Expenses	28.337	15.751	*مجموع المصروفات

الفرع الرئيسي في بغداد الادارة العامة بغداد الكرادة شارع العرصات
البريد الالكتروني:info@nibiq.com

مصرف الاتحاد العراقي

يفتتح ثلاثة فروع له في كربلاء والنجف والناصرية

وافق البنك المركزي العراقي على افتتاح ثلاثة فروع للمصرف في محافظات كربلاء والنجف والناصرية وباشرت اعمالها خلال الربع الاخير لعام ٢٠١٣ وادناه كشف باسمائها واداراتها وعناوينها تفصيلا..

اسم الفرع	الرقم الرمزي	تاريخ المباشرة	اسم مدير الفرع	رقم الموبايل	العنوان
كربلاء	-4	2013/9/20	وفاء صباح راهي	07700141224	كربلاء/شارع التربية
النجف	-5	2013/9/25	نادية عباس يسر	07700196200	النجف/حس العلماء
الناصرية	-6	2013/10/30	طالب فليح حسن	0781301651	الناصرية/ش.الكويتي

الافصاح عن نتائج التقييم للعمل المصرفي

لاهمية هذا الموضوع الحيوي اجابت الامانة العامة لاتحاد المصارف العربية في بيروت مشكورة على استفسار رابطة المصارف الخاصة في العراق بصدد الموضوع واهم ما جاء فيه : بانه توجه عدة معايير رقابية "للانذار المبكر" تستخدمها السلطات الرقابية لفحص سلامة الاداء المصرفي ، تؤخذ هذه المعايير كمؤشرات اداء المصارف وتصنيفها ، واكتشاف اوجه الخلل المالي في اعمالها كي لا تتعرض تلك المصارف لمشاكل مالية تؤدي الى انهيارها ، وقد يكون واحدة من اهم المعايير نظام تقييم المصارف المعروف (CAMELS).

وقد اوجدت تطورات العمل المصرفي وتعقيداته وتوسع وتنوع العمليات المصرفية الحاجة الى توفير نظم رقابية متنوعة ما ادى الى نشوء نظام عرف برقابة التقييم بالمؤشرات (Supervisory Bank Rating System) في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٧٩ ليعكس المتغيرات في العمل واجراءات وسياسات الجهات الرقابية الذي هو نظام (CAMELS).

وهذا النظام يستند الى فحص ودراسة معايير رقابية تغطي (٦) مجالات رئيسية في المصرف هي:-

١- كفاية راس المال Capital Adequacy.
٢- نوعية الاصول Asset Quality.
٣- الادارة Managment.
٤- الربحية Earnings .
٥- السيولة Liquidity.
٦- الحساسية لعوامل السوق Sensitivity .

وتستخدم لتقييم المصرف والطلب منه - اذا تطلب الامر - اجراءات تصحيحية في المجالات التي اظهر النظام ضعفا فيها لتجاوز السلبيات.

قانون الامتثال الضريبي الامريكي للحسابات الاجنبية (FATCA)

عقد البنك المركزي العراقي جلسة تعريفية بالتعاون مع شركة التدقيق الدولية (برايس ووتر هاوس كوبرز) المكلفة بتقديم خدمات استشارية لمساعدة البنك المركزي العراقي والوفد التفاوضي حول قانون الامتثال الضريبي للحسابات الاجنبية وذلك في الساعة العاشرة من صباح يوم الاحد ٢٣ شباط ٢٠١٤ على قاعة فندق بغداد في شارع السعدون.

حضر في هذه الجلسة المدراء العامون في وزارة المالية والمدراء العامون والمدراء المفوضون للمصارف العامة والخاصة وشركات التامين العامة والاهلية والمدراء المفوضون لشركات التحويل المالي اضافة الى الموظفين المعنيين في البنك المركزي العراقي ومراقبي الامتثال ومسؤولي تكنولوجيا المعلومات في المصارف العراقية .

تناولت الجلسة التعريف بهذا الموضوع الهام وعرض متطلبات القانون وآليات تنفيذه والآثار المترتبة على عدم الامتثال علماً بان سريان القانون سيكون اعتبارا من ٢٠١٤/٧/١ .

وقد مثل البنك المركزي في الندوة السيد احسان شمران الياسري مدير عام دائرة الاصدار والخزائن.

نقابة المحاسبين والمدققين العراقية تنظم المؤتمر العربي السنوي الاول (واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح)

برعاية دولة رئيس الوزراء تقيم نقابة المحاسبين والمدققين في العراق المؤتمر العربي السنوي الاول تحت شعار (واقع مهنة المحاسبة بين التحديات والطموح) بالتعاون مع جامعة الدول العربية / المنظمة العربية للتنمية الادارية وذلك يومي الاربعاء والخميس الموافق ١٦-١٧ نيسان ٢٠١٤.

سيتناول المؤتمر العديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية وتنمية قدرات المحاسبين في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية (IAS) ومعايير اعداد التقارير (IFRS) .

بدورها رابطة المصارف الخاصة في العراق عممت دعوة النقابة على المصارف العراقية وحثتهم على مشاركة منتسبي المصارف من المحاسبين والمدققين في هذا المؤتمر الهام .

اتحاد رجال الاعمال العراقيين

يناقش المنظومة المصرفيـــــــــه وإتجاهات السوق

تتواصل فعاليات المنظمات والهيئات المهنية والحكومية في مناقشة المشهد الاقتصادي بكل تفاصيله وتعميق الحوار من قبل الخبراء من القطاعين العام والمختلط والخاص من خلال اوراق العمل والدراسات والبحوث التي تؤشر مواقع الخلل وحجم التحديات التي تواجه مسار العملية الاقتصادية بكل قطاعاتها وبالذات القطاع المالي المصرفي وعلاقتها بالتشريعات القديمة والمستحدثة، حيث بادر اتحاد رجال الاعمال العراقيين لعقد ندوة نوعية في مشروع الحوار بين القطاعين العام والخاص وعلاقة المنظومة المالية والمصرفية بتطوير ستراتيجية تطوير القطاع الخاص للاعوام (٢٠١٣-٢٠٣٠) وهي جزء من (١٤) ستراتيجية وضعها العقل العراقي المبدع..

هنا نحاول تسليط الضوء على ابرز البحوث والحوارات التي تناولت واقع ومستوى اداء القطاع المصرفي العراقي والتحديات التي تواجه دورها في ظروف الانتقال لاقتصاد السوق.. الندوة حضرتها نخبة من الخبراء والمسؤولين الحكوميين وممثلي بعض المنظمات المهنية العراقية والاجنبية وعدد من نواب البرلمان. في كلمة الافتتاح اشار الاستاذ راغب رضا بليبل رئيس الاتحاد لسلسلة اجتماعات ضمن مشروعه (الحوار بين القطاعين العام والخاص) وآخرها الاجتماع الموسع قبل شهر وتناول موضوعة تنشيط الاقتصاد العراقي وخرجنا بجملة توجيهات مهمة... واليوم نعمل على مراجعة النظام المصرفي والمعوقات التي تواجهه وتواجه القطاع الخاص ودعا بليبل لاهمية الخروج بتوصيات التي نأمل رفعها وعرضها امام اصحاب القرار بما يخدم بلدنا والقطاع الخاص.

المطلوب تغيرات في الصناعة المصرفية

ثم تحدث مدير مركز المشروعات الدولية الخاص في العراق محمد علاء الدين عن دوره ودعمه للعديد من المنظمات والجمعيات المتخصصة والمهنية من اجل تطوير قدراتهم وتحسين ادائها المؤثر في العملية الاقتصادية ومن هذه البرامج اجندات الاعمال في كل المحافظات واقليم كردستان وتنفيذ ماجاءت به من توصيات واصلاحات. واستكمالا للمرحلة الاولى من برنامج الحوار بين القطاعين العام والخاص تم التركيز على ثلاثة قوانين هي (التعرفة الكمركية، وحماية المستهلك، وحماية المنتوج الوطني).

واضاف علاء الدين.. اليوم نناقش موضوعات القطاع المصرفي ودوره في تطوير عمل القطاع الخاص وتحقيق معدلات نمو مستدامة ويتمثل الاصلاح المالي والمصرفي في حشدها واعادة تخصيصها لتنشيط الاقتصاد واحداث تغيرات كثيرة في الصناعة المصرفية والحد من ظاهرة المال المهاجر..

الأوز الطائر !

بهذا العنوان تحدث المستشار في اتحاد رجال الاعمال الدكتور عبد المعطي الخفاف عن رمزية الاوز الطائر وعلاقته بفكرة اقتصادية بدايتها تقول (ماذا نريد من المصارف ؟ وماذا نريد من المال؟) واضاف.. في دراسة للامم المتحدة صدرت عام ١٩٨٨ وحصلنا عليها من خلال عملنا في مجلس الوحدة الاقتصادية العمالية، تبين الدراسة ان الاستثمار مثل (الاوز الطائر) يبحث عن اعشاش امنة.!

ويمكن للدول النامية ومنها العراق ان تستفيد من الفكرة باعتماد تسهيلات وقوانين مصرفية ومالية لتكوين اعشاش امنة لطائر الاوز الذي يبحث عن مناخ دافئ..

نعم ليس من الضروري للاستثمار الاجنبي ان يصدر السلع للدول النامية ويمكنه ان يصدر المال لصناعة السلع والخدمات في تلك البلدان..

ولكن لنسأل..كيف يمكن للمال ان يكون اوزا طائرا في بلاده..؟

تسود العالم منذ السبعينيات من القرن الماضي تطبيقات نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتقوم بدور المغذي للمشاريع الكبيرة..ونجد هذا واضحاً في اليابان والصين وكوريا الجنوبية وبعض بلدان جنوب شرق اسيا.. هذا التوجه خلق فرص عمل لاكثر من ٧٠%من اليد العاملة في البلدان النامية وفي اوربا وامريكا، بينما هذه النسبة في العراق لاتتجاوز ٢٠%.. وهذا التوجه قلل نسبة البطالة والفقر وحقق الارتقاء بالتقنيات واستثمارات براءات الاختراع وكان ذلك تحت شعار (دعهم يمرون) فما المانع ان يكون استثمار المال في تمويل هذه المشاريع بقروض أومشاركات في الاستثمار..؟؟

وعن رأيه بفعاليات ندوة الحوار بين القطاعين العام والخاص : بداية اشير لما طرحه مدير مركز المشروعات الدولية الخاصة في كلمته حول تنشيط الاقتصاد العراقي وقال فيها (العمل يصنع الديمقراطية) واضيف لكلامه نعم نريد من منظومتنا المالية والمصرفية ان تكون اعشاشاً للاوز الطائر وممراً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة لتحقيق حلم العراقيين بالدولة المدنية المرفهة تطبيقا لشعار (العمل يصنع الثروات)وهو مانسعى جميعنا لان يأخذ القطاع المالي المصرفي دوره القيادي في الاقتصاد العراقي في تحوله نحو اقتصاد السوق..

مجلس للرقابة المصرفية

عن واقع النظام المصرفي العراقي العام والخاص اشار الخبير الدكتور مظهر محمد صالح نائب حافظ البنك المركزي السابق الى ان المصارف الحكومية تستحوذ على ٩٠%من اموال المصارف في حين حصة المصارف الاهلية ١٠% ونمط العمل فيها يعود لبدايات القرن العشرين..! هذه المصارف كانت تتحفظ على رؤوس اموالها وسيولتها وتعاني من جملة مشاكل، اي لديها كتلة كبيرة وهي تمارس الصيرفة الشاملة اضافة لصيرفة التجزئة للافراد.. واضاف صالح.. في امريكا ظهر قانون الرقابة المصرفية والمالية لغرض عزل الصيرفة الشاملة عن التجزئة.. فمثلا فيما يخص الودائع لدينا ٦٧ ترليون دينار منها نسبة ٨٧%هي للمصارف الحكومية كودائع..!

وبهدف الارتقاء بالنظام المصرفي اقترح جملة توصيات مهمة وهي:-

- اذا لم تكن في النية اصدار قانون بتنظيم الصيرفة الاستثمارية (صيرفة الجملة) فمن اللازم تعديل الفقرة (٢٨) من قانون رقم٩٤ لسنة ٢٠٠٤المتعلقة بالنشاطات المحظورة والسماح للمصارف بالاستثمار الحقيقي في رؤوس اموال الشركات والدرجة الاستثمارية الاخرى وجعلها بنسبة ٢٥% من رأس المال بدلا من ٢٠%
- طالما ان قانون الصيرفة المذكور انفا، قد اتعب الاعمال المصرفية الصغيرة(التجزئة) فلا مانع من العمل على ممارسة صيرفة الجملة. وينظم ذلك بقواعد وتعليمات اصولية..
- اصدار قانون جديد للمصارف الحكومية تعمل وفق اسس الحوكمة الجيدة ذلك بفصل الادارة عن الملكية وفصل اعمال المدير العام عن مجلس الادارة ويعمل وفق قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ شريطة استكمال هيكلية المصارف الحكومية الكبرى .
- الغاء الصيرفة الشاملة للمصارف الاختصاصية وتقوية رؤوس اموالها للعمل في مجال الاقراض.
- تشكيل مجلس اعلى للرقابة المصرفية برئاسة البنك المركزي وعضوية ممثلين عن السوق المصرفية (رابطة المصارف) وديوان الرقابة المالية ونقابة المحاسبين والمدققين.

- ايجاد صيغة قانونية تسهل تطبيق معايير الرقابة المصرفية على فروع المصارف الاجنبية.
- يسمح لمؤسسات الدولة (القطاع العام) بالايداع لدى المصارف الاهلية شريطة تمثيل الدولة في مجلس الادارة وفق صيغة تحددها وزارة الماليه بالتنسيق مع رابطة المصارف وذلك بما يحقق العدالة والمنافسة وتجانس الاسواق المصرفية.
- الغاء القيود المفروضة على الصكوك المسحوبة من المودعين لدى المصارف الاهلية..
- تطوير وظيفة الرقابة المصرفية من خلال انشاء معهد عالي متخصص بالمراقبين المصرفيين في المراكز وكوردستان..
- فتح فرع للرقابة المصرفية في اقليم كردستان والتعاون مع حكومة الاقليم ولمصلحة النظام المالي في الاقليم.
- اصدار نظام لشركة ضمان الودائع بما لايتقاطع ومسائل التصفية الوارده في قانون المصارف والصيرفة رقم ٩٤لسنة ٢٠٠٤.

لماذا تمنع الوزارات التعامل مع المصارف الخاصة؟

في بحثه عن تاثيرات البيئة على العمل المصرفي العراقي اشار المدير التنفيذي لرابطة المصارف الخاصة الاستاذ عبد العزيز حسون لعراقة الجهاز المصرفي الذي يضم (٥٤) مصرفا مابين حكومي واهلي وفروعاً لبنوك اجنبية.

وهذا التنوع خضع للمتغيرات والمستجدات التي رافقت مسيرة الصيرفة خلال اكثر من سبعة عقود وأثر بالضرورة فيها كثيراً بمؤشر سلبي واضح..! ويضيف.. والوقوف امام هذه العلاقة يؤشر لنا حالة من عدم التوازن او الانسجام بعد ان تصاعدت الاجراءا ت الحكومية في منع الوزارات ودوائر الدولة من التعامل مع المصارف الاهلية وحصر تعاملاتها مع المصارف المملوكة للحكومة رغم انها كانت تعاني من المشاكل المعروفة واهمها- اعادة هيكلة الجهاز المصرفي الحكومي..!

لقد خضعت الودائع للتركيز باستحواذ المصارف الحكومية على النسبة الطاغية منها ولم تترك للمصارف الخاصة سوى اقل من ١٥% ودافع حسون عن اداء وتطور عمل المصارف الخاصة بالقول: رغم كل هذا واكبت مصارفنا على التطور واستثمرت كثيراً في تطوير البنية التحتية وبناء علاقات خارجية واعتماد وسائل الاتصال الحديثة وزيادات كبيرة في رؤوس اموالها للوصول الى (٢٥٠) مليار دينار وزاد في بعض المصارف الى أكثر من ذلك ...وظلت تنتظر فتح الابواب امامها للعمل في بيئة امنة تعمل في اطارها السلطات المختلفة ذات الصلة بالنشاط الاقتصادي بشكل عام والمالي والمصرفي على الاخص..

مدير الرابطة كشف موجزا للموقف المالي للمصارف الخاصة لغاية ٢٠١٣/٩/٣٠..حيث وصل حجم الودائع لدى (٢٥) مصرف اهلي ٩،٧ترليون دينار بعد ان كان ٨،٧ ترليون دينار في ٢٠١٢/١٢/٣١- فيما بلغ الائتمان النقدي ٤،٠٦٠ترليون دينار اي بنسبة ٤١،٧%من مجموع الودائع مرتفعا على النسبة ٢/٣٦%التي كان عليها في نهاية العام السابق.. ويظهر لنا ذلك ان نسبة السيولة في هذه المصارف تتجاوز ٥٨% والمؤسف ان تتصاعد الاجراءات الحكومية وتكريسها في التمييز فيما بين المصارف الاهلية وتلك المملوكة للحكومة والتي تطرفت كثيرا الى حد ان تطلب جهات حكومية من المصارف الاهلية ان تسدد مستحقاتها بصكوك على مصارف الحكومية فنضطر لتسديد مستحقات ضريبة الدخل او شركة توزيع المنتجات النفطية بدفع المبلغ نقداً للمصرف الحكوميه.. ويصل الامر لما تنشره الصحف من اعلانات

الوزارات التي تحـــدد فيه عدم قبـــولها الصكوك المصدقة او خطابات الضمان الا من مصارف بـــعينها.. ولهذا صرنا نلمس بـــأن التطور يبـتعد عنا يوما بـعد يوم نتيجة تزايد حـجم التداول النقـدي الذي تتصدر مدفوعات الحـكومة الشـهريه عن الرواتب والاجور التي تصل الى حـــوالي (٦،٥) ترليون دينار دون ان تبـادر اي جهة لاتخاذ خطوة للامام باستخدام الوسائل المتاحه في المصارف لتنفيذ التأديات والمدفوعات فيما بين الافراد والمؤسسات وهو ماعرضناه في مناسبات كثيرة على جميع الجهات التنفيذية والتشـريعية مؤكدين اسـتعداد المصارف لتقـــديم هذه الخدمات ن طريق الانظمة المتطورة التي نستخدمها حاليا..

قصور في البنية القانونية لعمل المصارف

وعن مساهمة القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية وهو البحث الذي قـدمه المدير التنفيذي لمصرف الخليج التجاري الاسـتاذ سـمير النصيري واشـار فيه ان جميع الدراسـات والتقـارير الصادرة من البـنك الدولي وصندوق النقـد ووزارة التخطيط والبـنك المركزي تؤكد ضعف مسـاهمة القـطاع المصرفي العراقـي في التنمية والاسـتثمار وهذه لها اسبـاب ابـرزها ان الاقتصاد العراقي ريعي ويعتمد في موارده على النفط والذي يشـكل مسـاهمته وفقـا للاحـــصائيات الرسـمية لعام ٢٠١١ (٥٤،٧%) من الناتج المحـــلي الاجمالي لذلك فكل القـطاعات الاقـتصادية الاخرى تتراوح مساهمتها بين (١،٣-٨%) وهي نسب متدنية قياساً باقتصاديات الدول الاخرى في الناتج المحـــلي الاجمالي للسـنوات (١٩٩٠-٢٠١٢) سـجلت نموا متبـايناً حـين وصل عام ٢٠١٢ الى ٨%ولكنها نسبـة متدنية حيث ان الارتفاع بـهذه النسبـة الى المعدلات القياسـية الدولية يتطلب تطور القطاع المصرفي واصلاحه من خلال تجاوز التحـديات التي يواجهها حاليا..

ويؤشـر النصيري ابـرز هذه التحـديات فيقول: وجود قصوراً في البـنية القـانونية الحـــالية التي تنظم العمل المصرفي،مع ارتبـاك بـالرؤية الاقـتصادية والرؤى السياسية التي توحد وتنسق مابين السياسة المالية والنقدية ،هذا الى جانب ضعف الدعم الحكومي للقطاع المصرفي مع تلكوء الدور الرقابي، وايضا ضعف المساهمة في تمويل المشاريع الكبيرة هذا فضلا عن اهمية العمل على معالجة الفجوة التقـنية بالمقـارنة مع ماتوصلت اليه دول العالم.. وهناك حقيقـة تشـير الى ان الاداء الاقـتصادي المالي بالعراق يتأثر الى حد كبير على اداء قطاع النفط وتمثل عائدات النفط نحـو ثلثي الناتج المحـلي الاجمالي وجميع عائدات التصدير والعائدات المالية تقريبـاً يتأثر نمو الناتج المحـلي الاجمالي بـصدمات سـعر وحـجم النفط وهناك حاجة لتعزيز القطاع المالي من اجل دعم نمو القـــطاع غير النفطي.. كما نلاحـظ الضعف بـتعزيز الشـراكة بـين القطاعين العام والخاص كحل امثل لمعالجة الاختلالات التي يواجهها اقـتصاد البـلد في المرحلة الانتقالية للراهنة ويتطلب متابـعة برنامج الاصلاحات الاقتصادية على جميع المستويات بهدف زيادة النمو الاقتصادي.

ويختتم الباحـــث النصيري بمقـــترح توصيات منها: تفعيل توصيات ورشـة عمل البـنك المركزي لتعديل القـوانين التي تنظم العمل المصرفي، والتاكيد الى تأســـيس مجلس اعلى للشؤون الاقتصادية، والشروع بـوضع هيكلة للقـطاع المصرفي واعتماد المنافسـة العادلة مع المصارف الحـكومية ،وتطوير انظمة المدفوعـات، والعمل على تأســـيس مصرف للتنمية والتمويل والاستثمار، وتأسـيس الشـركات السـاندة للعمل المصرفي، والالتزام بتطبـيق معايير بـازل واستحـداث دائرة تطوير القـطاع المصرفي الخاص الى جانب استحداث نظام جديد وفعال للرقابة..

زيادة رأسمال المصرف ليس دليل قوة !

ويوضح الخبـــير الاقـــتصادي ماجد الصوري من خلال ورقـة عمل اشـار فيها الى ان قـــانون المصارف رقـــم ٩٤ هو للمصارف التجارية والذي يعمل على اساس تنظيم عملها التجـاري وليـس كمصـارف اسـتثمارية ومنها المصارف الاسـلامية وليس المصارف التنموية... ولذا المشـكلة الاساسية في عملية دور المصارف التنموية هي مشـكلة قـانونية ويجب ان تنظم لفسـح المجال أو تعديل هذا القانون من اجل تمكين بعض المصارف وليس كلها لان للمصارف الاستثمارية معايير العمل فيها تختلف عـن المصـارف التجارية. وهذه الاخيرة عادة قـروضها قـصيرة الامد ولاتتعدى السـنة ودائما تساند رأس المال التشغيلي في حالة احـــتياج المصانع او المزارع.. ويضيف الصوري.. المشـكلة قـــانونية ايضا فيما يخص القروض الكبيرة او الائتمان ولا يجد اشراف داخلي متكامل بشأنها فضلا عن تداعيات الوضـع الامنـي فكيف اعطي القروض والاقتصاد محدد بهذا الوضع وهو احـــتكار من قبـــل التجارة فمثلا في عام ٢٠١٢ وصلت اسـتيرادات العراق للقـطاع العام والخاص وصلت الـى (٩٥،٢) مليار دولار اضافة الى ذلك سبل التوجه الموجود بالنسبة للبنك المركزي.. ويكفي الاشارة انة في عام ٢٠١٣ بـــعنا(٥١) مليار دولار وقبـلها ٤٩ مليار دولار..! فاقـــول كيفية مراقبـة المليارات نقـداً من عمليات البـيع والتي صارت فيها تدخلات وقســـم من الموظفين لهم دور بـــذلك.. وتعرض الصوري الى موضوعة زيادة راســمال المصارف... فقال الزيادة ليس مؤشر لقوة المصـرف ويمكـن ان نختـار عـددا مـن المصارف للزيادة.. كما نلاحـظ مصرفي الرشيد والرافدين كان (٢٠) مليار وزاد الى (٦٤) مليار وهي تعتبـر مصارف قـوية، فالتعامل مع المصارف ليسـت على قـاعدة واحـــدة ..! بـــينما مصرفي الزراعي والصناعي كمصارف مازال رأســمالهما محدوداً..!

ولدينا مايخص فروع المصارف الاجنبية وراسمالها غير محدد ورأسمالها عال قياساً بالمحـلية.. اذن لابـد من تحـديد رأســمال الاجنبـية من اجمالي رأســمال المصارف المحلية كما هناك ثغرات في القانون الخاص بالمصارف التابعة وهي المصارف مملوكة اكثـر مـن ٥١%مـن رأس مالهـا للمصـرف الاجنبي وهنا يجب اصلاحها..!

نريد صوتكم وجهودكم معنا

من جانبه اعرب الاستاذ عبد الحسين الياسري عضو اللجنة المالية البـرلمانية عن رأيه بـما طرحـه الخبـراء في الندوة فقـال: كنت اتمنى توضيح العلاقـة بـين التشـريعات والقـوانين الخاصة بـتطور المصارف لان القـوانين هي المحـــدد الاول لكل النشـــاطات المصرفية والاقـتصادية لذا رأينا تعديل جملة قـوانين منها الضريبـــة والشـــركات والتعرفة الكمركية وغيرها.. واضـاف.. لدينـا (١٣،٥٠٠) الـف قـانون وقـرار من مجلس قـيادة الثورة المنحـل وعملنا على تقسـيمها وتبـين وجود (٩) الاف قـــانون اقـــتصادي وظهر منها الصالح وغير الصالح..! ولهذا نريد صوتكم وجهودكم معنا..

امـا مـا يخـص فصـل الادارة المصرفيـة عـن المالكين نراه خطوة لاقامة نظام مصرفي ناجح، في حـين مصارفنا ومؤسسـاتنا الاقـتصادية مازالت تستخدم وسائل قـديمة ،وعليه تستمر شـكاوى المواطن من تأخر الانجاز والفسـاد.. ودعا الياسري لتشـكيل فريق عمل ومتابـعة من خبراء الندوة وليس فقط الخروج بتوصيات...!

مصرف الخليج التجاري

يقييم كفاءة اداء فروعه لعام ٢٠١٣

عقد مصرف الخليج التجاري بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢٢ المؤتمر الخاص لتقييم الفروع واقسام الادارة العامة لعام ٢٠١٣ حيث تمت مناقشة نتائج الاعمال المتحققة لكل فرع من الفروع في ضوء خطة العمليات المصرفية للعام المذكور وقد تم تصنيف الفروع حسب نشاطها الى اربعة اصناف (أ ، ب، ج،د) كما تم تثمين الجهود المبذولة للسادة مدراء الفروع واقسام الادارة العامة مما ساهم في تحقيق النتائج المالية والتي تصدر فيها مصرفنا المرتبة الاولى في نسبة الربحية بين المصارف الاخرى، كما ناقشوا واقروا خطة المصرف لعا ٢٠١٤.

كما اقام مركز التدريب المصرفي في مصرف الخليج التجاري دورتين تدريبيتين في الرقابة والتدقيق الداخلي واعداد وتأهيل الموظفين الجدد والتي شارك فيهما (٦٠) موظفاً يمثلون عشرون مصرفاً اهلياً وقد تلقوا في هاتين الدورتين برامج تدريبية مكثفة قدمها اساتذة وخبراء مصرفيين متخصصين.

المؤشرات المالية للمصرف للفترة (٢٠٠٩ -٢٠١٣)

السنة	مجموع الموجودات (مليون دينار)	السيولة (النقد) (مليون دينار)	الائتمان النقدي (مليون دينار)	الحسابات الجارية والايداعات (مليون دينار)	حقوق المساهمين (مليون دينار)	اجمالي الايرادات (مليون دينار)	اجمالي المصروفات (مليون دينار)	صافي الربح (مليون دينار)	راس المال (مليون دينار)
2009	259,962	57,993	36,586	187,470	60,055	21,343	13,325	8,019	50,000
2010	272,032	75,931	35,260	190,010	63,548	20,634	14,473	6,162	56,990
2011	355,003	96,677	87,645	216,937	120,054	27,845	15,374	12,471	103,950
2012	432,681	160,054	214,344	260,780	149,088	57,702	21,359	36,343	103,950
2013	792,248	368,770	286,574	417,143	313,008	87,654	31,178	56,476	250,000
نسبة النمو باعتماد سنة 2009 كسنة اساس	205%	536%	683%	123%	400%	527%	311%	140%	604%

تحليل نسب النمو للمؤشرات المالية %
(2009 – 2013)

السنوات	نسبة السيولة = النقد / الودائع	معدل كفاية راس المال	العائد / حقوق المساهمين	العائد / الموجودات
2009	31%	59,7%	13%	3%
2010	40%	49%	10%	2%
2011	45%	60,22%	10%	4%
2012	61%	51,49%	24%	8%
2013	88%	78,03%	18%	7%

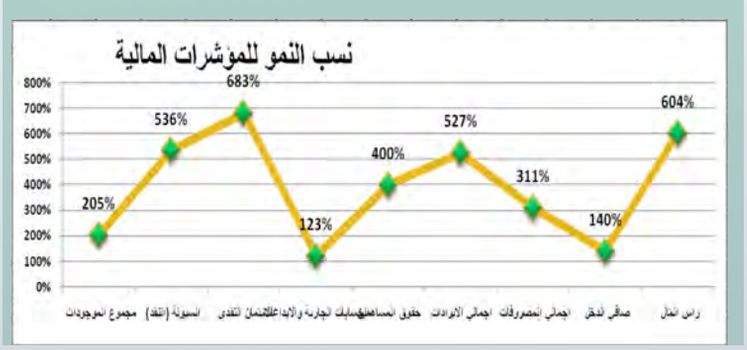

مصرف الخليج التجاري

خدمات مصرفية الكترونية شاملة
أنظمة مصرفية حديثة

مصرفنا
من افضل (٤) مصارف في العراق
وفق نظام التقييم الدولي

Camels

MasterCard

٢٣ فرع
في بغداد والمحافظات

أنظمة مصرفية الكترونية حديثة

1- Banks

2- Mobicash

3- ATM

4-Finger print system

E-mail: gulfbank@gcb.iq
website-www.gcb.iq

اللجنة المالية في مجلس النواب تصدر تقريرها حول متطلبات اصلاح النظام المصرفي في العراق

اصدرت اللجنة المالية في مجلس النواب تقريرها حول متطلبات اصلاح النظام المصرفي في العراق.

وقد تم استعراض ما ورد فيه خلال لقاء دعت اليه اللجنة ضم ممثلي البنك المركزي العراقي والمصارف الحكومية والخاصة اضافة الى بعض الخبراء في مقر اللجنة بتاريخ ٢٠١٤/٢/١٧ ..

وتضمن التقرير موجزاً تنفيذيا اضافة الى المقدمة، ووزعت مواضيعه على سبعة فصول ، تناولت الوضع الحالي ودور البنك المركزي واداوات السياسة النقدية واستراتيجية الاصلاح المصرفي والمصارف الاسلامية وهيئة الاشراف المصرفي.

وفي اخر الفصول كان موضوع الخطوات المستقبلية اضافة لذلك فقد احتوى التقرير توصيات اعربت عن الاهتمام والتاكيد على ضرورة صياغة العمل المصرفي بالاطر القانونية التي تحقق له الحماية وتسهل عليه لعب دوره المنشود في النشاط الاقتصادي ،وقد قامت الرابطة بتعميم نص التقرير على المصارف الاعضاء على امل ان تتم دراسته وتقديم ما يتوفر لديها من اراء وملاحظات تساعد مختلف الجهات على التجاوب في موضوع اصلاح النظام المصرفي في العراق.

سوق العراق للاوراق المالية

قرارات الجلسة الاولى لمجلس هيئة الاوراق المالية لسنة ٢٠١٤

قرر مجلس هيئة الاوراق المالية بجلسته الاولى لسنة ٢٠١٤ الموافقة على الاتي:

١- نقل الشركات التالية من السوق النظامي الى السوق الثاني (الشركة العراقية لنقل المنتجات النفطية . شركة بغداد لخدمات السيارات . شركة الزوراء للاستثمار المالي)

٢- نقل الشركات التالية من من السوق الثاني الى السوق النظامي (شركة الامين للاستثمار المالي . شركة الامين للاستثمارات العقارية).

سبل تطوير التنمية الصناعية في العراق

عقد معهد التقدم للسياسات الانمائية ندوة اقتصادية صناعية صباح يوم السبت ٢٠١٤/٢/٢٢ ترأسها الدكتور مهدي الحافظ وقدم الموضوع د.سمير ليلو الخبير في الصناعات الكيمياوية وعقب عليه السيدان توفيق المانع المستشار في المكتب الدولي للاستشارات والدراسات وعلي محمود الفكيكي المستشار في مصرف دجلة والفرات .

وقد شاركت الرابطة في هذه الندوة اضافة لعدد من المصرفيين والخبراء في الصناعة والاقتصاد.

الصافي يبحث مع مؤسسة التمويل الدولية (IFC) إمكانية تشجيع الشركات الإستثمارية للعمل في العراق

بحث وزير المالية وكالة الدكتور صفاء الدين الصافي مع مدير مكتب مؤسسة التمويل الدولية (IFC) زياد بدر، سبل تشجيع الشركات والمستثمرين على الاستثمار في العراق.

وذكر بيان للوزارة: "ان الجانبين ناقشا خلال الاجتماع نشاطات المؤسسة التي تسهم في تشجيع المستثمرين بحدود(٦٠٠) مليون دولار كمساهمات في استثمارات قائمة في العراق لمجالات الصناعة والنقل والاتصالات والسياحة والبنوك .

ودعا الصافي المؤسسة الى زيادة استثماراتها في العراق اضافة الى مناقشة افاق التعاون المستقبلي .

من جهة اخرى عبرزياد بدر عن استعداد المؤسسة لزيادة استثماراتها في العراق بمبلغ مليار دولار.

نظام المدفوعات في البنك المركزي العراقي العمليات المنفذة خلال شهر كانون الثاني ٢٠١٤

"إحصائية تحويلات نظام التسوية الإجمالية الآنية(RTGS)

التحويلات بالدينار العراقي

العدد	المبلغ بالآف الدنانير
2,868	11,563,587,274

التحويلات بالدولار الأمريكي

العدد	المبلغ
903	424,496,636

❖ إحصائية تحويلات نظام المقاصة الإلكترونية C-ACH

اوامر الدفع منخفضة القيمة SVPO

العملة	العدد	المبلغ
دينار	233	825,384,798
دولار	107	585,305

الصكوك الإلكترونية CH

العملة	العدد	المبلغ
دينار	23559	2,369,481,139,324
دولار	239	49,604,860

المصرف العراقي الاسلامي

الخدمات المصرفية

فيزا كارد
من المصرف العراقي
الاسلامي

لعملك

- حسابات تجارية
- ودائع الاعمال
- الدعم المالي والمشورة
- حلول التمويل
- خدمات التعامل الدولي

لشركتك

- الخدمات المصرفية
- دعم لتعاون قطاع الحكومة والقطاع العام
- تمويل المؤسسات
- خدمات التعامل الدولي والمحلي

لأسرتك

- الودائع الاسلامية الخاصة
- تأمين مخصص للافراد
- التخطيط المالي المبكر
- خدمات التعامل الدولي والمحلي

تشير البيانات المالية ونتائج الاعمال للفصل الاخير لسنة ٢٠١٣ (غير المدققة) مقارنة مع ما كانت عليه في الحسابات الختامية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ ويتضح ارتفاع المركز المالي للمصرف بمقدار (٨٢) مليار دينار وتحقيقه لارباح بلغت (٣٣,٤) مليار دينار الا ان حجم الودائع لازالت لاتتجاوز رأس المال والاحتياطيات ، وفيما يلي كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف .

(المبالغ مليون دينار)

Account	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الاخير كما في 2013/12/31	التاريخ اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	207.486	241.770	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	29.537	42.022	الاستثمارات
Monetary Credit	89.734	128.826	الائتمان النقدي
Debtors	29.742	26.462	المدينون
Fixed Assets	17.184	17.002	الموجودات الثابتة
Total Assets	373.683	456.082	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	173.067	202.110	حسابات جارية و ودائع
Provisions	9.018	9.946	التخصيصات
Creditors	16.104	6.424	الدائنون
Paid – up Capita	152.000	202.000	رأس المال المدفوع
Reserves	23.494	35.602	الاحتياطيات
Net Profits	26.70	33.3385	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	373.683	456.082	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	35.382	48.241	*مجموع الايرادات
Total Expenses	8.663	14.856	*مجموع المصروفات

info@iraqiislamicb.com
www.iraqiislamicb.com

ندوة معهد التقدم للسياسات الانمائية
خبراء وباحثون اقتصاديون يدعون الى تأسيس (مجلس لتطوير القطاع الخاص في العراق)

عقد معهد التقدم للسياسات الانمائية ندوة موسعة وهامة شاركت فيها الرابطة اضافة لممثلي بعض المصارف الخاصة مع نخبة من الخبراء والباحثين في الشان الاقتصادي.

وفي مستهل الندوة رحب الدكتور مهدي الحافظ الذي ترأس الندوة بالحضور مبيناً اهمية الموضوع كونه يتعلق بواقع القطاع الخاص والسعي لجعله شريكاً اساسياً في البناء التنموي السليم ، لافتاً الى ان العراق ومنذ عام ٢٠٠٣ توجه نحو اعادة النظر بطبيعية وهيكل الاقتصاد الوطني وتمكين القطاع الخاص من ان يلعب دوراً ريادياً في العملية الاقتصادية .. وكشف الدكتور الحافظ ان مشروع تطوير القطاع الخاص يدعو الى تاسيس مجلس لتطوير هذا القطاع ويمثل فيه ممثلوا مشاريع القطاع الخاص بنفس تمثيل دوائر الحكومة .

ثم قدم الخبير الاقتصادي باسم جميل انطوان تقريراً مفصلا عن تطور القطاع الصناعي الخاص بين الامس واليوم وعرض الطموحات والتوجهات المستقبلية موضحا انه بعد التغيير الذي حصل للنظام السياسي بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة لعدم رؤى واستراتيجيات واضحة لمستقبل القطاع الخاص مع ان الدستور اشار الى اتباع نهج اقتصاديات السوق بالاعتماد على نشاط القطاع الخاص .

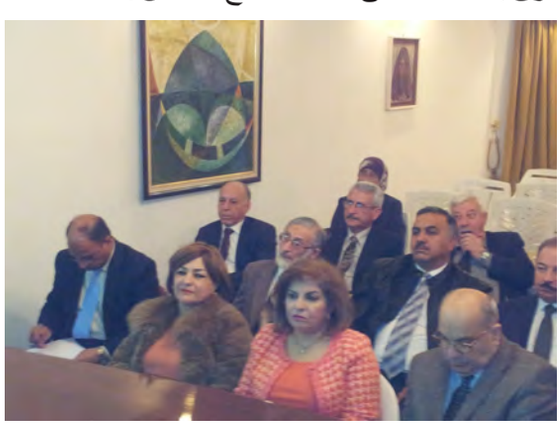

وعن دور وزارة التخطيط اشار الدكتور مهدي العلاق وكيل الوزارة الى ان لجنة عليا تم تشكيلها في وزارة التخطيط مهمتها تحديد احتياجات القطاع الخاص من القوى العاملة للسنوات ٢٠١٤ - ٢٠١٨ مبيناً ان اقرار خطة العمل لعام ٢٠١٤ لاصلاح القطاع العام قد لا تكون مجدية ما لم يتم ربطها بتطوير القطاع الخاص باعتباره شريك اساسي ويؤدي الى نجاح وتطوير واقع التنمية واشار الخبير الاقتصادي بهنام الياس بطرس الى ان تطوير القطاع الخاص العراقي لابد ان يخضع للتمويل نحو اقتصاد السوق الذي يعطي القيادة للقطاع الخاص لان يتولى زمام المبادرة .

اما الخبير الاقتصادي توفيق المانع فقد حمل قطاع الطاقة تخريب واجهاض القطاع الخاص الصناعي متسائلاً : لماذا يتم تصدير النفط العراقي مطروحا بحيث بقيت الاطقم البحرية لا دور لها ولا يسمح للشاحنات العراقية للدخول الى اية دولة .

وعقبت السيدة حمدية محمود الجاف مدير عام المصرف العراقي للتجارة في مداخلة لها ان دعم الدولة في دعم للقطاع الخاص لا زال محدودا موضحة صعوبة التحويل السريع من النظام الاقتصادي الشمولي الى اقتصاد السوق الحر .

من اجل عودة الق بغداد (مدينة السلام)محافظة بغداد تقيم المؤتمر الاقتصادي الاول
المطالبة بانشاء صندوق لدعم اعمار العاصمة بغداد

شاركت رابطة المصارف الخاصة في العراق وعدد من ممثلي المصارف في المؤتمر الاقتصادي الاول الذي نظمته محافظة بغداد على قاعة فندق مليا منصور بحضور علي محسن التميمي محافظ بغداد راعي المؤتمر والبيت الثقافي البغدادي .

واهم ما طرح في هذا المؤتمر من كلمات المشاركين في جلسات المؤتمر بصدد ما يلي :

١ - متطلبات النهوض بالقطاع الصناعي في بغداد وايجاد مناطق صناعية نموذجية مكتملة الخدمات .
٢ - انشاء صندوق دعم اعمار العاصمة بغداد .
٣ - تفعيل الخطة الاستثمارية لمحافظة بغداد .
٤ - سبل النهوض بالواقع السكني للعاصمة بغداد .

بحوث ودراسات

متطلبات وامكانية انشاء صندوق للاقراض المصرفي المشترك في العراق

إعداد
الاستاذ وليد عيدي عبد النبي
مدير عام الاحصاء والابحاث
البنك المركزي العراقي

الاستاذ وليد عيدي عبد النبي

مقدمة

بدأت فكرة انشاء صناديق الاستثمار المشترك في اعقاب الحرب العالمية الثانية وخاصة في مرحلة تنفيذ مشروع اصلاح مادمرته الحرب في اوربا ، حيث انشأت الحكومات الاوربية ومن خلال الاموال التي وفرتها الولايات المتحدة الامريكية، والمصارف الاوربية هذا النوع من الصناديق وذلك لغرض توفير الموارد المالية اللازمة لاصلاح البنية التحتية المدمرة، وتطوير المصانع والشركات، وحصل مايشابه ذلك في دول جنوب شرق اسيا، وفي دول اوربا الشرقية خاصة.

وقد اتخذ انشاء مثل هذه المؤسسات شكلين رئيسيين اولهما: انشاء مصارف تنموية برأسمال كبير تخص الدولة، ولايتلقى هذا المصرف ودائع من الجمهور لغرض القيام بأعماله، بل يعتمد بشكل رئيس على رأسماله. وثانيهما: انشاء شركات استثمار كبيرة الحجم واسعة الانشطة والامكانيات المالية لغرض تطوير القطاعات الاقتصادية وقد تتخذ هذه الشركات شكل صندوق استثمار مشترك تساهم فيه الدولة والمصارف والمستثمرين من الشركات والافراد .

بناء على ماطرحته رابطة المصارف العراقية يوم الخميس الموافق ٢٠١٣/٧/١٨ والمتضمن مقترح انشاء صندوق للاقراض المصرفي المشترك .

نود بيان الاتي بشأنه :-

السند القانوني

يعتمد انشاء هذا الصندوق على سندين قانونيين وهما :-

١- ماجاء في أحكام الفقرة (٢) من المادة (٢٧) من قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ والتي جاء فيها ((يجوز للبنك المركزي العراقي ان يطلب من المصارف وحسب تقديره ورهناً بالشروط التي ينص عليها ان تمارس انشطة مصرفية معينة من خلال شركات تابعة ذات رأسمال مستقل تملكهاهذه المصارف ملكية كاملة،اوتملك غالبية رأسمالها)).

٢- قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي الصادر في عام ١٩٩٧ والذي سمح للمصارف التعاون فيما بينها لغرض تقديم قروض مشتركة كبيرة الحجم لسد الأحتياجات الأقراضية الكبيرة الحجم التي يعجز مصرف واحد عن تقديمها ، اما لقلة الموارد المالية المتاحة او لوجود محددات قانونية وردت في احكام المادة (٣٠) من قانون المصارف النافذ والتي سيتم بيان تفاصيلها لاحقاً علماً بان هذه القروض لم توضع موضع التطبيق بالرغم من الموافقة عليها منذ اكثر من (١٥) سنة وحاجة الاقتصاد اليها .

وبالنظر لعدم وجود نص واضح في قانون الشركات رقم ٢١ لسنة١٩٩٧، فيعتقد الباحث ان انشاء هذا الصندوق سيواجه صعوبة في دائرة مسجل الشركات لعدم وجود مثل هذا النص في القانون المذكور من جانب، وبالتالي عدم توفر تجربة سابقة لاقامة مثل هذا الصندوق في العراق من جانب آخر، ونرى من الافضل للمصارف التحرك باتجاهين اولهما: مفاتحة مسجل الشركات لبيان رأيه بهذا المشروع، ونرى ان مسجل الشركات سيجتهد لايجاد منفذ قانوني في قانون الشركات لانشاء هذا الصندوق ، وثانيهما: عقد اتفاقية مشتركة بين المصارف الحكومية والخاصة لتقديم مشاركات مالية تستخدم لتقديم القروض الكبيرة للشركات الاستثمارية والمستثمرين والمقترضين العراقيين والاجانب لانجاز مشاريع البنية التحتية ، واقامة المصانع والمشروعات الكبيرة والمتوسطة.

مبررات إنشاء الصندوق

١- تفعيل دور القطاع المصرفي في المساهمة في عملية التنمية من خلال تمويل المشاريع الاقتصادية والفرص الاستثمارية لما يمثله هذا القطاع من وزن واهمية كبيرة في الاقتصاد المحلي تمكنه من ان يساهم في تطوير وخلق المناخ الاستثماري الملائم الامر الذي ينعكس في ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي والتي لاتزال دون مستوى الطموح والبالغة (١،٥%) .

٢- انخفاض نسبة الائتمان النقدي المقدم من المصارف كافة مقارنة برؤوس اموالها واحتياطياتها السليمة اذ لاتتعدى ١،٢ مرة مقارنة بما اتاحته المادة (٣٠) من قانون المصارف النافذ والبالغة (ثمانية اضعاف) راسمالها واحتياطياتها السليمة.

٣- وجود فرص اقراض من المشاريع الاستثمارية والتي لا تتوفر رغبة او قدرة لدى بعض المصارف لاقراضها لتعارض ذلك مع النسبة المسموح بها لأقراض الفرد الطبيعي واقاربه وشركاته التي يجب ان لاتتجاوز بنسبة ١٠% و١٥% للافراد المعنويين وبعد موافقة البنك المركزي العراقي بالنسبة لاعضاء مجالس ادارات المصارف .

٤- توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية في البلد ومواكبة خطط التنمية الوطنية من خلال تثبيت دعائم القاعدة الصناعية اولا باعتبارها القطاع الاقتصادي الاول الذي يحقق دعماً قوياً للناتج المحلي الاجمالي وتطوير القطاع الزراعي باعتباره القطاع الرائد في توفير فرص العمل والامن الغذائي ، حيث تشير آخر الاحصائيات الى انخفاض نسبة مساهمة هذين القطاعين في الناتج المحلي الاجمالي (بالاسعار الجارية) البالغة (٤،٢% و ١،٧%) لكل منهما على التوالي وذلك في نهاية عام ٢٠١٢ .

٥ -ارتفاع نسبة السيولة لدى عموم الجهاز المصرفي التي قاربت الـ ٦٠% وهي موارد مالية معطلة تفوق النسبة المعيارية البالغة ٣٠% والتي من الافضل استثمارها للحصول على عوائد تطوير الاقتصاد الوطني .

حدود الاقراض

تختلف حدود الاقراض تبعاً لنوع الجهة المقترضة وكما يأتي :-

١- اذا كان القرض سيقدم لفرد طبيعي وشركاته واقاربه من الدرجتين الاولى والثانية ، فأن الحد المسموح به هو أن لا يتجاوز نسبة ١٠% من رأسمال المصرف واحتياطياته السليمة .

٢- يكون السقف الأعلى المسموح به لأقراض الأشخاص المعنويين هو ان لايتجاوز ١٥% من رأسمال المصرف المشارك واحتياطياته السليمة .
اي ان القرض المسموح به للمصرف الواحد والذي سيقدم لشخص طبيعي هو اكثر من (٢٥) مليار دينار في ضوء رأسمال المصرف المشارك واحتياطياته السليمة ، واكثر من (٣٧،٥) مليار دينار للمصرف المشارك عندما يقدم القرض لشخص معنوي ولشركاته واقاربه من الدرجتين الأولى والثانية ، على افتراض إن رأسمال المصرف هو (٢٥٠) مليار دينار كما حدده البنك المركزي العراقي.

متطلبات الأقراض

١- لايمنح القرض الإبعد تقديم المقترض دراسة جدوى اقتصادية وفنية معدة من قبل مكتب دراسات جدوى اقتصادية متخصص وحاصل على اجازة ، وان تتضمن هذه الدراسة كافة المتطلبات التي تتفق عليها المصارف المشاركة .
٢- نظراً لضخامة مبلغ مثل هذا النوع من القروض فانه من الأفضل ان يتم منحه على مراحل ، وذلك حسب نسبة تقدم العمل في المشروع المقترض لضمان حسن الاستخدام والايفاء بأقساط القرض في مواعيدها.

مزايا القروض المشتركة

١- تعتبر احد الوسائل المهمة لخلق التعاون المصرفي وتحقيق المنافسة الهادفة لتحسين الاداء ويشمل ذلك المصارف الحكومية والمصارف الخاصة .
٢- يمكن ان تقدم هذه القروض للمشاريع الاقتصادية الحكومية والخاصة لغرض تطوير انتاجها ، او توسيع طاقاتها الانتاجية ، كما يمكن ان يقدم للمستثمرين الاجانب لانشاء مشاريع استثمارية مهمة لتعزيز مواردهم المالية وتطوير الاقتصاد الوطني .
٣- يمكن للمصارف المشاركة تكثيف الرقابة على هذه القروض الكبيرة ، حيث ستساهم في هذه الرقابة المصارف المشاركة كافة .
٤- ان تقديم مثل هذه القروض ستساعد في تحسين نسبة مساهمة الجهاز المصرفي في الناتج المحلي الأجمالي ومعالجة السيولة الفائضة .
٥- ان هذه القروض الكبيرة ستساعد في تطوير القطاعات الاقتصادية ، ومعالجة البطالة ، وتخفيض مستوى الفقر وبالتالي توفير السلع والخدمات المحلية البديلة عن السلع والخدمات المستوردة وانعكاس ذلك على تحسين سعر صرف الدينار العراقي وتقليل الطلب على مزاد العملة الاجنبية .

اسعار الفائدة على القروض التجميعية

بالنظر لاختلاف نسبة الفائدة التي يتقاضاها كل مصرف ، وبهدف توحيدها للقرض التجميعي فان المصارف المشاركة في تقديم هذا القرض يمكن ان تتفق فيما بينها على سعر الفائدة الاساسية، وسعر الفائدة العقابية في حالة تلكؤ المقترض عن سداد الأقساط في مواعيدها المحددة او اعادة جدولتها .

طريقة تقديم القرض المجمع

تشير التجارب المصرفية الى ان القرض المجمع يمكن تقديمه وفقاً للاسلوبين التاليين:-
الأول:قيام المصرف صاحب فكرة تقديم القرض لاحد زبائنه بطرح الفكرة على شركائه من المصارف واستعداده لتقديم نسبة معينه من مبلغ القرض ، وقيام المصارف المشاركة بتقديم المتبقي حسب قدراتها المالية باتفاق يعقد لهذا الغرض .
الثاني:قيام المصرف بطرح فكرة القرض على شركائه من المصارف لغرض تحديد مساهمة كل منها ، ويتعهد هو بدفع المبلغ المتبقي من القرض التجميعي بشرط ان لايتجاوز المبلغ المقدم من كل مصرف عن النسبة المحددة في قانون المصارف النافذ .

الشكل القانوني وتأسيس الصندوق

١- يمكن ان يؤسس بموجب هذا النظام او الاتفاقية صندوق يسمى (صندوق الاقراض المصرفي المشترك) ويتمتع بالشخصية المعنوية .
٢- يكون رأسمال الصندوق (٥٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠) خمسائة مليار دينار عراقي قابلا للزيادة بقرار من الهيئة العامة للصندوق والذي يتكون من ممثلي المصارف المساهمة وهذا المجلس يمثل الهيئة العامة في الشركات المساهمة .
٣- يمول الصندوق من مساهمات المصارف المجازة والمؤسسات التمويلية المحلية والدولية الراغبة بالمساهمة في الصندوق .
٤- يدار الصندوق من قبل مجلس ادارة يتم انتخابه من قبل الهيئة العامة للمساهمين وتحدد كل جهة مساهمة ممثل واحد عنها كعضو في الهيئة العامة للمساهمين ويكون لجميع الاعضاء اصوات متساوية بغض النظر عن مبلغ ملكية الجهة المساهمة في الصندوق .

اهداف الصندوق

١- يهدف الصندوق الى تمويل مشاريع التنمية الكبرى في كافة القطاعات الاقتصادية في العراق بالتعاون مع كافة المصارف العراقية المجازة ودائرة التقاعد والضمان والمؤسسات التمويلية المحلية والدولية والمؤسسات المالية الوسيطة في العراق وفق آليات الهندسة المالية الحديثة .
٢-يسعى الصندوق لتحقيق اهدافه بالوسائل الاتية :-
أ- أقراض الشركات والمشاريع المجازة في العراق وفق ضمانات وآليات محددة لتمكينها من التوسع في تشغيل المواطنين العاطلين عن العمل ومعالجة البطالة وتخفيض مستوى الفقر.
ب- إعادة تمويل الرهونات العقارية لصالح المصارف المجازة في العراق .
ج- تمويل مشاريع التنمية الخاصة والعامة والمشاركة مع الشركات العقارية المؤسسة بموجب القانون العراقي لتمويل مشاريع المجمعات السكنية .
د- استثمار جزء من رأسماله المنصوص عليه في اعلاه بأيداعها لدى المصارف المجازة في العراق لغرض تغطية نفقاته الادارية والتشغيلية .

مجلس ادارة الصندوق

١- لصندوق الاقراض المصرفي المشترك (مجلس ادارة) يتألف من :-
سبعة أعضاء يتم انتخابهم من قبل الهيئة العامة وتحدد الهيئة أجورهم بتعليمات في أول اجتماع ويحضر اجتماعات مجلس الادارة اعضاء مراقبين للجهات المساهمة لا يحق لهم التصويت في الاجتماع على القرارات .
٢- يجتمع مجلس الادارة مرتين على الأقل في الشهر وكلما دعت الحاجة بدعوة من رئيسه أو ثلث أعضائه ويعد النصاب مكتملاً بحضور ستة من أعضائه على ان يكون الرئيس من بينهم لغرض دراسة واقرار طلبات القروض واتخاذ القرارات الضرورية للصندوق.

٣- تصدر قرارات المجلس بأغلبية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس .
٤-ينسب احد موظفي الصندوق مقررا للمجلس .

ادارة الصندوق

يتولى مجلس ادارة الصندوق المهام الآتية:-
أ- رسم السياسة العامة للصندوق في الجوانب القانونية والاقراضية والمالية والفنية.
ب- اقرار الأنظمة والتعليمات الخاصة بالصندوق والتوصية بشأنها .
ج- اعداد النظام الداخلي والهيكل التنظيمي للصندوق وإجراء التعديلات عليها .
د- إقرار سقوف الإقراض ومبالغ المصروفات الإدارية وإجراء التعديلات عليها كلما اقتضت الضرورة لذلك وحسب المتغيرات الاقتصادية .
هـ- اقرار الضوابط والتعليمات الخاصة بتمويل المشاريع .
و- اختيار مدقق حسابات خارجي مجاز لتدقيق حسابات الصندوق .
ز- اقتراح السياسة المتعلقة بتنفيذ أهداف الصندوق في الجوانب القانونية والإدارية والمالية .
ح- لمجلس الإدارة تخويل مدير عام الصندوق بعض مهامه .
٢- تقوم الهيئة العامة للمساهمين بالمصادقة على الانظمة والتعليمات المعدة من قبل مجلس الادارة ويمكنها تخويل مجلس ادارة الصندوق بعض مهامه والتي تشمل :-
اولاً - إعداد مشروع النظام الداخلي والهيكل التنظيمي للصندوق .
ثانيا - تنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة العامة للمساهمين .
ثالثا- منح القروض للأشخاص الطبيعة والمعنوية .
رابعاً-اقتراح سقوف الإقراض والمصروفات الإدارية وفقا للمتغيرات الاقتصادية والنقدية والسعرية السائدة وقيمة القرض.
خامساً- إعداد مشروع القواعد الخاصة بالتسليف وأسلوب استيفاء القروض والضمانات.
سادسا- إعداد آلية توزيع فائض الأرباح السنوية المتحققة على الجهات المساهمة وفق النسب التي يحددها والفئات المشمولة به للمصادقة عليها من مجلس المساهمين.
سابعاً- الموافقة على تمديد سريان عقد القرض لمدة لاتزيد على ستة اشهر لغرض منح المقترض فترة تسوية لتسديد كامل قرضه.
ثامنا-التعاقد مع المصارف المجازة في العراق لأغراض تقديم القروض المقررة للمقترضين.
تاسعا- فتح فروع للصندوق في بغداد والمحافظات .
عاشرا- المصادقة على الحسابات الختامية والموازنة العامة للصندوق .
احدى عشر- إقرار الموازنة التخطيطية السنوية والملاك قبل حلول السنة المالية بمدة مناسبة .
ثاني عشر- إعداد قوائم شطب بدل الأموال المستهلكة والتالفة والديون غير القابلة للتحصيل وفق القوانين وتعليمات البنك المركزي ويصادق عليها مجلس الادارة.
ثالث عشر- اقتراح الفئات المشمولة بالقروض للمصادقة عليها من مجلس الادارة.
رابع عشر- إعداد الضوابط والتعليمات الخاصة بتمويل المشاريع الكبيرة وبضمنها المجمعات السكنية .
خامس عشر- مناقشة وإقرار الخطط السنوية للصندوق المعدة من إدارته في ضوء أهدافه والتوجيهات المركزية وترفع إلى الهيئة العامة للمساهمين للمصادقة عليها ومناقشة تقارير متابعة تنفيذها الفصلية والسنوية .

آلية العمل في مجلس ادارة الصندوق

١- يدير صندوق الاقراض المصرفي مجلس ادارة يتألف من :-
أ- المدير المفوض للصندوق رئيسًا على ان يكون حاصلا على شهادة جامعية أولية في الأقل ولديه خدمة فعلية في المصارف العراقية ومؤسسات التمويل لاتقل عن (١٥) خمس عشرة سنة ومن ذوي الخبرة والاختصاص.
ب- ستة اعضاء يتم اختيارهم بالانتخاب من قبل مجلس الادارة على ان يكونوا من ذوي الخبرة والاختصاص وان يكون ممثل واحد لكل جهة مساهمة في الصندوق .
٢- للمجلس عضوان احتياط يتم تعيينهما بنفس الآلية المتبعة في تعيين الأعضاء.
٣- مدة العضوية في المجلس سنة واحدة قابلة للتجديد سنويا .
٤- ويجتمع مجلس الادارة بدعوة من رئيسه في الاقل كل اربعة اشهر.
٥- يكتمل نصاب انعقاد المجلس بحضور ثلثي عدد اعضائه على ان يكون الرئيس من بينهم .
٦- تصدر قرارات المجلس باغلبية اصوات الحاضرين وعند تساوي الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس.

موارد الصندوق

تتكون موارد الصندوق مما يأتي :-
١- ما يخصص له من مساهمات الاعضاء.
٢- القروض الداخلية والخارجية التي تتم من خلال قيام الصندوق باصدار سندات قرض بالعملة العراقية والاجنبية بموافقة وزارة المالية والبنك المركزي العراقي ودائرة مسجل الشركات .
٣- الارباح غير الموزعة والهبات والاعانات والمساعدات والمنح وفقا للقانون.
٤- العمولات والفوائد واجور الكشف والتخمين ودراسات الجدوى الاقتصادية .
٥- يحق لادارة الصندوق طلب التمويل من المصارف الوطنية والأجنبية في مجال تمويل المشاريع المختلفة والمجمعات السكنية بموجب آلية يعدها مجلس الإدارة وتصادق عليها الهيئة العامة للمساهمين بما يضمن حقوق جميع الإطراف .
٦- يقوم الصندوق بتمويل مشاريع المجمعات السكنية العائدة للوزارات والهيئات المستقلة والدوائر غير المرتبطة بوزارة بعد استكمال الشروط المطلوبة للتمويل وفق عقود تنظم العلاقة بين الطرفين وبما يضمن حقوق الجميع .

الاجراءات الادارية والقانونية

على ادارة الصندوق ان تطلب وضع إشارة الحجز في سجلات دوائر التسجيل العقاري على العقارات التي يتقرر قبولها لقاء ضمان استيفاء حقوقه حسب شروط العقد وتعتبر إشارة الحجز الموضوعة على هذا الوجه بحكم وضع إشارة الرهن التأميني من الدرجة الأولى استنادا لأحكام القوانين النافذة .

التأمين على القرض وعلى حياة المقترضين

لغرض تخفيض المخاطر يمكن للمصارف المشاركة في هذا القرض التأمين عليه ، او على جزء منه لدى احدى شركات التأمين المحلية ، ولدى الشركة العراقية لضمان القروض ، حيث ستساعد هذه القروض في تطوير عمل وموارد الشركات المؤمنه وتحسين اداءها .
٢- للصندوق ان يؤمن على حياة المستفيدين من اعماله.
٣- يعد عقد التأمين المؤقت الجماعي على حياة المستفيدين المبرم بين الصندوق وشركات التأمين صحيحا ونافذاً من تاريخ ابرامه دون موافقة المستفيدين التحريرية .

سجلات ووثائق القرض المشترك

تعد سجلات الصندوق بينة لاثبات قروضه وديونه ومعاملاته الاخرى وما يترتب عليها من مصاريف وغيرها ما لم يثبت خلاف ذلك .
تخضع حسابات الصندوق الى تدقيق ورقابة مدقق حسابات خارجي .
يبدأ سريان مفعول هذا النظام اعتبارا من مصادقة الهيئة العامة للصندوق ومصادقة البنك المركزي العراقي على بنوده .

التعاون المشترك بين مصرف الرشيد ومصرف التصدير والاستيراد الروماني لتيسير انجاز المعاملات التجارية والمالية المتبادلة بين الدولتين

يقوم مصرف الرشيد باعداد دليل تجاري للشركات العراقية لتيسير التعامل مع الاسواق الرومانية وذلك عقب توقيع محضر تعاون مع بنك التصدير والاستيراد الروماني (Exim Bank)حيث صرح مدير عام مصرف الرشيد الاستاذ كاظم ناشور في بيان صحفي :

(بالنظر لكون الشركات الرومانية ورجال الاعمال العراقيين مهتمين بتطوير النشاط التجاري والصناعي والمالي ، لذا اخذ مصرف الرشيد على عاتقه مهمة اعداد دليل للقائمين بعمليات التعاقد والتنفيذ للشركات المكفولة من الطرف المصرفي في البلدين طبقاً لاحد بنود محضر الاتفاق الحاصل مع البنوك الرومانية وذلك في اطار الجهود الحكومية لتكثيف التبادلات التجارية بين البلدين .

كما سيتولى بنك التصدير والاستيراد الروماني تزويد الادارة العامة لمصرف الرشيد بدليل للاستثمار الاجنبي في رومانيا يضم كافة المعلومات اللازمة لانطلاق المشاريع الاستثمارية والتي سيتم توفيرها للشركات ورجال الاعمال في البلدين)

كما اكد السيد مدير عام مصرف الرشيد انه سيتم اقامة علاقات مصرفية جديدة مع المصارف التجارية الرومانية ، وانه سيتم استكمال متطلبات فتح فرع لمصرف الرشيد في رومانيا باسرع ما يمكن وذلك في اطار توسيع التعامل المصرفي المتبادل بين البلدين.

وسائل الاعلام ..

وزراء اليورو.. الوضع الاقتصادي الاوربي لايزال هشا

اكد وزراء المالية في الاتحاد الاوربي ان الوضع الاقتصادي في الدول الاعضاء احرز تقدما كبيرا لكنهم حذروا من ان التعافي الاقتصادي لايزال هشا.

وقال الوزراء في بيان عقب اجتماعهم في بروكسل ان الاتحاد الاوربي واعضاءه احرزوا تقدما كبيرا في كثير من مجالات السياسة العامة خلال السنوات الاخيرة وثمة دلائل مشجعة الان على الانتعاش الاقتصادي.

لكنهم في الوقت نفسه حذروا من انه رغم التطورات الحالية فان التعافي الاقتصادي لايزال هشا اضافة الى ان مستويات البطالة المرتفعة واستمرار الانقسام المالي من المرجح ان يستمر في التاثير على النمو مضيفين ان هذه العوامل اذا لم تعالج فانها ستضعف النمو الاوربي بشكل كبير مما يجعل من الصعب تحقيق الاهداف المجتمعية.

وقال الوزراء الاوربيون انهم يتفقون الى حد كبير مع تحليل المفوضية الاوربية حول الوضع الاقتصادي والتحديات السياسية في الاتحاد الاوربي .

وعلى صعيد اخر اقر وزراء الاتحاد الاوربي اتخاذ موقف موحد تحضيرا لاجتماع محافظي البنوك المركزية ووزراء مالية الدول العشرين (جي ٢٠) في سيدني باستراليا يومي ٢٢و٢٣ فبراير الجاري .

ومن المقرر ان يبحث اجتماع سيدني الاقتصاد العالمي وقضايا الاستثمار والبنى التحتية والنمو الاقتصادي واصلاح صندوق النقد الدولي والتنظيم المالي والضرائب.

وذكر البيان ان الوزراء ناقشوا الوضع الاقتصادي في الاتحاد الاوربي والدول الاعضاء فيه واجراء مفاوضات مع البرلمان الاوربي بشان ارساء آلية لاتخاذ القرارات بشان قطاع البنوك.

الذهب يتراجع عن اعلى مستوياته في ثلاثة اشهر ونصف

تراجع الذهب في التعاملات الاسيوية يوم الاربعاء ١٩ /٢/ ٢٠١٤ عن اعلى مستوياته في ثلاثة اشهر ونصف التي سجلها في الجلسة السابقة مع اقبال المستثمرين على مبيعات لجني ارباح وانحسار الشراء الفعلي.

لكن القلق بشان نمو الاقتصاد العالمي ما زال يدعم المعدن الاصفر كاداة استثمارية امنه.

وانخفض سعر الذهب للبيع الفوري ٠،٢ بالمائة الى ١٣١٥،٢٠ دولارللاوقية (الاونصة) بحلول الساعة٠٤٥ بتوقيت جرينتش، بعد ان قفز الثلاثاء الى ١٣٣٢،١٠ دولار للاوقية وهو اعلى مستوى له منذ الحادي والثلاثين من اكتوبر تشرين الاول.

وتراجعت العقود الاجلة الامريكية للذهب التي غالبا ما تؤثر على تحركات الاسعار الفورية ٠،٦٩ بالمئة الى ١٣١٥،٤٠ دولار للاوقية

وبلغت مكاسب المعدن منذ بداية العام حوالي ٩ بالمئة.

مصرف أيلاف الاسلامي
Elaf Islamic Bank
Private Shareholding Company

مصرف أيلاف الاسلامي .. هو بوابتكم الى تجربة مصرفية جديدة وناجحة...

تأسس المصرف بإسم مصرف البركة للإستثمار و التمويل بموجب شهادة التاسيس الصادرة من دائرة مسجل الشركات رقم ٧٧٨٨ في ١٨ اذار ٢٠٠١ برأس مال و قدره ٢ مليار دينار عراقي مدفوع منه مليار دينار.

بعد صدور اجازة ممارسة الصيرفة من البنك المركزي العراقي المرقمة ٨٨٤/٣/٩ في ١٣ ايار ٢٠٠١ باشر المصرف اعماله من خلال الفرع الرئيسي بتاريخ ٢٣ حزيران ٢٠٠١.

بتاريخ ٢٨ /٦ / ٢٠٠٧ صدر قرار دائرة تسجيل الشركات المتضمن التعديلات التالية:

أ- تعديل إسم المصرف من مصرف البركة للإستثمار و التمويل الى مصرف إيلاف الإسلامي (مساهمة خاصة).

ب- تعديل المادة الثالثة من عقد المصرف و جعل نشاطه (ممارسة اعمال الصيرفة الشاملة ضمن الإطار الإسلامي) ش .م .خ.

الانظمة المصرفية الالكترونية

- النظام المصرفي تيمينوس T24
- نظام المدفوعات RTGS , ACH
- نظام Louts notes
- نظام Thomson routers
- نظام الصراف الآلي ATM

الخدمات المصرفية التي يقدمها المصرف شاملة و متميزة تقدم الى جميع شرائح المجتمع

*خطابات الضمان الخارجية و الداخلية.
*الحوالات الخارجية و الداخلية.
*مكتب لبيع و شراء العملات الاجنبية.
*التوسط في بيع و شراء الأسهم.
*فتح الحسابات الجارية بالدينار العراقي و الدولار (أفراد - شركات)
*الودائع الثابتة بالدينار العراقي و الدولار (أفراد - شركات)
*إدارة المحافظة الإستثمارية.
*الإعتمادات المستندية الصادرة و الواردة للمستفيدين.
*تحصيل صكوك مسحوبة على المصارف الخارجية.
*تقديم كافة التسهيلات المصرفية و لكافة القطاعات الصناعية و التجارية و الزراعية والمقاولين ورجال الاعمال
*خدمة السويفت.
*إصدار و إستلام الحوالات الداخلية بالدينار و الدولار عن طريق نظام المدفوعات .RTGS
*إصدار و إستلام الحوالات الخارجية بالدينار و الدولار عن طريق نظام السويفت.
*إصدار السفاتج للزبائن الذين ليس لديهم حسابات مع المصرف.

(المبالغ مليون دينار)

Account	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الرابع كما في 2013/12/31	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	239.408	152.170	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	4.089	4.089	الاستثمارات
Monetary Credit	47.069	62.437	الائتمان النقدي
Debtors	56.659	14.812	المدينون
Fixed Assets	33.428	34.603	الموجودات الثابتة
Total Assets	380.653	268.111	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	122.963	67.248	حسابات جارية و ودائع
Creditors	121.973	23.722	الدائنون
Provisions	2.335	3.731	التخصيصات
Paid – up Capita	100.000	152.000	رأس المال المدفوع
Reserves	20.719	12.087	الاحتياطيات
Net Profits	12.663	9.323	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	380.653	268.111	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	18.833	18.051	*مجموع الايرادات
Total Expenses	6.170	8.728	*مجموع المصروفات

مصرف أيلاف الاسلامي
Elaf Islamic Bank

تشير البيانات المالية ونتائج الاعمال للمصرف للربع الاخير لعام ٢٠١٣ (غير المدققة) الى تراجع مركزه المالي بسبب انخفاض ودائعه بنسبة عالية على حساب زيادة رأس مال المصرف بنسبة ٢٥% قياسيا لحساباته الختامية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ وادناه كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف..

*عدد فروع المصرف(١٦) ، (٦) منها في بغداد و (١٠) في المحافظات
*عدد العاملين في المصرف (١٨٧)ذكورو(٨٥) اناث عدا العاملين في الحراسات الامنية..

العنوان : بغداد - حي الوحدة - محلة ٩٠٣ - زقاق ١٣ - دار ١٤ - النقال : ٠٧٩٠٦١٠٤٤٨٩
البريد الالكتروني : info@elaf-islamic-bank.com

مصرف التنمية الدولي

(المبالغ مليون دينار)

Account	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الربع الأخير كما في 2013/12/31	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	62.844	313.326	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	48.669	54.574	الاستثمارات
Monetary Credit	33.171	91.928	الائتمان النقدي
Debtors	9.134	28.817	المدينون
Fixed Assets	41.413	55.656	الموجودات الثابتة
Total Assets	**195.231**	**544.301**	***مجموع الموجودات**
Current & Deposit Accounts	87.680	339.837	حسابات جارية و ودائع
Creditors	1.056	1.273	الدائنون
Provisions	3.312	8.688	التخصيصات
Paid – up Capita	100.000	160.000	رأس المال المدفوع
Reserves	0.050	1.095	الاحتياطيات
Net Profits	0.952	1.762	الارباح المتحققة
	2.182	31.647	الأرباح خلال الفترة
Total Liabilities	**195.231**	**544.300**	***مجموع المطلوبات**
Total Incomes	**14.507**	**70.074**	***مجموع الايرادات**
Total Expenses	**12.325**	**38.427**	***مجموع المصروفات**
Net Profits	**2.182**	**31.647**	**الارباح المتحققة**

أظهرت البيانات المالية و نتائج الأعمال للفصل الرابع لعام ٢٠١٣ (غير المدققة) زيادة كبيرة في المركز المالي بحوالي (٣٤٩) مليار دينار حيث وصل الى (٥٤٤,٣)مليار دينار بعد أن كان في ٣١ / ١٢ / ٢٠١٢ (١٩٥,٢) مليار دينار ، و هذا كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف ..

مصرف كوردستان

(المبالغ مليون دينار)

Account	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الرابع كما في 2013/12/31	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	893.924	851.007	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	7.559	8.149	الاستثمارات
Monetary Credit	86.893	162.232	الائتمان النقدي
Debtors	12.072	18.042	المدينون
Fixed Assets	38.525	37.589	الموجودات الثابتة
Total Assets	1038.973	1077.019	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	580.214	563.952	حسابات جارية و ودائع
Creditors	22.040	35.812	الدائنون
Provisions	40.617	50.824	التخصيصات
Paid – up Capita	300.000	300.000	رأس المال المدفوع
Reserves	56.017	83.648	الاحتياطيات
Net Profits	40.085	42.783	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	1038.973	1077.019	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	66.259	68.182	*مجموع الايرادات
Total Expenses	26.174	25.399	*مجموع المصروفات

تشير نتائج الاعمال وجدول البيانات المالية للمصرف الفصل الرابع لعام ٢٠١٣ (غير المدققة) ارتفاع مركزه المالي بما يزيد على (٣٨) مليار دينار قياسا بما تحقق في الحسابات الختامية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ و هذا كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف..

المؤسسة العامة للمصارف ! .. هل تعود ؟

اعداد:
الخبير المصرفي
سامي صالح الضامن
مدير عام مصرف الرشيد سابقاً

سامي الضامن

جرت مناقشات أخيراً حول ان من المصلحة وجود مؤسسة مستقلة تدير شؤون المصارف العراقية الأهلية و الحكومية وتراقب أعمالها ،و مساهمة مني في هذا المجال بإعتباري ممن عاصروا نشوء المؤسسة العامة للمصارف و عملت تحت سلطتها في سنة ١٩٦٤ و ما بعدها مؤيداً وجهة نظر إعادة العمل بمبادىء المؤسسة العامة للمصارف و بروح جديدة تعتبر ان تنظيم عمليات المصارف و الرقابة عليها والتي هي المركز الأساسي للتراكم المالي وسيلة لتطبيق سياسة الدولة الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بجوانب الائتمان والتسهيلات الائتمانية ...

إن دعوتنا هذه ليست مقتصرة على العمل اليومي المحاسبي للمؤسسة المقترحة للمصارف و إنما تمس الجانب الأهم من سياسة الدولة المالية و الاقتصادية إذإن (العراق) يحتاج الى نظام إجتماعي اقتصادي قوامه فلسفة العدل الاجتماعي فيما يتعلق بتوزيع الثروة ..

إن ثورة ١٤ تموز وتشريعاتها كانت المظهر الأول لهذا الإتجاه و بعد صدور تشريعات التأميم في ١٤ / تموز / ١٩٦٤ أخذ النظام الاقتصادي بعداً إجتماعياً إقتصادياً و التي عرقلتها الأحداث الجسام التي مرت على العراق فيما بعد...

إن المؤسسة العامة في عرف القانون هي مرفق عام أي مصلحة عامة لخدمة الجمهور إجتماعياً وإقتصادياً ،ومن هذا المنطلق نذهب الى أن تنظيم (المصارف) في هذا الإطار بعيداً عن تعقيدات الأعمال الكبيرة و المهمة التي تتعلق بالشأن الاقتصادي و المالي الداخلي و الخارجي الموكلة للبنك المركزي العراقي فمهمة المؤسسة العامة للمصارف تختلف تماما في هذا الوصف عن مهام البنك المركزي...

لذا فإن سحب الأعمال التي هي مهام المؤسسة العامة للمصارف من البنك المركزي و إيكالها الى المؤسسة يكون من المهام الملحة في ضوء أوضاع المصارف الأهلية و الحكومية و التي تنوء بحملها أجهزة البنك المركزي ، مع ما تقتضي ذلك من تعديلات على قانون المصارف رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٤ وقانون البنك المركزي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ وقانون الشركات رقم ٢١ لسنة ١٩٩٧ و تعديلاته و قانون الشركات العامة رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧ و النظام الداخلي للمؤسسة العامة للمصارف المعدل سنة ١٩٦٧ و بالقدر الذي يسهل أعمال المؤسسة .

وصولاً الى أن تفرع دوائر البنك المركزي العراقي و ديوان الرقابة المالية الى مهام دوائر الدولة الاخرى و التي هي في توسع كبير سنة بعد اخرى في ضوء الوضع المالي المتطور للعراق كما في ظاهر الحال .

و لتقريب الفكرة الى أذهان المختصين و الجمهور و التذكير من عاصروها بإعتبار أعمال المصارف أقرب الى فعاليات الجمهور اليومية منها الى نشاطات دوائر الدولة الاخرى فإن قانون تأميم البنوك و المصارف التجارية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ قد نص في مادته الخامسة على مايأتي :

إنشاء مؤسسة عامة تدعى (المؤسسة العامة للمصارف) وتلحق بها المصارف التجارية المؤممة والمصارف التجارية الحكومية التي كانت موجودة قبل صدور هذا القانون ، هذا وأن اغراض المؤسسة هي الاشراف على المصارف المؤممة جميعها بما فيها المصارف الحكومية التجارية وتقدم تقارير دورية الى البنك المركزي العراقي والى وزارة المالية عن سير عمل المؤسسة والمصارف التابعة لها و مراقبة المصارف وبإمكان القارىء الرجوع الى نصوص القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ وتشريعات تموز لسنة ١٩٦٤ الاخرى و التي وضعها لجنة خبرة من الاقتصاديين العراقيين موظفين و أكاديميين ، ويلاحظ أن المشرع أفرد قانوناً خاصاً للمصارف التجارية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٦٤ للأهمية و نوعية النشاط والخصوصية و لم يشمل المصارف بقانون المؤسسة الاقتصادية رقم ٩٨ لسنة ١٩٦٤ و التي حصر نشاطها في المؤسسات التالية : المؤسسة العامة للصناعة ، المؤسسة العامة للتأمين ، المؤسسة العامة للتجارة ، و أي مؤسسات عامة تقرر الحكومة إنشاءها فيما بعد .

هذا وان قانون المؤسسات العامة رقم ١٦٦ لسنة ١٩٦٥ قد حدد المصارف التجارية المرتبطة بالمؤسسات العامة للمصارف على الوجه الآتي:-

١. مجموعة مصرف الرافدين وتتكون من : مصرف الرافدين ، الرشيد ، الشرقي ، العراقي المتحد .
٢. مجموعة البنك التجاري العراقي وتتكون : من البنك التجاري ، البريطاني للشرق الأوسط ، الباكستاني.
٣. مجموعة بنك الاعتماد العراقي وتتكون من : بنك الاعتماد و البنك اللبناني .
٤. مجموعة بنك بغداد و تتكون من : بنك بغداد ، البنك العربي .

و نعتقد أن من أولى مهام المؤسسة العامة للمصارف بعد مهمة الرقابة وضع القيود على تمركز رأس المال بموجب تشريع يؤمن لها ذلك فيما يتعلق بمراقبة حركة رؤوس الأموال و معدلات نموها و إتجاهاتها لخدمة الاقتصاد الوطني من خلال الشبكة المصرفية ، لقد إفتقدنا مثل هذه الجهة و من ظروف إقتصادية و سياسية مرتبكة غير واضحة المعالم حول حركة رؤوس الأموال و إقتصاد السوق .

إن إزدياد مدخولات العراق من العملة الصعبة نتيجة إزدياد واردات النفط لم ينعكس على واقع شعبنا رغم مرور عقد من الزمان على التغيير ولم نلمس سوى تراكم الثروات لدى فئات ضيقة نتيجة الفساد و المضاربة و النشاط الطفيلي فلابد من تفكيك هذه الجهات التي تساهم في خراب الاقتصاد العراقي .

إن فيما أوردناه أعلاه دعوة في العمل المصرفي الى دعم طبقات الشعب الفقيرة بتحريك فعالياتهم الاقتصادية و الزراعية و الصناعية الصغيرة و إن ذلك لا يعني المساس بالنشاط الاقتصادي الخاص الملتزم بمباديء الإنصاف و التعامل التجاري النظيف .

مصرف الشمال للتمويل والاستثمار
North Bank
S.A

مقارنة البيانات المالية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار
لشهر شباط لسنتي ٢٠١٣ و٢٠١٤

المبالغ (مليار دينار)
(مليون دولار)

	شباط2014	شباط2013
الودائع		
الدينار العراقي	640.504	1617.065
الدولار الامريكي	348.616	390.268
الائتمان النقدي		
الدينار العراقي	420.664	397.790
الدولار الامريكي	110.058	88.164
راسمال	265.0 مليار دينار	210.0 مليار دينار

جدول بأسعار الفوائد على الودائع لشهر شباط ٢٠١٤

العملة العراقية

اسعار الفوائد على الودائع					اسعار الفوائد على الائتمان			
التوفير	الثابته				الحسابات الجارية	الكمبيلات	القروض	
	3 اشهر	6 اشهر	سنة	اكثر من سنتين	المكشوف	المخصومة	قصير الاجل	متوسط الاجل	طويل الاجل
%5	%5	%5.50	%6	—	%11	%16	%11	—	—

العملة الاجنبية

اسعار الفوائد على الودائع					اسعار الفوائد على الائتمان			
التوفير	الثابته				الحسابات الجارية	الكمبيلات	القروض	
	3 اشهر	6 اشهر	سنة	اكثر من سنتين	المكشوف	المخصومة	قصير الاجل	متوسط الاجل	طويل الاجل
%4	%4	%4.50	%5	—	%11	%16	%11	—	—

ملاحظة: ١- تحسب الفائدة نهاية كل ثلاثة اشهر
٢- فائدة تأخير التسديد في الاستحقاق تكون ١٧%

مصرف الاتحاد العراقي
Union Bank Of Iraq

تأسس مصرف الإتحاد العراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة ٩٣٢١ في ٢٠٠٢/٩/٢٣ الصادرة من دائرة مسجل الشركات وحصل على اجازة ممارسة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي المرقمة ٢٤٠/٣/٩ بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٩.

يبلغ الرأسمال الحالي للمصرف (١٥٢٠٠٠،٠٠٠٠٠٠) مائة واثنان وخمسون مليار دينار عراقي.

مصرف الإتحاد العراقي هو شركة مساهمه خاصة مقرها الرئيسي في العراق - بغداد ثم توسع عمله ليفتح فرعاً في اربيل سنة ٢٠٠٨ ليقدم المصرف أرقى الخدمات المالية إلى الأفراد والشركات والمؤسسات بما في ذلك الاستشارات وإدارة الثروات والقروض وخدمات العملاء الخاصة.

كما تشمل مزايا الخدمات المصرفية للشركات الخدمات المحلية والأجنبية والتمويل الهيكلي والتجاري.

تتمثل الخدمات المصرفية الخاصة في مصرف الاتحاد العراقي خدمات الاستثمار والخدمات الخارجية الخدمات الدولية من خلال علاقاته مع البنوك المراسلة في الخارج ، كما تضم خدمات السمسرة كل من تداول الأوراق المالية تداول الأسهم والتحويلات المالية.

يسعى المصرف الى فتح فروع أخرى في السليمانية ودهوك وكربلاء والنجف ومناطق اخرى في بغداد ليكون على استعداد دائم لتقديم الخدمات الى زبائنه اينما كانوا كما يسعى المصرف الى التداول عبر الانترنت والهاتف وتوفير خدمة بطاقات الائتمان الى زبائنه الكرام تماشياً مع التطور العالمي في تنوع الخدمات المصرفية.

فروع المصرف

الادارة العامة والفرع الرئيسي - بغداد

العنوان : بغداد – حي الكرادة – قرب تقاطع المسبح مجاور فندق قنديل

محلة ٩٠٣ - ز٧٧ - مبنى ١١

البريد الالكتروني للادارة العامة:-

info@ub-iq.com

ubiq@ub-iq.com

فرع أربيل

العنوان : اربيل – شارع برايتي ٤٠ م

erbil_01@ub-iq.com

فرع البصرة

العنوان : البصرة - شارع مناوي باشا – قرب فندق مناوي باشا

albasrs_branch@ub-iq.com

جانب من الخدمات التي يكون المصرف على استعداد دائم لتقديمها لزبائنه..

- التوسط في بيع و شراء العملات الأجنبية.
- اصدار خطابات الضمان الداخلية و الخارجية لكافة الأغراض.
- منح كافة أنواع التسهيلات المصرفية المطلوبة بالدينار و الدولار وبضمانات مقبولة من المصرف.
- منح القروض للزبائن (قصيرة و متوسطة الأجل) ولكافة القطاعات وبالعملتين العراقية و الأجنبية.
- شراء الصكوك المسحوبة على فروع المصارف المحلية داخل وخارج مدينة بغداد.
- اصدار الأعتمادات المستندية طبقا لقانون التجارة العراقي والاصول والأعراف الدولية وفق اخر اصداراتها.
- التوسط ببيع و شراء الأسهم داخل العراق و لزبائنه خارج العراق.

أظهرت البيانات المالية ونتائج الاعمال للمصرف للربع الاخير لعام ٢٠١٣ (غير المدققة) تراجع المركز المالي للمصرف بنسبة ١٣% نتيجة انخفاض الودائع بنسبة ٣٧% مع ارتفاع الائتمانات النقدية بنسبة ١٨% وذلك مقارنة بما تحقق في الحسابات الختامية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ وادناه كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف :-

المبالغ (مليون دينار)

Account	نسبة النمو	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الثالث كما في 2013/9/30	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	%14-	361.680	311.340	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	%71	41	70	الاستثمارات
Monetary Credit	%18	154.196	182.021	الائتمان النقدي
Debtors	%68-	93.342	30.098	المدينون
Fixed Assets	%52	13.185	20.098	الموجودات الثابتة
Total Assets	%13-	622.444	543.756	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	%37-	435.803	274.439	حسابات جارية و ودائع
Creditors	%66-	63.006	21.553	الدائنون
Provisions	%255	6.192	21.994	التخصيصات
Paid – up Capita	%52	100.000	152.000	رأس المال المدفوع
Reserves	%233	2.405	5.367	الاحتياطيات
	—	—	15.038	الفائض المتراكم
Net Profits	%255	15.038	53.365	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	-13%	622.444	543.756	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	%150	42.666	106.634	*مجموع الايرادات
Total Expenses	%93	27.628	53.269	*مجموع المصروفات

مصرف الاتحاد العراقي

شركة مساهمة خاصة

تأسس مصرف الإتحاد العراقي بموجب شهادة التأسيس المرقـــمة ٩٣٢١ في ٢٠٠٢/٩/٢٣ الصادرة من دائرة تسجل الشركات و حصل على اجازة ممارسة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي المرقمة٩/٣/٢٤٠ بتاريخ ٢٠٠٤/٣/٩ وباشر اعماله ٢٠٠٤/٤/١٩ ..

يبلغ رأسمال الحالي للمصرف (١٥٢٠٠٠٠٠٠٠٠٠) مئة واثنان وخمسون مليار دينار عراقي وسيتم زيادته هذا العام الى ٢٥٢ مليار دينار..

مصرف الإتحـاد العراقـي هو شـركة مسـاهمه خاصة مقرها الرئيسي في العراق بغداد ثم توسع عمله ليفتح فرعاً في اربـيل سـنة ٢٠٠٨ وفرع البـصرة ٢٠١٢ وفرع النجف وكربـــلاء والناصرية ٢٠١٣ ليقـــدم المصرف أرقى الخدمات المالية إلى الأفراد والشـركات والمؤسسات بما في ذلك الاستشـارات وإدارة الثروات والقروض وخدمات العملاء الخاصة.

كما تشمل مزايا الخدمات المصرفية للشركات الخدمات المحلية والأجنبية والتمويل والتجاري.

تتمثل الخدمات المصرفية الخاصة في مصرف الاتحـاد العراقـي في خدمات الاسـتثمار والخدمات الخارجية / الخدمات الدولية من خلال علاقاته مع البنوك المراسلة في الخارج ، كما تضم خدمات السمســـرة كل من تداول الأوراق المالية تداول الأسهم والتحويلات المالية.

يســـعى المصرف الى فتح فروع أخرى ليغطي جميع انحـــاء العراقـــومناطق اخرى في بـــغداد ليكون على استعداد دائم لتقديم الخدمات الى زبائنه اينما كانوا كما يســعى المصرف الى التداول عبـــر الانترنت والهاتف وتوفير خدمة بطاقات الائتمان الى زبائنه الكرام تماشياً مع التطور العالمي في الخدمات المصرفية.

الخدمات المصرفية:-

- فتح الحسابـات الجارية و حسابـات التوفير و قبـول الودائع الثابـتة بالعملتين العراقية و الاجنبية للعراقيين والأجانب
- اصدار الحوالات الداخلية و السفاتج
- اجراء الحـــوالات الخارجية الصادرة والواردة بـــالدولار و العملات الأجنبية الأخرى بواسطة البنوك المراسلة في الخارج
- التوسط في بيع و شراء العملات الأجنبية.
- اصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية لكافة الأغراض.
- منح كافة أنواع التســهيلات المصرفية المطلوبــة بــالدينار و الدولار وبضمانات مقبولة من المصرف.
- منح القروض للزبائن (قصيرة ومتوسطة الأجل) و لكافة القطاعات وبالعملتين العراقية و الأجنبية.
- شراء الصكوك المسحوبة على فروع المصارف المحلية داخل و خارج مدينة بغداد.
- اصدار الأعتمادات المستندية طبقا لقانون التجارة العراقي و الأعراف الدولية وفق اخر اصداراتها.
- التوسط ببيع و شراء الأسهم داخل العراق و لزبائنه خارج العراق.

العنوان / بغداد – تقاطع المسبح محلة ٩٠٣ ، زقاق ٧٧ ، مبنى ١١
comE-Mail: ubiq@ub-iq.com / www.ub-iq.

تسويق الاستثمار

المحرر الاقتصادي
ياسر المتولي

من يسوق لمن ؟ سؤال تبادر الى ذهني وانا اتابع بشغف وقائع المؤتمر المالي والاستثماري العراقي الثاني الذي انعقد نهاية شهر كانون الثاني ٢٠١٤ في فندق ونستن بدبي هدفه تسويق الاستثمار وتحديد اولوياته المتعلقة بالتمويل.

الجهة التي رعت المؤتمر هي البنك المركزي العراقي والهيئة الوطنية للاستثمار وكل ادلى بدلوه سواء محافظ المركزي ورئيس الهيئة الوطنية للاستثمار واستمعنا الى رؤى من قبل ممثلي صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ورؤساء ومدراء مؤسسات وبنوك عالمية رصينة وبنوك عراقية حكومية وخاصة والكل اكد ان العراق فيه من الامكانات والفرص ما لم تتوفر في اغلب دول العالم وكل الذي نحتاجه تنظيم التعاطي مع هذه الاحتياجات والمتطلبات.

ركز المؤتمر على حاجة العراق الى الخبرات الدولية والاستشارات والادارة الناجحة وهذه حقيقة لايمكن نكرانها او اغفالها ولكن ما المانع من الاستدلال بهذا النصح اذا كان يحقق لنا ما نطمح اليه ،فبين الحاجة الى الاموال الكافية لبناء البلد وسبل ادارتها دارت نقاشات مستفيظة حيث كشف خبراء المال عن الوسائل المطلوبة للتعاطي مع هذه الحقيقة ففيما يرى البعض وجود الاموال اللازمة للتنفيذ يرى الاخر عدم كفايتها وسيان فالحاجة الاهم كيفية ادارتها .

اشارت تقارير البعض الى اثار الفساد في تعطيل مشاريع الاستثمار وهو كذلك لكن هناك اعتراضات بشان النسب التي قد يساء فهمها فتحيل دون الرغبات من قبل الشركات وكانت مداخلة د.سامي الاعرجي في محلها والاهم انه استطاع ايصال رسالة العراق بصورتها الحقيقية حين استعرض الامكانات والاحتياجات والفرص المتاحة والتي ابهرت الشركاء المشاركين في المؤتمر والذين يبنون امال وطموحات للفوز بهذه الفرص.

وعلى عادته فقد قدم د. عبد الباسط تركي محافظ البنك المركزي شرحا وافيا عن الاجراءات والضمانات التي يوفرها للمستثمرين عبر اليات عمل جديدة في طريقها للتنفيذ بعد اقرار التعديلات اللازمة على قوانيين البنك المركزي والمصارف وغسيل الاموال وطمأن الراغبين بالاستثمار في العراق حرص ادرته والحكومة على ضمان اموال الشركات العالمية وعود ينتظر لها النتائج الطيبة شريطة توسيع مهام القطاع المصرفي الخاص .

وقد اثارت المداخلات والتقارير التي قدمها الوفد العراقي اعجاب المؤتمرين لما تمتعت به من شفافية وافصاح ،فيما اثنى رئيس رابطة المصارف الخاصة في العراق عدنان الجلبي في كلمته على التعاون والاستجابة التي يبديها المركزي لمتطلبات المصارف الخاصة، من جانبها لفتت مدير عام المصرف العراقي للتجارة حمدية الجاف الى الامكانات الكبيرة لدى مصرفها لدعم توجهات البنك المركزي وهيئة الاستثمار من اجل بناء العراق الجديد كما ردت على ادعاءات البعض بشان تهويل الامور وافصحت عن ان علاقات ال tbi مع اغلب مؤسسات المال العالمية دليل نجاحه واستعداده لدعم برامج الاستثمار .

اعود لموضوعي الاساس بعد ان وجدت هذه الايضاحات مهمة ومن وقائع المؤتمر لايصال الفكرة من العمود الصحفي تسويق الاستثمار من يسوق لمن؟ واقول ان هذه الملتقيات اينما كانت فهي مهمة لايصال الحاجة ومن ثم الاستعداد لتوفيرها وبذلك كان المؤتمر بحق رسالة تسويق مشترك ومتبادل وهنيئا للمنظمين هذا النجاح الساحق.

مصرف بابل
BABYLON BANK

اظهرت البيانات المالية ونتائج الاعمال للفصل الرابع للمصرف لعام ٢٠١٣ (غير المدققة) ارتفاع مركزه المالي الذي وصل الى (٣٤٢) مليار دينار بعد ان كان في الحسابات الختامية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ (٣١٠) مليار دينار وادناه كشف المقارنة للبيانات المالية للمصرف :

(المبالغ مليون دينار)

Account	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الرابع كما في 2013/12/31	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	85.023	50.127	النقود في الصندوق و لدى المصارف
	130.000	40.000	نقد لدى البنك المركزي
Investments	8.142	10.526	الاستثمارات
Monetary Credit	54.625	194.957	الائتمان النقدي
Debtors	2.625	3.528	المدينون
Fixed Assets	29.378	43.052	الموجودات الثابتة
Total Assets	309.803	342.190	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	194.021	174.844	حسابات جارية و ودائع
Creditors	0.41	0.355	الدائنون
Provisions	2.545	4.566	التخصيصات
Paid – up Capita	100.000	150.000	رأس المال المدفوع
Reserves	6.946	7.379	الاحتياطيات
Net Profits	5.877	5.046	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	309.803	342.190	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	18.095	23.636	*مجموع الايرادات
Total Expenses	12.218	18.590	*مجموع المصروفات

أهداف المصرف :

أن اهداف المصرف كما وردت في عقد التأسيس هي المساهمة في الانشطة التنموية للاقتصاد العراقي ضمن اطار السياسة العامة للدولة وذلك عن طريق ممارسة اعمال مصارف الاستثمار والاعمال المصرفية التجارية المتنوعة المحلية و الدولية لحسابه اولحساب الغير وفق القوانين النافذة و بالتعاون مع الجهاز المصرفي والجهات الاستثمارية الاخرى التي يعنيها التطور الاقتصادي في القطر وفقاً للسياسة الاقتصادية والمالية للدولة .

فروع المصرف

-الادارة العامة – بغداد – شارع السعدون – عمارة مصرف بابل
هاتف : ٧١٨٢٢٥٢ – ٧١٧٦٠٨٩ – ٧١٨٢٢٣٥ – ٧١٧٩٩٢٠٩

info@babylonbank-iq.com

-الفرع الرئيسي – بغداد – شارع السعدون عمارة مصرف بابل
هاتف : ٧١٧٣٦٨٦ – ٧١٨٢٢٣٥ –
فاكس : ٧١٩١٠١٤

generaldirector@babylonbank-iq.com

- فرع الكاظمية – بغداد – الكاظمية – شارع النواب
هاتف : ٥٢١٦٢٠٧ – ٥٢١٣٥٨٩

kadmiabranch@babylonbank-iq.com

- فرع البياع – بغداد – البياع – شارع ٢٠ ((عمارة مصرف بابل))
هاتف : ٥٥٤٧٧٧٥ – ٥٥٤٣٩٨٩

E-mail :baiaabranch@babylonbank-iq.com

١٢ - فرع كربلاء - كربلاء - شارع ميثم التمار - عمارة البارودي

karbalabranch@babylonbank.iq.com

- فرع الجزيرة - النجف - جزيرة النجف - عمارة مصرف بابل

daraiabranch@babylonbank-iq.com

- فرع الناصرية - ذي قار - الناصرية - قرب مصرف الرافدين - عمارة مصرف بابل

daraiabranch@babylonbank-iq.com

- فرع الموصل – مدينة الموصل – بناية غرفة تجارة الموصل
هاتف : ٠٧٧٠١٦٢١٩٨٧

E-mail : mosulbranch@babylonbank-iq.com

- فرع العسكري – النجف – حي الصحة – عمارة مصرف بابل
مقابل مديرية صحة النجف
هاتف ارضي : ٩٦٤٢١٤٤١٣+
موبايل : ٠٧٨٠١٠٦٨٣٨٩
٠٧٧٠٢٥٠٥٥٦٦
٠٧٦٠١٥٠٦٤٢٨

mazenmansour@babylonbank-iq.com

- فرع النجف – مدينة النجف – شارع المدينة – عمارة مصرف بابل
موبايل : ٠٧٨٠١٠٦٨٣٨٩ – ٠٧٩٠١٩١١٣٧٠

najafbranch@babylonbank-iq.com

- فرع النساء - النجف - حي المثنى - عمارة مصرف بابل

daraiabranch@babylonbank-iq.com

-فرع الدرعية – النجف – مدخل حي الجزيرة – عمارة مصرف بابل

daraiabranch@babylonbank-iq.com

سمير عباس النصيري..
الموازنة أعدت وفقا لستراتيجيات الخطة الخمسية

قال المختص بالشأن الاقتصادي الخبير المصرفي سمير عباس النصيري المدير التنفيذي الاقدم لمصرف الخليج التجاري ان الموازنة العامة لعام ٢٠١٤ تتميز بكونها الاعلى في تاريخ العراق ، حيث بلغت بحدود (١٧٤،٦) ترليون دينار ما يعادل (١٥٠) مليار دولار على اساس ان سعر صرف الدولار هو (١٢٠٠) دينار، وسعر النفط المخطط هو (٩٠) دولار للبرميل الواحد وبمعدل تصدير (٣،٤٠٠) مليون برميل يوميا، و(٦٠) بالمائة من التخصيصات خصصت للموازنة التشغيلية و (٤٠%) خصصت للموازنة الاستثمارية.

واضاف .. ان مؤشرات الخطة الخمسية تؤكد دعم القطاع الخاص انسجاما مع ما ورد في المادة ٢٥ من الدستور وبناء مقدمات الانتقال الى اقتصاد السوق لكن واقع الحال يؤشر عدم تنفيذ ما تم التخطيط له ما يجعلنا كأقتصاديين نتخوف من عدم السماح للقطاع الخاص بأخذ دوره الريادي في قيادة الاقتصاد العراقي والمساهمة في تنشيطه وتفعيله.

سمير عباس النصيري

القطاع الخاص

وقال ان القطاع الخاص بجميع أنشطته الزراعية والصناعية والخدمية لم يلق الاهتمام المنشود من الجهات المعنية في الدولة بالرغم من صدور قرارات مهمة للجنة الاقتصادية في مجلس الوزراء ومن هيئة المستشارين في مجالات اساسية وبلوغ المبادرة الزراعية افاقا واسعة في التنفيذ والمبادرات لبناء ستراتيجيات للقطاعات الاقتصادية الاخرى مستمرة، لافتا الى بقاء دور القطاع الخاص وبشكل خاص القطاع المصرفي محدوداً ومتدنياً في المساهمة في التنمية الاقتصادية بالرغم من التطور الحاصل في انشطته كافة خلال السنوات (٢٠٠٣ - ٢٠١٣) ومع ذلك تشير مساهمة القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي في ضوء البيانات الرسمية المتاحة لعامي ٢٠١١ و٢٠١٢ الى مساهمة القطاع الزراعي بنسبة ٤،٢ بالمئة القطاع الزراعي بنسبة ٤،٢ بالمئة والقطاع الصناعي بنسبة ١،٨ بالمئة وقطاع التشييد والبناء بنسبة ٤،٩ بالمئة وقطاع التجارة ٦،٦ بالمئة والقطاع المصرفي ٨ بالمئة وهذه القطاعات هي القطاعات الرئيسة التي يجب ان يساهم فيها القطاع الخاص عدا قطاع (الطاقة).

مواءمة الموازنة

ودعا النصيري اللجنتين المالية والاقتصادية في مجلس النواب الى تحديد مسارات دعم وتنشيط القطاع الخاص بما يجعله يأخذ دوره الاساسي في انتقال الاقتصاد العراقي الى اقتصاد السوق بان يتم خلق مواءمة مع الستراتيجيات المعتمدة للخطة الخمسية مع الموازنة العامة لعام ٢٠١٤ والتركيز على ان تكون هناك تخصيصات محددة وواضحة لتطوير القطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية.واشار الى ان تحقيق ذلك يتطلب ان تتولى الوزارات القطاعية كالزراعة والصناعة والنفط والكهرباء والتخطيط والمالية والبنك المركزي العراقي استحداث دوائر متخصصة لتطوير القطاع الخاص وان يتم رصد تخصيصات من ضمن التخصيصات المرصودة للوزارات لتطوير ودعم القطاع الخاص اضافة الى اعادة النظر بالبيئة التشريعية والقانونية بجميع القوانين التي تقف عائقاً أمام الإصلاح الاقتصادي وبالتالي إصلاح القطاع الخاص وتطويره ومساهمته الفاعلة في التنمية الاقتصادية.

المجلس الاقتصادي الاعلى

ولفت الى ضرورة اتخاذ الاجراءات السريعة لتشكيل المجلس الاقتصادي الاعلى في العراق وأن تكون حصة القطاع الخاص فيه لا تقل عن ٥٠ بالمئة من الخبراء والمستشارين، فضلا عن تعديل واعادة النظر بجميع القوانين التي تنظم العمل الاقتصادي والمصرفي واهم هذه القوانين قانون الاستثمار وقانون المصارف وقانون البنك المركزي العراقي وقانون غسل الاموال وقانون سوق العراق للاوراق المالية وقانون هيئة الاوراق المالية والقوانين التي تنظم القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والاسكان والاعمار .

بدائل الايرادات

وبين اهمية ايجاد بدائل للايرادات النفطية على المدى البعيد والبحث عن واردات جديدة بالاعتماد على القطاع الخاص في ذلك، وإضافة خبراء ومستشاري القطاع الخاص الى هيئة المستشارين في مجلس الوزراء واعطاء الدور الواضح لهم في المساهمة في رسم السياسات والستراتيجيات لبناء الاقتصادي الوطني.

وذكر ان توزيع تخصيصات الموازنة يأتي وفق نسب حيث خصص للمشاريع الاستثمارية ٦٤ تريليون دينار للطاقة (النفط والكهرباء) و٣٨ تريليون دينار للزراعة ٧،٩ تريليون دينار للصناعة ٣،٢ تريليون دينار للتشييد والاعمار ٢،٤ تريليون دينار للتجارة ١،٩ تريليون دينار ولفت الى ان الموازنة اعدت وفقاً للستراتيجيات التي استندت اليها الخطة الخمسية للسنوات (٢٠١٣- ٢٠١٧) حيث ان موازنة ٢٠١٤ هي تنفيذ لما خططته الدولة لسنة واحدة في عام ٢٠١٤.

ادارة المخاطر التقنية والتشغيلية

اعداد/ الخبير المصرفي
ماجد محمد تقي

لازمت المخاطر العمل المصرفي منذ بداياته الأولى ، وقد كانت الأيام والتطورات المستجدة تضيف باستمرار المزيد من المخاطر. ففي الأيام التي كان فيه مقدار العمليات المصرفية محدوداً ، والفوائد منخفضة ومستقرة ، وأسعار صرف العملات ثابتاً ، كانت إدارة العمل المصرفي غاية في السهولة ، وكانت رقابته ممكنة بجهد معقول ، لأن مخاطر تلك الأيام كانت بالكاد تقتصر على مخاطر الإقراض.

أما اليوم وبعد دخول المؤسسات المالية والمصرفية بإستخدام الأنظمة الألكترونية المتطورة والتقدم التكنلوجي والتي ستلزم كافة المؤسسات المالية والمصارف خاصة العمل بموجبها ووفق متطلباتها. لذا نرى ضرورة ابراز هذا النوع من المخاطر وتقديم نبذة مختصرة عنه تحت تسمية المخاطر التقنية والتشغيلية والتي لاتقل أهمية عن المخاطر الاخرى.

المخاطر التقنية والتشغيلية

يشمل هذا النوع المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للبنوك ، ولايتضمن عادة فرصة للربح ، فالبنوك إما أن تحقق خسارة وإما لا تحققها ، وعدم ظهور أية خسائر للعمليات لايعني عدم وجود أية متغيرات، وعلى الادارة العليا التأكد من وجود برنامج لتقويم تحليل مخاطر العمليات، وهناك خمس مصادر أساسية للمخاطر التشغيلية وهي:

- العمال و الموظفين.
- التقنية.
- العلاقات مع العملاء.
- الأصول الرأسمالية.
- مخاطر خارجية.

وبعد استخدام الأنظمة المصرفية الحديثة يعتبر المصدر الثاني (التقنية) أحد أهم العوامل المؤثرة على ربحية ومخاطرة المؤسسة المالية ، ويتم تسخير التكنولوجيا لخدمة الصناعة المالية و المصرفية بعدة طرق أهمها:

- مراقبة حسابات المدفوعات (Controlled disbursement)
- مقابلة الحسابات (الكنسلة) (Account reconciliation)
- صناديق التحصيل الألكترونية (Electronic lockbox)
- صناديق الصرف الآلي (ATMs) ومتابعة نقاط البيع (POS)
- البطاقات الائتمانية (Credit Cards)
- الخدمات المصرفية عبر الأنترنت (Onlin Banking)

يمكننا تصنيف مخاطر العمليات (التشغيل) التي ربما قد تتعرض لها كما يلي:

١. الاحتيال المالي (الاختلاس)
٢. التزوير
٣. تزييف العملات
٤. السرقة والسطو
٥. الجرائم الإلكترونية
٦. المخاطر المهنية

ادارة المخاطر التشغيلية والتكنولوجية للمؤسسات المالية

فيما يلي أبرز الوسائل التي يمكن من خلالها التعامل مع كل عنصر من عناصر البيئة التشغيلية للمؤسسة المالية:

يجب الحفاظ على العلاقة مع الموظفين داخل المؤسسة المالية ، وحثهم على الإخلاص في العمل من خلال السعي لنشر أخلاقيات مهنية وثوابت عملية ، بالإضافة إلى توفير بيئة عمل مناسبة لهم وتحقق شروط السلامة الصحية،كذلك يجب كسب ود الموظفين وولائهم للمؤسسة التي يعملون بها ، وهذا يكون بعدة طرق من أبرزها تفويض السلطة وتوزيع المسؤوليات وتحقيق الاستقرار الوظيفي ، بالإضافة إلى الحوافز المادية وغير المادية مثل المكافأت المالية وضمان حقوقهم وغيرها من وسائل تحفيز الموظفين، فمن خلال هذه الأساليب يمكن للمؤسسة المالية الحفاظ على علاقات جيدة مع موظفيها وبالتالي تجنب انتقال الموظف إلى المؤسسات المنافسة الأخرى بعد أن يكون قد تدرب وبنى خبرات مصرفية في مؤسسته.

يجب على المؤسسة المالية مواكبة التطور التكنولوجي ومحاولة الاستفادة منه في تقليل التكاليف التشغيلية وزيادة العوائد وتسهيل العمليات المالية المختلفة، كما أن التطور التكنولوجي أصبح وسيلة تنافس بين المؤسسات المالية وطريقة لاجتذاب الزبائن وتسهيل الوصول لهم في أي مكان ، وهذا يفسر لنا انتشار تقديم الخدمات المصرفية لهم عن طريق الانترنت والتعامل عبر الهاتف والبطاقات الائتمانية وغيرها من وسائل التعامل وتقديم الخدمات عن طريق الانظمة المصرفية المتطورة.

كما يجب على المؤسسة المالية المحافظة على علاقات طيبة مع الزبائن لما لهذه الناحية من تأثير مباشر على الزبائن ، فقد وجدت الدراسات ان المتعاملين مع المؤسسات المالية يعانون من حساسية مفرطة تجاه الموظفين من مقدمي الخدمات المالية لهم ، وهم يحتاجون إلى تعامل يتضمن الاحترام والتقدير والمصداقية والسرعة في انجاز معاملاتهم وتوفير خدمات مميزة لهم ، لذا كان لزاماً على المؤسسات المالية أن تتعامل معهم بشكل ملائم ومحاولة كسب ولائهم والمحافظة على استمرارية تعاملهم مع المؤسسة.

من المهم أن تقوم المصارف بمراعاة الأصول الرأسمالية التي تمتلكها ومحاولة إدارتها بالشكل الأمثل ، والابتعاد عن المساس بها كلما انخفضت السيولة ، وهذا بالطبع يستلزم أن تقوم المؤسسة المالية بتحديد ماهية هذه الأصول ومن ثم تخطيط كيفية التعامل معها مع أخذ جميع الاحتياطات اللازمة للحفاظ عليها وإدارتها بطرق ناجحة مما يتطلب تهيئة كوادر لها الخبرة في هذا المجال للمحافظة على الوفاء بكافة الالتزامات وفي مواعيد استحقاقها.

وأخيراً لابد للمؤسسة المالية من التعامل مع كافة المخاطر ومنها الخارجية مثل التشريعات ومتطلبات المجتمع ، وعلى هذه المؤسسات أن تتحمل مسؤولياتها الاجتماعية وأن تحاول الاستفادة من المتغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية وتحاول جعلها ميزة لها وليس تحدياً تواجهه للاستفادة من نتائجها المرتقبة.

مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار

الخدمات المصرفية

يقوم المصرف بالتعامل بكافة الأنشطة المصرفية الداخلية منها والخارجية بالدينار العراقي والدولار الأميركي .

- فتح الحسابات الجارية والتوفير وقبول الودائع الثابتة (الآجل) بالعملتين العراقية والأجنبية .
- إصدار الحوالات الداخلية .
- إصدار خطابات الضمان الخارجية والداخلية ولكافة الأغراض المطلوبة
- التوسط في بيع وشراء العملات الأجنبية .
- التوسط في بيع وشراء الأسهم والسندات للعراقيين والمستثمرين في الخارج .
- تقديم ومنح كافة أنواع التسهيلات المصرفية المطلوبة وبضمانات مقبولة من قبل المصرف قابلة للتسييل .
- تقديم القروض لآجال مختلفة (قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل) ولكافة القطاعات وحسب حاجة الزبون وبالعملتين المحلية والأجنبية .
- شراء الصكوك المسحوبة على فروع مصرفنا والمصارف المحلية الأخرى داخل وخارج مدينة بغداد .

الخدمات المصرفية الخارجية

- إجراء الحوالات الخارجية الصادرة والواردة بالدولار والعملات الأجنبية الأخرى بواسطة مراسلينا المنتشرين في الخارج .
- إستلام وارسال الحوالات بنظام الويسترن يونين (WESTERN UNION) لمعظم دول العالم.
- إصدار الإعتمادات المستندية رقم ٦٠٠ لسنة ٢٠٠٧ وقانون التجارة العراقي رقم ٣٠ لسنة ١٩٨٤ والقواعد الموحدة لخطابات الضمان رقم ٥٩٠ لسنة ١٩٩٨
- إنشاء علاقات خارجية مع المصارف الأجنبية وتطوير الموجود منها بما ينسجم ومصلحة المصرف وزبائنه ومتابعة الإتفاقيات المبرمة مع المصارف لتقديم شروط أفضل .
- إستثمار الأموال لدى مراسلينا في الخارج لشراء أسهم وحدات إستثمارية .
- تطوير أداء العاملين وذلك من خلال التدريب داخل وخارج العراق وإلحاقهم بدورات تدريبية لغرض إطلاعهم على آخر مبتكرات تكنولوجيا المصارف الحديثة .
- تحصيل مبالغ الصكوك المسحوبة على المصارف الخارجية (خارج القطر) وبالعملات الأجنبية وقيدها لحساب المستفيدين منها بالعراق .

الفرع الرئيسي

العنوان - حي بابل - عرصات الهندية - م٩٢٩ - شارع ٣٠ - عمارة ٦٥ - ص.ب ١٠٣٧٩

الهاتف ٧١٧٣٧٤٥

موبايل ٠٧٧٠٢٥٦٦٣٥٩ - ٠٧٧٠٧٨٧٧٠٣٨

اظهرت نتائج الاعمال والبيانات المالية للفصل الرابع لعام ٢٠١٣ (غير المدققة) ارتفاع المركز المالي للمصرف بنسبة ١,٥% حيث وصلت مجموع موجوداته الى (٨٣١,٧) مليار دينار بينما كانت في الحسابات الختامية للمصرف كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ (٨١٩) مليار دينار وادناه كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف:

(المبالغ مليون دينار)

التاريخ / اسم الحساب	الفصل الرابع كما في 2013/9/31	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	نسبة النمو	Account
النقود في الصندوق و لدى المصارف	426.325	463.908	%8-	CASH in hand I& accounts at banks
الاستثمارات	19.065	43.488	%56-	Investments
الائتمان النقدي	202.201	198.350	%6	Monetary Credit
المدينون	85.055	40.945	%108	Debtors
الموجودات الثابتة	92.005	72.278	%27	Fixed Assets
*مجموع الموجودات	831.651	818.969	%1.5	Total Assets
حسابات جارية و ودائع	551.155	615.784	%11-	Current & Deposit Accounts
الدائنون	12.177	10.773	%13	Creditors
التخصيصات	55.920	4.666	%1099	Provisions
رأس المال المدفوع	150.000	150.000	—	Paid – up Capita
الاحتياطيات	37.904	37.746	%0.5	Reserves
*الارباح المتحققة	24.495	28.588	%14-	Net Profits
*مجموع المطلوبات	831.651	818.969	%1.5	Total Liabilities
*مجموع الايرادات	56.322	58.388	%3.5-	Total Incomes
*مجموع المصروفات	31.827	29.800	%7	Total Expenses

Main@iraqimdlestbank.com

القطاع الخاص امس .. اليوم .. الطموحات و التحديات

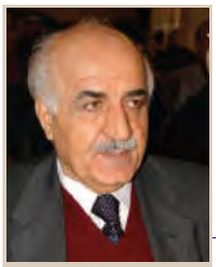

الخبير الاقتصادي
باسم جميل انطون

"

نبذة تاريخية

بعد تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١ ووضع اسس الحكم السياسي و قوانين هذه الدولة الفتية التي هي وريث طبيعيا للعديد من الانظمة السياسية التي حكمت بلاد الرافدين و لبقايا الحكم العثماني بولاياتها الثلاث بغداد ، و الموصل ، و البصرة، بدأ بتبلور النهج الاقتصادي للحكومات العراقية المتعاقبة عبر القوانين و التشريعات الاقتصادية التي صدرت على يد مؤسسي الدولة و ريادة نخبة من الرواد والاقتصاديين و بمباركة من سلطات الانتداب ، حيث تركت اغلب مجالات النشاط الاقتصادي خلال فترة قبل ثورة تموز ١٩٥٨ للقطاع الخاص و بمفهوم اقتصاد السوق المبسط ، دون تدخلات تذكر ، من نشاط حرفي و صناعي و زراعي (شبه اقطاعي) و تجاري حر ، معتمدة في تغذية ميزانياتها على الضرائب و الرسوم لغاية حدوث الطفرة الكبرى من الاستكشافات النفطية.

و لقد كان للعلاقات الانتاجية شبه الاقطاعية السائدة في الريف و المدعومة من رؤساء الحكومات المتعاقبة والمستعمرين الاثر الكبير في عرقلة نمو علاقات انتاجية متطورة في القطاعات الاقتصادية الاخرى خاصة الصناعية والخدمات و السياحة ، و هذا ادى الى ان سلطات الانتداب لم تنتهج سياسة دعم وتطوير الصناعة الوطنية في العراق ، بل محاولة الابقاء بالوضع على ما كان عليه.

و قد كانت تحدث بعض المنافسات بين القطاع الخاص الصناعي و التجاري مع بدء نمو القطاع الخاص الصناعي و منذ بداية خمسينيات القرن الماضي ، و هذا ادى الى العجلة في ظهور منظمة وطنية تدافع عن القطاع الصناعي (اتحاد الصناعات العراقي) عام ١٩٥٧ الذي وقف امام الاستيرادات الخارجية للسلع و البضائع الصناعية التي تنتج محلياً مثل الصوابين والزيوت و النسيج و الاقمشة و امام تعاظم القطاع الصناعي ، حيث كان يقود هذا القطاع طبقة صناعية وطنية سياسية تقود احزاب وطنية لها جماهيرها المساندة لها في هذا النشاط.

حيث فسح المجال لنمو قطاع خاص صناعي تعاظم نفوذه بحكم دعم الجماهير له والقوى السياسية الوطنية.

و قد كان النسق الايدولوجي والاقتصادي للحكومات المتعاقبة قبل ثورة ١٩٥٨ يأخذ شكل صراع خفي بين قطاع خاص وطني يقوده القطاع الصناعي و بين طبقات من الكومبرادور مرتبطة مصالحها بالاستيرادات الاجنبية تؤكد على ضرورة فتح ابواب الاستيراد على مصاريعها دون الاخذ بنظر الاعتبار تنمية و تطوير الانتاج المحلي (ما اشبه البارحة باليوم).

و قد كان للظروف العالمية الاقليمية اثره الكبير على نمو هذا القطاع و حسب مصالح اسياد المنطقة حيث كان الخوف يسيطر على الانتداب من تنامي امكانيات و قوة القطاع الخاص العراقي الاقتصادية وبالتالي تعمل على تقوية نفوذه السياسي والوطني الذي اتصف به هذا القطاع، و قد اتصفت سياسة الحكم بين تحجيم هذا القطاع او احتوائه او تكيفه بما ينسجم و دور العراق ضمن الخارطة العالمية او خارطة المنطقة ، و قد كان القطاع الخاص يغتنم الفرص المناسبة لتحقيق كثير من طموحاته رغم الضغوط عليه.

و لقد ظهرت في تلك الفترة الكثير من العوائل الصناعية و التجارية الاكثر نشاط في القطاع التجاري و الصناعي و من ان تبنى من مدخراتها كيانات صناعية واسعة و بتسهيلات من المصرف الصناعي و ان تبنى مشاريع صناعية في مجال صناعة النسيج و المشروبات و السجائر والصوابين و الزيوت و كذلك في صناعة السمنت والطابوق وبدأت هنا تزداد الثقة

بالوضع العام في بناء شركات مساهمة وتضامنية وهذا ادى الى نمو متزايد للثروات التجارية و الصناعية و تمركز رأس المال في الداخل (و التي استخدمت عمالة عراقية كبيرة).

فترة ١٩٥٨ - ١٩٨٨

واصلت الدولة بعد ثورة تموز ١٩٥٨ السير بمنهج اقتصاد السوق و دعم القطاع الخاص مع تشريع كثير من القوانين الاقتصادية المهمة التي انحازت بشكل واضح للقطاع الخاص الوطني و الصناعي و تقديم التسهيلات الواضحة له من تشريع قوانين دعم الصناعة ، توزيع الاراضي ، قروض ميسرة.

و بالجانب الاخر بدأت بتشريع و تطبيق قانون الاصلاح الزراعي للحد من نفوذ الطبقات الاقطاعية التسلطية ونفوذها السياسي و الاقتصادي في تحديد ملكية الارض الى الف دونم للاراضي المروية و الفي دونم للاراضي الديمية لملاك الارض السابقين (الاقطاعيين).

فقد ازداد عدد المشاريع الصناعية في القطاع الخاص الى الضعف من حيث عدد اجازات المشاريع التي منحت لها خلال فترة ١٩٥٨ - ١٩٦٤.

فترة التأميمات عام ١٩٦٤
(انتكاسة القطاع الخاص)

في ١٤ تموز عام ١٩٦٤ صدرت قوانين التأميم التي شملت عملياً مجموعة من المشاريع الصناعية المهمة و حتى التجارية مستهدفة الفئات الاجتماعية التي ارتبطت مصالحها بالنفوذ الرأسمالي قد تلقت ضربات قوية منهكة شملت قطاع المصارف الاجنبية و العراقية و شركات التأمين (٣٠ شركة صناعية كبرى الى جانب حصر نشاط بعض القطاعات كالمصرفية و التأمين و صناعة السجائر والسمنت بالقطاع العام) بموجب القانون رقم (٩٩) لسنة ١٩٦٤ ثم (١٠١) لسنة ١٩٦٤ مع تحديد حجم رأسمال في الاستثمارات لهذه المشاريع بما لا يزيد عن (٧٠) الف دينار مما عمل على تحجيم رأسمال القطاع الخاص و بالتالي الى هجرة عدد كبير من الصناعيين و رجالات القطاع الخاص على اثر هذه الموجة التي سادت بعض بلدان الوطن العربي (الجمهورية العربية المتحدة ، سوريا ، مصر ، العراق ، الجزائر) .هذه القرارات صنعت شرخاً كبيراً بين نمو القطاع الخاص و توسيع استثماراته في الداخل و بين آفاق توسعه بل عملت على اضعاف مواقع القطاع الخاص

←

و بين امكانية تطوره الافقي و العمودي وحدث من اتساع ميادين نشاطه و فتحت المجال اوسع امام القطاع العام الى جانب استثماراته النفطية .

فقد ادت هذه العملية الى تقليل نسبة مساهمة القطاع الخاص في رؤوس الاموال الصناعية الوطنية من (٢٥ %) الى (١٣%) بعد اجراءات التأميم.

و تشير دراسة مقدمة من تقرير البنك المركزي عام ١٩٦٢ ان رؤوس الاموال الاهلية المستمرة في الصناعة تشكل (٣٩%) من رؤوس الاموال المستثمرة في البلد ، اما القطاع العام فتشكل رؤوس امواله (٦١ %) و البالغ (٤٩) مليون دينار ويمكن اعتبار سنة ١٩٦٢ سنة الاساس في عمل اي جدول للمقارنة .

بعد عام ١٩٧٠

بدأ القطاع الخاص بين مد و جزر في نموه و ذلك لعدم وجود ستراتيجية واضحة في سياسات الدولة رغم اعلان الحزب الحاكم عن توجهه نحو الاقتصاد الاشتراكي ، بل و يمكن القول انه كانت هناك قيود على حجم نمو هذا القطاع خاصةً بعد تأميم النفط عام ١٩٧٢ ، حيث تعرض الاقتصاد العراقي الى انكماش في النفقات و انعكست تلك على القطاع الخاص العراقي .

ففي مجال الصناعة رغم التسهيلات التي وضعت لدعم هذا القطاع في مجال القروض من المصرف الصناعي ، وتوزيع الاراضي و التمويل للاعتمادات بالاسعار الرسمية للعملة الا انها كانت على الاغلب محددة و تحت رقابة صارمة في تحركات القطاع الخاص و تحديد حجم استثماراته في الصناعة بمبالغ محددة وصناعات ايضاً محددة صغيرة و متوسطة وبإشراف مديرية التنمية الصناعية و التي حددت نسب استثماراته و مجالات عمله.

و الجدول التالي يوضح الاستثمارات الفعلية للقطاع الخاص و نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة من ١٩٧٠ - ١٩٩٠ (بالأسعار الجارية و بملايين الدنانير)..

السنة	الاستثمارات الفعلية للقطاع الخاص	الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الخاص	نسبة الاستثمارات الفعلية الى الناتج المحلي الاجمالي للقطاع الخاص %
1970	84.0	888.2	9.5
1971	89.7	1042.1	8.6
1972	102.4	913.5	11.2
1973	69.7	789.4	7.7
1974	85.9	1122.5	7.7
1975	149.1	1120.0	13.3
1976	224.1	1264.2	17.7
1977	245.8	1454.2	16.9
1978	346.7	1724.1	20.1
1979	449.8	2702.4	19.6
1980	748.0	3061.5	24.4
1981	1009.5	4194.4	24.1
1982	1122.3	5066.4	22.2
1983	819.9	4890.8	16.8
1984	865.0	4962.6	17.4
1985	831.1	4737.9	17.5
1986	680.4	5173.0	13.2
1987	623.6	5987.4	10.4
1988	623.6	6695.9	15.1
1989	2459.0	7840.3	31.4
1990	3265.9	11645.4	28.0

* المصدر : وزارة التخطيط - عن د. عماد عبد اللطيف - الدولة و القطاع الخاص في العراق.

و قد كان للطفرة الكبرى التي حصلت في زيادة اسعار النفط و انتهاء فترة التقشف عام ١٩٧٣ قد خلقت فرص كبيرة لزيادة انفاق الدولة و كانت حصة القطاع الخاص الصناعي منها جيدة في منح اجازات استيراد المواد الاولية للمشاريع الصناعية بسخاء و تخصيص مبالغ سلف للقطاع الصناعي و استيراداته ، كذلك التوسع في منح اجازات استيراد المكائن لتوسيع المشاريع و اجازة مشاريع جديدة ، و قد كانت الدولة تعمل على تسخير القطاع الخاص في السير بالنهج الاشتراكي.

و لكن هذا الرخاء للقطاع الخاص لم يدم طويلاً حيث سرعان ما دخل العراق بحرب طاحنة مع الجارة ايران ، بدأت التخصيصات بالانكماش في السنة الثالثة من الحرب لغاية توقفها قبل نهاية الحرب حيث انتهى الانتعاش و بدأت مرحلة الديون للاقتصاد العراقي . و بدأ الانكماش و توقف الاعمال لغاية حرب الخليج الثانية و اصابة الاقتصاد العراقي بالشلل و انعكس ذلك سلباً على القطاع الخاص.

حيث اقدمت الحكومة قبل توقف الحرب على خصخصة بعض المشاريع الصناعية و تأسيس شركات مساهمة لقسم منها كقطاع مختلط ، بيبسي كولا (بغداد الغازية) شمالية ، كحولية ، عرق السوس ، طابوق .. الخ.

بعد حرب الخليج الثانية بدأت مرحلة ثالثة حيث خضع العراق لقوانين الحصار الجائر بموجب قرار الامم المتحدة رقم ٦٨٣ ، و اضطرت الحكومة الى تشريع قوانين و تعليمات جديدة اعطت الفرصة والمجال للقطاع الخاص للعودة ثانية للعمل و اخذ موقعه التجاري في توفير المأكل والملبس و كافة االاحتياجات الاخرى للشعب بالبطاقة التموينية الى جانب مذكرة التفاهم(MOU)(النفط مقابل الغذاء والدواء لاحقاً).

حيث اخذ القطاع الزراعي الخاص على عاتقه و بموجب قوانين خاصة لزراعة كافة الاراضي الزراعية و المحاصيل الستراتيجية (الحنطة و الشعير و الرز) او مصادرة الاراضي و حجز مالكيها، كما اقدم القطاع الخاص الصناعي الى بذل المستحيل لتوفير الادوات الاحتياطية والمعدات و المكائن و الاشتغال ليلاً و نهاراً لسد حاجة السوق و اعيدت الحياة لالاف الورش الصناعية لسد الطلب المتزايد بسبب القيود التي وضعت على الاستيراد (الممنوعات) و بالرغم من عدم توفر ارقام دقيقة عن مدى مساهمة القطاع الخاص العراقي بكل نشاطاته في فترة الحصار ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ الا اننا ممكن ان نقدر مساهمة القطاع الخاص في GDP تتجاوز (٥٠ %) حيث كانت مساهمة القطاع الزراعي في GDP تتجاوز (٢٥ %) و الصناعي (١٦ %) اضافة الى الخدمات الاخرى التي تتجاوز (١٠%) و هنا دخل العراق مرحلة جديدة من التضخم الجامح حيث وجب على القطاع الخاص ان يتوائم مع سرعة هذا التضخم.

مستقبل القطاع الخاص العراقي

بعد التغير الذي حصل للنظام السياسي في العراق عام ٢٠٠٣ ، حدثت حركة اقتصادية بعيدة عن سيطرة الدولة للنشاطات الاقتصادية و بخاصة البناء والاستثمار و التجارة (التي هي استكمالاً لفترة الحصار) و التوجه نحو عمليات السوق الحر العشوائي و المنفلت و الانفتاح المالي و التجاري ، لقد قاد هذا التوجه الى العديد من النكسات للقطاع الخاص وبخاصة القطاع الصناعي.

وكان ذلك نتيجة لعدم وجود وضوح وتصور لهذا القطاع و عدم وجود رؤى وستراتيجيات واضحة لمستقبل هذا القطاع ، فطغى القطاع الاستيرادي الطفيلي الاستهلاكي على طبيعة هذا القطاع خاصة ان السوق العراقية كانت متعطشة لانواع السلع و البضائع الكمالية التي كان المواطن محروم منها خلال فترة الحكم السابق (ستلايت ، موبايل T.V. مجسم) خاصة القرارات التي اصدرها الحاكم الامريكي (بول برايمر) في فتح الحدود امام الاستيرادات الاستهلاكية من دون قيود تذكر ، الا رسم اعادة الاعمار البالغ (٥ %).

لقد كان متوقعاً انه وفقاً للالتزامات الوطنية ان يلتزم القادة الجدد بالاصلاح والتطوير ، و لكن لسوء الحظ عانى القطاع الخاص عدداً من التحديات في التعامل مع التهديدات الامنية و استهداف رجال الاعمال من خطف و قتل مما ادى الى هجرة هؤلاء بحثاً عن الامن و الاستقرار ولقد ادى كل ذلك الى النمو في حجم الاستثمارات العراقية في الدول المجاورة خاصة العربية ، بالاضافة الى ذلك فان الكلف العالية للانتاج و اغراق السوق المحلية بالبضائع التنافسية المستوردة قد ادى هو الاخر الى غلق المشاريع الصناعية الوطنية لكلا القطاعين العام و الخاص.

لقد وقع القطاع الخاص ضحية للصراعات بين سلطة الدولة المركزية وقوانينها و طاقم موظفيها ، و الدولة التالية العرجاء و الضعيفة تاركة فسحة و مجالا كلياً للقطاع الخاص للسير في الطريق الامن لتوجيه نفسه.

و يمكننا القول ان العراق حالياً لا يمتلك قطاعاً خاصاً متميزاً لانه لا يمتلك اسس الرأسمالية بسبب تعرضه الى عمليات قطع متعددة و متواصلة من انظمة الحكم المتوالية في عام ١٩٦٤ و ٩٣-١٩ ، جاعلاً عدم امكانية تطوير القطاع الخاص الحقيقي نفسه لان الاوضاع الحالية لا تساعد على استعادة هذا البناء.

التحديات و العقبات التي تواجه القطاع الخاص

لقد عانى القطاع الخاص من عقبات رئيسية منها الاقتصادية و الاجتماعية والفنية و يمكن وصفه على النحو الآتي :

١ - افتقار الدولة لستراتيجية اقتصادية وصناعية و رؤية واضحة للفصل بين سياسات الاقتصاد المركزي و اقتصاد السوق الحر و ادخال بعض القوانين الصادرة خلال حكم الحاكم المدني بول بريمر في فتح الاسواق للاستيرادت غير المنضبطة لجمع الرسوم على البضائع المستوردة بنسبة (٥ %) رسم الاعمار التي هي اضعفت القطاع الخاص.

٢ - ضعف المستوى الثقافي ، المدني والليبرالي و الوعي الطبقي للقطاع الخاص لقيادة التغيير و الاسهام بعملية التطور نحو الافضل في مصالحه و مصالح البلد.

٣ - ضعف ايمان اجهزة الدولة بالتغيرات الاقتصادية من اقتصاد مركزي الى اقتصاد سوق اجتماعي و عدم وجود فهم واسع لابعاد اقتصاد السوق و ضعف وعي وثقافات الاجهزة الادارية اضافة الى الاساليب البيروقراطية و الروتين في التعامل مع القطاع الخاص.

٤ - ضعف المقدرات المالية للقطاع الصناعي الخاص بعد توقف دام اكثر من عقدين من الزمان ، مما استلزم الحاجة الى منح قروض مالية ذات طبيعة مربحة نتيجة تآكل رأس المال بسبب التوقف لسنوات عديدة.

٥ - القطاع الخاص بحاجة الى (٨٠%) من المهارات والمؤهلين و ذوي الخبرة الذين غادروا البلاد نتيجة تدني الاجور مقارنة بما يقدمه القطاع العام او حتى الهجرة الى خارج البلاد بحثاً عن الامان ومستوى معيشة افضل، اضافة الى ان الحروب التي وقعت ادت الى استشهاد وتعويق نسبة كبيرة اضافة الى ان العديد من الصناعيين من ذوي الخبرة قد اصبحوا كبار السن مما يعيق عودتهم الى مواقعهم تلك.

٦ - هجرة العديد من الصناعيين من ذوي الخبرة الى خارج البلاد او انتقالهم الى ممارسة مهن اخرى كالتجارة و العقار وسوق العراق للاوراق المالية ... الخ.

٧ - ضعف الادارة و الطبيعة غير الملائمة (غير الكفوءة) للقطاع نتيجة الابتعاد عن التكنلوجيا الحديثة و التطورات العلمية والمعرفة الصناعية لاكثر من عقدين من الزمان، ابتعادها عن الحقوق و الامتيازات لارتباطها بالصناعة العالمية و التي تستدعي الحاجة الى تدريب ملاك العمل في اساليب الادارة الحديثة من خلال اقامة الدورات و الورش بالتعاون مع المنظمات العالمية.

٨ - فقدان الامن و الاستقرار في معظم المدن و المناطق الصناعية المحيطة ببغداد بشكل خاص و تقليل فرص القطاع الخاص للاستثمار في الصناعات مثل الفنون القديمة التي تحتاج الى مبالغ كبيرة من المال.
٩ - هناك عدد محدود من المعامل الموجودة و القائمة في مناطق مع فقدان البنية التحتية و ضعفها ، حيث فتحت معامل في مواقع متناثرة دون اجازات في اراضي زراعية اوسكنية او الحقول ، كما انها منشغلة ايضاً في انتاج المنتجات غير المجازة او المرخصة غير المطابقة للمواصفات القياسية.
١٠ - ضعف التشريع الحالي لا يشجع القطاع الخاص للتقدم لكي يميز نفسه عن القطاعات الاخرى و يخلق بيئة ملائمة لاجتذاب اصحاب رؤوس الاموال من الخارج للاستثمار محلياً حيث تفرض اجور و ضرائب عالية على المصنعين.
١١ - هيمنة وسائل الانتاج القديمة و الطرق التقليدية ادت الى تدني مستويات الانتاج من ناحية النوعية و الكمية المنتجة ، هذا ما يمنعها من منافسة النوعية العالية للبضاعة الاجنبية المستوردة و ضعف مرونة القطاع الخاص في التكيف للسوق المحلية.
١٢ - التدفق العشوائي للبضائع الاجنبية التي لا تفي بالمواصفات العراقية و لابسط المقاييس (السيطرة النوعية) و التي ولدت احباطاً معنوياً لدى القطاع الخاص في الانتاج و المنافسة و العزم على تطوير مشاريعه.
١٣ - لقد رافق التغييرات التي طرأت بعد ٢٠٠٣ زيادة كبيرة في الكلف نتيجة :
- ارتفاع اسعار المنتجات النفطية و اجور النقل مما أدى الى طفرة تضخمية.
- ندرة الكهرباء و الحاجة لتوليدها بصورة فردية و التي ادت الى عملية انتاج غير منتظمة.
- زيادة اجور العمال بنظام تصاعدي دون الاخذ بنظر الاعتبار انعكاس ذلك على اسعار السلع و الخدمات التي ينتجه القطاع الخاص ، و يجب عليه ان يساوي اجوره بأجور نظيره بالقطاع العام و يتحمل كلف اضافية و جعلته خارج سوق العمل.

مساهمة القطاع الخاص في اقتصاد (GDP) و اهميته .. القطاعات الاقتصادية

١ - القطاع الزراعي :
لقد عانى القطاع الزراعي العديد من حالات اللاتوازن البنيوي التي منعته من استعادة دوره في الاقتصاد العراقي و تتمثل في :-
أ - قلة انتاجية الارض و رداءة نوعية المنتج الزراعي.
ب - مستويات متدنية للادارة الزراعية بالنسبة للمزارعين الذين يعتمدون على قوة عمل عوائلهم لانهم غير متعلمين و غير مدربين على الاساليب الحديثة.
جـ - قلة خصوبة التربة و التعرية بسبب الاملاح و المستوى العالي للمياه الجوفية.
د - قلة انتاجية المواشي بسبب رداءة طرق التربية و نقص المواد الغذائية و وسائل السيطرة على الامراض المعدية.
هـ - قلة الامطار و شحة المياه و الانهار والاستخدام غير الكفوء لمياه الانهر والشحة في استخدام المكائن و الاسمدة.
بالاضافة الى ذلك فان سياسة الباب المفتوح لاستيرادات المنتجات الزراعية قد زاد الطين بلة و خفض من الدعم الحكومي لاستمرار الانتاج مقارنة بالاقطار المجاورة (ايران - سوريا - الاردن - تركيا)، رغم تفعيل المبادرة الزراعية حيث لا تتجاوز مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي عن (٥,٥ %).
٢ - القطاع الصناعي :
شهد هذا القطاع تدهوراً كبيراً منذ الثمانينات و كانت مساهمته المسجلة في عام ٢٠٠٥ (١,٣ %) من مجمل الـ GDP , حيث كان يستخدم هذا (٢٤ %) من مجموع العاملين و تتضمن هذه الصناعات الغذاء ، المشروبات الغازية ، مواد البناء ، النسيج ، الاحذية ، و المنتجات البلاستيكية ، حيث ساهم القطاع الخاص بنسبة (٥٣,٥ %) من مجمل نفقات الاستثمار الموجهة الى تكوين رأسمال ثابت للقطاع الصناعي الخاص للسنوات ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨. و قد بلغت (٦٥٩) مليار دينار حيث تشير الى نقص استثمارات معينة مقارنة بقيمة الانتاج الصناعي في القطاع الخاص و التي بلغت (٣,٤) ترليون دينار للسنوات ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩.
٣ - قطاع التوزيع :
و يشمل قطاعات النقل ، الخزن ، البيع بالمفرد و الجملة و المصارف و التأمين و يلعب القطاع الخاص دوراً رئيسياً في هذا القطاع حيث اسهم اكثر من (٧٦,٥ %) في هذا النشاط للسنوات ٢٠٠٥ - ٢٠٠٩.
٤ - قطاعات الخدمات :
و هذه تتضمن ملكية دور الاسكان والخدمات الشخصية و الاجتماعية و تشير البيانات الى الاهمية الاحصائية لنسبة القيمة المضافة لهذه القطاعات التي بلغت (١٥,٥ - ٢٦,٥ %) من الـ GDP خلال الفترة من ٢٠٠٥ - ٢٠١٠ ، و بذلك بلغت القيمة المضافة الكلية لكافة النشاطات و ملكية دور السكن و الخدمات الشخصية (٤٢,٣ %) من نشاط القطاع الخاص.
و اخيراً نجد ان الدولة لا ترغب بتخفيض حصة القطاع العام من الـ GDP لصالح القطاع الخاص طالما بقي القطاع النفطي هو المهيمن الاكبر على الـ GDP ولا يوجد فسحة للقطاع الخاص للدخول في هذا القطاع الا بنسب ضئيلة في مجال التوزيع.

السمات الاساسية للقطاع الخاص العراقي

و كحاصل تحصيل لعدم استطاعة خلق تشابك بين السلطة الفاقدة الاهداف الاقتصادية و الرؤى و بين القطاع الخاص الاصيل رغم وجود ستراتيجيات عديدة لتطوير و اشراك القطاع الخاص في العملية الاقتصادية الا انه استطاع القطاع الطفيلي ان يحتل موقع الريادة في خلق الثروات وليس بالثقافات و الفكر و نتج عن ذلك وضع صيغة عمل له امتازت بما يلي،
١ - ابعاد نفسه عن الاستثمارات الطويلة الاجل خاصة في الانتاج و الزراعة و يوجه معظم نشاطاته باتجاه الخدمات و القطاعات التجارية و الورش التي تبنى منها القاعدة الاقتصادية.
٢ - هيمنة الاعمال الفردية في ادارة اعماله و استثماراته (مستوى متدني من رأس المال و العمل) ، الانتاج و التسويق و غالباً ما تكون هذه النشاطات تحت سيطرة الدولة و اشرافها.
٣ - الاستثمار في النشاطات و المشاريع التي تكون ارباحها سريعة حيث يكون استرجاع رأس المال قصيراً و مضموناً.
٤ - عمل اكثر على تكثيف رأس المال حيث

ينعكس ذلك بوضوح من خلال تكوين رأس المال معتمداً على نوع مصدر القوة.
٥ - يعتمد بشكل كبير على الدعم الحكومي (خصوصاً الاقراض من المشاريع المالية) مما يجعلها ضعيفة عند منافستها مع البضائع المستوردة ، و غير قادرة على الاستثمار في المشاريع الكبرى.

مقترحات لتنشيط القطاع الخاص العراقي

بالاعتماد على سياسات الاصلاح التي تقوم بها الدولة و التي توجه مصادرها نحو الاهداف التي تستهدف منفعة الجميع و التي يجب ان تكون جزءً من عملية توزيع الدخل وفقاً لاليات السوق لغرض خلق فرصة مع العالم الخارجي و خاصة في مجال الاستثمار و تعزيز دور الشركات،و هذا يتطلب سلسلة من السياسات الاقتصادية والمساعدة القانونية في خلق بيئة استثمار فعالة حيث يستطيع القطاع الخاص ان يعمل بكفاءة و بفاعلية.

و قد عملت جهات عديدة في هيئة المستشارين مع ممثلي القطاع الخاص منها اتحادنا و بإشراف و دعم من منظمات عديدة من الامم المتحدةو (U N D P) (UNIDO)و منظمة العمل الدولية (ILO) على صياغة ستراتيجية اقتصادية للقطاع الخاص (٢٠١٤ - ٢٠٣٠) و تحديد الرؤية و انتهت اعمالها خلال الاسبوع الماضي كمسودة عمل تناولت محاور عدة لغرض تحفيز النمو الاقتصادي ، و توفير بيئة تمكينية افضل و خلق فرص عمل اكثر وتعزيز امال المواطنين في ايجاد دخل افضل في ظل قطاع خاص مزدهر ، وتستند هذه الرؤية على ركائز اساسية اربع هي :
١ - تحقيق فهم افضل للقطاع الخاص العراقي.
٢ - تحسين بيئة الاعمال العراقية.
٣ - استحداث برنامج اسناد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
٤ - التنفيذ و متابعة الخطط في تطبيق هذه البرامج .
و هذه السياسات تشير الى اهمية ما يلي :
١ - وجود قرار سياسي مدعوم بارادة وطنية.
٢ - الحاجة الى اطار وطني للقوانين واللوائح التي هي الاساس في تشجيع الاستثمارات و تتطلب :
- اتفاق كلا القطاعين الخاص و العام لتحقيق مشاركة حقيقية عن طريق توحيد انشطتهم و اعمالهم و جذب الاستثمار الاجنبي.
- تأليف مجلس استشاري من المحترفين (المهنيين) في القطاع الخاص يمثلون الرؤوس المشتركة للاقتصاد العراقي (الصناعي ، التجاري ، الزراعي ، الحضري و السياحي و المقاولات) و الذين سيساعدون اللجان الاقتصادية في مجلس النواب اثناء او في وقت تشريع القوانين الاقتصادية و الاستثمارات المهمة في العراق.
- او خلق لوبي وطني داخل مجلس النواب من ممثلي القطاع الخاص او مدعومين فعلياً من القطاع الخاص لتشريع قوانين اقتصاد السوق.
٣ - نظام مؤسسي لاستقبال و تشجيع الاستثمار في العراق و دعم المستثمرين المحليين و الاجانب ، و تقديم كل اشكال الدعم المطلوب لاغراض الاستثمار.
و من المهم في هذا المجال اشراك افراد من القطاع الخاص المؤهل في اللجان الوزارية المتعلقة بالاقتصاد العراقي لتسهيل دور القطاع الخاص في الاستثمار وتنظيم الاجراءات الحكومية.
٤ - احياء او تنشيط الاسواق المالية الوطنية التي أُحدثت عام ١٩٩١ و زيادة الوعي باهمية الاستثمار في سوق الاوراق المالية لكي نشجع الادخارات الخاصة و تحويلها الى استثمار ذو معنى في القطاعات الانتاجية.
٥ - تطوير و اعادة تأهيل قطاع المصارف لكي يناسب الاستثمار ، بضمنها تأشير اهمية التفاعلات مع المؤسسات المالية والدولية، حيث ان المصارف الحكومية ما تزال هي المصارف المهمينة في رأس المال في العراق. فالقطاع العام مسؤول عن (٨٥ %) من رأس المال في النظام المصرفي ، لاحظ ان مجموع الموجودات للقطاع المصرفي في العراق لا يزيد عن (٣) مليار دولار و يمثل (٨ %) من الناتج المحلي الاجمالي، و هذا يعكس الدور المحدود الذي يلعبه القطاع المصرفي في التوسط بين المدخرين و المستثمرين ، خاصة في القطاع الخاص.
٦ - تسريع اعادة بناء البنية التحتية لانها تساعد في تخفيض كلف الانتاج و زيادة العوائد و الارباح.
٧ - و من المهم الاشارة الى اهمية النقاط ادناه :
- الامن و الاستقرار السياسي : لانهما يشكلان البيئة الضرورية لتأمين مشاركة هؤلاء الذين يمتلكون رأس المال الذي يعرقل النشاط التجاري و النشاطات الصناعية ، و التي لا يستطيع رأس المال الاستثمار بدونها.
- معالجة الفساد و المحسوبية اللتان تمنعان اي نشاط من التطوير و الازدهار دون معالجة هذه الظواهر.
- العمل على بناء منظمات و اتحادات رصينة كفؤة للقطاع الخاص العراقي تمتلك الكفاءة و الوعي الاقتصادي بمصالحها ومصالح الوطن ، و تمتلك الجرأة و الحس الطبقي و الوطني و تنبذ الخلافات بينها ، وان لا تكون تحت اي مظلة سياسية للقوى المتصارعة بل يكون لها ممثلين في البرلمان يعملون على المساهمة في تشريع و صياغة القوانين الاقتصادية التي تخدم البلد و هذا يتطلب وجود مستشارين اكفاء لهذه المنظمات ذوي اختصاص في مجال عملهم.

أهمية الرقابة والتدقيق الألكتروني في مكافحة الفساد
(٢ - ٢)

تكملة الموضوع :المبحث الثاني

المحامي : عبد الوهاب عبد الرزاق التحافي

المبحث الثاني
دراسات قانونية عراقية في موضوعات التجارة والمعاملات والجرائم الالكترونية

من المعروف ان الاحكام التي اقرها القضاء والفقه في العراق ثم في البلاد الاخرى التي تتقارب قوانينها مع القوانين العراقية تعد مصدرا رسميا تسترشد به المحاكم العراقية (البند ٣ من المادة ١ القانون المدني العراقي رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١).

واسهم مختصون بالدراسات القانونية في العراق من قضاة المحاكم واساتذة القانون في الجامعات وعدد من المحامين والمستشارين القانونيين في المؤسسات الحكومية والمصارف الاهلية بنشر دراسات تواكب التطورات العلمية وتطبيقاتها العملية في مختلف مجالات النشاط الانساني ومنها التجارة وعموم النشاطات الاقتصادية وتنظيمها القانوني الدولي والاقليمي والوطني ..

وفيما يلي عدد من تلك الدراسات التي تيسر لنا الاطلاع عليها والعلم بها وهي :

١ـ دراسة الاستاذ الدكتور فائق محمود الشماع عن التجارة الالكترونية ـ بحث قدم الى الحلقة النقاشية التي عقدت في بيت الحكمة ببغداد يوم١٦/٨/٢٠٠٠ منشورة في مجلة(دراسات قانونية) العدد الرابع ـ ٢٠٠٠ـ بيت الحكمة .

٢ـ دراسة الباحثين الاقتصاديين ثائر محمود رشيد وميس صاحب عبد الوهاب بعنوان (التجارة الالكترونية اداة للمنافسة الدولية في الاسواق العالمية) ـ مجلة دراسات اقتصادية ـ بيت الحكمة العدد ١٥ /٢٠٠٢.

٣ـ دراسة الباحث الاقتصادي فاروق احمد يونس ـ تطور التجارة الالكترونية .. اليوم وغداً ـ مجلة دراسات اقتصادية ـ بيت الحكمة ـ العدد ١٤ /٢٠٠٢ .

٤ ـ دراسة الاستاذ الدكتور عباس زبون العبودي ـ الاثبات الالكتروني ـ مجلة (دراسات قانونية) العدد ٢١ /٢٠٠٧ بغداد ـ بيت الحكمة .

٥ـ دراسة الاستاذ الدكتور جمال ابراهيم الحيدري ـ الاسس الفلسفية والقانونية لتجريم غسيل الاموال ـ مجلة دراسات قانونية ـ بيت الحكمة ـ العدد ٢٢ /٢٠٠٨ .

٦ـ دراسة الخبير طالب كاظم عودة ـ الجريمة المنظمة وعلاقتها بجرائم الاعمال المالية والتجارية ـ مجلة القانون والقضاء ـ العدد الاول /٢٠١٠.

٧ـ دراسة الدكتور كريم خميس خصباك والدكتورة نوال طارق ابراهيم ـ الجرائم المخلة بالاخلاق عبر الانترنيت ـ مجلة القانون والقضاء العدد الثالث /٢٠١٠ ـ بغداد .

٨ـ دراسة المحامي ـ لواء شرطة متقاعد ـ عبد الرزاق التحافي ـ الشرطة الالكترونية بين الواقع والطموح ـ مجلة المحقق ـ العدد ـ الثامن / تشرين الاول/ ٢٠١٠ ـ اصدار المديريةالعامة لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة في وزارة الداخلية العراقية .

٩ـ دراسة الدكتور اكرم عبد الرزاق المشهداني ـ لواء شرطة متقاعد جرائم القرصنة الالكترونية وسبل مواجهتها ـ مجلة المحقق ـ العدد التاسع كانون الاول ـ ٢٠١٠ ـ اصدار المديرية العامة لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة في وزارة الداخلية العراقية.

١٠ـ دراسة الباحث القانوني عصام كامل كصكوص ـ التقدم التكنلوجي والسرية المصرفية يساندان تبيض الاموال ـ جريدة لزمان ـ ٣١ / تشرين الاول / ٢٠١١ صفحة ١٦ .

١١ـ دراسة الاستاذ الدكتور بلاسم جميل خلف ـ ابعاد جريمة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي ـ جريدة الاخبار ـ بغداد ٢١ /تشرين الاول ٢٠١٢صفحة ١٤ .

١٢ـ دراسة المحامي عبد الوهاب عبد الرزاق عبد المجيد التحافي ـ التنظيم القانوني للتوقيع الالكتروني ـ مدير الدائرة القانونية في المصرف التجاري العراقي ـ بغداد ـ حزيران ـ ٢٠١٣.

١٣ـ دراسة المستشار القانوني عزيز عبيد الجابري ـ القانون العربي الاسترشادي للمعاملات التجارية والالكترونية ـ المستشار القانوني لمصرف التعاون الاسلامي ـ صادرة عن رابطة المصارف العراقية بكتابها ٣٣٣في ١٢ /٨ /٢٠١٣ .

١٤ـ دراسة القاضي فاضل عباس الملا عن الجرائم الالكترونية واخطارها الامنية منشورة في جريدة القضاء الواقف ـ العدد ٦٠ الصادر عن نقابة المحامين في ٢٠١٣/١٢/١ .

المبحث الثالث
مهام الرقابة والتدقيق الالكتروني في العراق

اشرنا في المبحث السابق الى دراسات عراقية اعتنت بموضوعات التجارة الالكترونية والعناية الاممية بتنظيمها بقواعد قانونية ملزمة لكي يتم استثمار ايجابيتها لصالح الاقتصاد الوطني ، ومنع وقمع سلبياتها الناجمة عن سوء استخدامها عمدا لغايات اجرامية ، وذلك منذ العقد الاخير من القرن الماضي وشهد القرن الحالي عناية المشرعين في الدول العربية ومنها جمهورية العراق باصدار تشريعات توافق العناية الاممية والاقليمية بمختلف موضوعات التجارة الالكترونية الى جانب اجراءات حكومية متصاعدة ليس فقط لتنظيم التجارة الالكترونية وانما لاعتماد خطة وطنية شاملة لاستخدام العلم والتكنلوجيا في ادارة الدولة والمجتمع اشرنا لها في المبحث الاول في هذه الدراسة .

والذي يهمنا في هذا المبحث الثالث ايضاح مهام الرقابة والتدقيق الالكتروني والجهات المسؤولة عن انجازها وتطويرها ويمكننا ان نشير بهذا الخصوص الى ما يلي:-

اولا-وزارة الاتصالات

منح المشرع العراقي في المادة (٦) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ ، الشركة العامة لخدمات الشبكة الدولية للمعلومات في وزارة الاتصالات المهام التالية :-

١ـ منح تراخيص اصدار شهادات التصديق بعد استحصال موافقة وزير الاتصالات

٢ـ تحديد المعايير الفنية لانظمة التوقيع الالكتروني وضبط مواصفاتها الفنية والتقنية .

٣ـ المتابعة والاشراف على اداء الجهات العاملة في مجال اصدار شهادات التصديق وتقويم اداتها .
٤ـ النظر في الشكاوي المتعلقة بانشطة التوقيع الالكتروني اوتصديق الشهادة والمعاملات الالكترونية واتخاذ القرارات المناسبة في شانها وفقا للقانون.
٥ـ تقديم المشورة الفنية للجهات العاملة في مجالات التوقيع الالكتروني وتصديق الشهادات .
٦ـ اقامة الدورات التدريبية للعاملين في مجالات التوقيع الالكتروني وتصديق الشهادات واقامة الندوات والمؤتمرات التثقيفية بهذا الخصوص .

ثانيا- البنك المركزي العراقي

١ـ طلب المشرع العراقي في المادة (٢٧) من قانون التوقيع الالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ من البنك المركزي العراقي ان يعد نظاما ويقترح اصداره اصوليا ينظم فيه اعمال التحويل الالكتروني للاموال بما في ذلك اعتماد وسائل الدفع الالكتروني والقيد غير المشروع واجراءات تصحيح الاخطاء والافصاح عن المعلومات واي امور اخرى تتعلق بالاعمال المصرفية الالكترونية .

٢ـ حددت المادة (٤) من قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ مهام البنك ومنها :-
ـ اصدار التراخيص والتصاريح للمصارف وتنظيم اعمالها والاشراف عليها وفق القانون .
ـ يجوزله ان يتخذ الاجراءات التي يراها ضرورية لمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب .

٣ـ اوضحت المادة (٣٩) من قانون البنك المركزي العراقي رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ انه يجوز للبنك القيام بترتيبات لتسهيل ايجاد طرق وتكنولوجيات جديدة للدفع بالعملة المحلية او بالنقد الاجنبي ... وتصميم خطة لتطوير النظام الوطني للدفع في العراق وتعديلها دوريا .

ثالثا- وزارة المالية

استنادا لاحكام البند (ثالثا) من المادة (١١) من قانون وزارة المالية رقم ٩٢ لسنة ١٩٨١ـ صدر النظام الداخلي لمركز التدريب المالي والمحاسبي رقم (٢) لسنة ٢٠١٢ المؤسس بموجب قانون المركز رقم ٩٣ لسنة ١٩٨١ .

ومن ضمن اقسام هذا المركز (قسم الحاسبة الالكترونية) يتولى اعداد البرامج التدريبية الخاصة بالحاسوب والصيانة والانترنيت وشروط القبول والمناهج المتعلقة بتدريب المشاركين المقبولين واعمال الصيانة العامة والامور الفنية وتحديثها.

رابعا-ديوان الرقابة المالية الاتحادي

يتمتع ديوان الرقابة المالية الاتحادي في العراق بسمعة ممتازة في الاوساط الحكومية والشعبية وذلك بسبب اهمية الاهداف التي يسعى الى تحقيقها وفي مقدمتها، الحفاظ على المال العام من الهدر او التبذير اوسوء التصرف وضمان كفاءة استخدامه، وتطوير كفاءة اداء الجهات الخاضعة للرقابة، وما اتصف به موظفيه من كفاءة وامانة ونزاهة وحرص المشرع العراقي على ان يرتقي بقوانين ونظم عمله لكي تواكب باستمرار احدث سياقات الرقابة المالية عالميا وعربيا وبموجب قانونه الجديد رقم ٣١ لسنة ٢٠١١ المعدل بالقانون رقم ١٠٤لسنة ٢٠١٢ ونظامه الداخلي الجديد رقم(١) لسنة ٢٠١٢ نلاحظ عناية واضحة باعداد وتطوير وتشغيل النظم الالكترونية في العمليات المالية والرقابية ... وذالك من خلال مايلي :-

١ـ مركز الحاسبة الالكترونية احد اقسام دائرة الشؤون الفنية والدراسات في الديوان ، ومن واجباته المساهمة في تدريب العاملين في الديوان وخارجه على الية استخدام الحاسوب والبرامج الالكترونية الحديثة المتعلقة بالجوانب المالية والرقابية. .
٢ـ قسم الرقابة والتدقيق الالكتروني ضمن دائرة الشؤون الفنية والدراسات في الديوان ومن واجباته :-
أ- رقابة وتدقيق الانظمة الالكترونية وقواعد البيانات في الجهات الخاضعة للرقابة التي تستخدم الحاسوب او المكننة في تنظيم حساباتها ونشاطاتها
ب- الاسهام في تقويم اداء مراكز الحاسبات في الجهات الخاضعة لرقابة الديوان وفقا لمتطلبات العمل الرقابي
ج ـ مساعدة هيئات الرقابة في اجراء عمليات الرقابة والتدقيق وفحص كفاءة انظمة الرقابة الداخلية التي تعتمد الحاسوب في تنفيذها وبالتنسيق مع العراق والهيئات الرقابية وبناء على طلبها..
د ـ تطبيق المعايير الدولية والاطر الخاصة بتقنية المعلومات وتطبيقاتها في الجهات الخاضعة للرقابة التي تسخدم الحاسوب او المكننة في تنظيم حساباتهاونشاطاتها .
هـ ـ ابداء الرأي في اعداد وتطوير النظم الالكترونية الادارية والفنية والمالية .
و ـ المساهمة في تدريب العاملين في الديوان وخارجه على الية استخدام الحاسوب في الادارة والمحاسبة والتدقيق .

٣ـ المركز التدريبي المسؤول عن تدريب وتطوير قدرات العاملين في الديوان والجهات الاخرى في المجالات المحاسبية والرقابية والادارية والقانونية التي لها علاقة بمهام الديوان ... وفي مقدمتها رقابة وتدقيق حسابات ونشاطات الجهات الخاضعة للرقابة والتحقق من سلامة التصرف في الاموال العامة وفاعلية تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات ومنها :-
ـ قانون التوقيع االالكتروني والمعاملات الالكترونية رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ .
ـ قانون المصادقة على اتفاقية تنظيم احكام التوقيع الالكتروني في مجال المعاملات الالكترونية في الدول العربية رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٢ .
ـ قانون المصادقة على الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم ٣١ لسنة ٢٠١٣ .
ـ تعليمات مجلس الوزراء بخصوص اعتماد الحوكمة واستخدام العلوم والتكنلوجيا في ادارة الدولة والمجتمع .

خامسا . وزارة العلوم والتكنلوجيا

حدد قانونها رقم ٧٥ لسنة ٢٠١٢ انها تهدف الى النهوض بواقع العلوم والتكنلوجيا في العراق ومواكبة التطورات العلمية والتكنلوجية في العالم بما يسهم في ترسيخ المقومات الاساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في العراق وذلك من خلال وسائل متعددة حددتها المادة (٣) من قانونها ... ومن تلك الوسائل
ـ دعم نشاطات العلوم والتكنلوجيا في المجتمع بما يسهم في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني .

ـ المساهمة في النهوض بالمجتمع العراقي للتحول نحو مجتمع المعلوماتية ـ رعاية وتنظيم نشاطات البحث والتطوير التكنلوجي في القطاع الخاص

والمشـــــاركة في مشـــــاريع التكنلوجيا المتقدمة بـما يخدم اهداف الوزارة ويقـرر القـــــــدرات الوطنية في هذا المجال .
ـ قـيادة وتنســيق الجهد الوطني في مجال الطاقـات المتجددة بـما يخدم اهداف التنمية المســــــــــــتدامة في العراق.
وقـــد اســـهمت وزارة العلوم والتكنلوجيا بـاعداد الخطة العراقية المركزية للحـوكمة الالكترونية وتنفيذها من قبـــــــل جميع الوزارات والحـــكومة المحـــلية واقـــليم كردستان والتي اعتمدها مجلس الوزراء في عام ٢٠٠٩ ..

سادساً ـ هيئة النزاهة

تحقيقا لاهداف هيئة النزاهة على وفق احكام قـانونها رقم ٣ لسـنة ٢٠١١ في منع الفساد ومكافحتة واعتماد الشفافية في ادارة شـؤون الحـكم على جميع المســتويات عن طريق وسائل عديدة حـددتها المادة (٣) من قـانونها ومنهـــــــا:-
التحقق من قضايا الفساد
ـ متابـعة قـضايا الفسـاد التي لايقـوم محققـو الهيئة بالتحقق منها
ـ تنمية ثقـافة عامة تقدر النزاهة والاستقـامة واحـــترام اخلاقـــيات الخدمة العامة ... وغيرها ..
وتؤدي هيئة النزاهة واجبها بواسطة رئيس الهيئة ونائبـــيه ودوائر مركز الهيئة ومن ضمنها :-

ـ الاكاديمية العراقية لمكافحـة الفسـاد التي تتولى مهـام التدريب وضمـان توفير تعليم مستمرلكوادر الجهات الرقابية ونشر ثقـافة النزاهة والشـفافية والمسـاءلة والخضوع للمحاسبة واعداد البحوث والدراسات ..الخ ومما لاشك فيه ان انضمام العراق بالقـانون رقـم ١١ لسـنة ٢٠١٣ الى اتفاقـية انشـاء الاكاديميةالدولية لمكافحـة الفسـاد سيسـاهم بـتاهيل وتدريب ملاكتنا الوطنية بوســائل التقنية الحديثة لمكافحة الفساد.

سابعا ـ منظمات غير حكومية

من اهم المنظمات غير الحكومية الي اعتنت بـــــــموضوعات التجارة والمعاملات الالكترونية ومكافحة جرائم التقنية كل من :-
ـ رابطة المصارف العراقية
ـ نقابة المحاسبين والمدققين
ـ الجمعية العراقية للمحاسبين القانونيين
ـ غرفة تجارة بـــــــــــــــغداد
وتعتمد تلك المنضمات في عنايتها بـــــتلك الموضوعات اســـــاليب متعددة اهمها:-
ـ عقد الندوات والمؤتمرات العلمية لمناقشة احدث المستجدات في مجال اختصاصها...
ـ تنظيم الدورات التدريبـــــــية للملاكات الوطنيـــــــــــــــــــــة ..
ـ نشـر البحـوث والدراسـات في صحـــفها ومجلاتها ونشـــــــــــراتها الدورية ..
ـ الاســهام في اقـتراح التشـــريعات الجديدة اوتعديل التشريعات القديمة (٩) ..

مصادر الدراسة

١ـ نشر نص مشروعي القانونين الدوليين اعلاه في العدد الثاني لسنة ٢٠٠٢ من مجلة (دراسات قانونية) الصادرة عن (بيت الحكمة) ـ بغداد ـ الصفحات ١٠٧ ـ ١٢٢.
٢ـ الوقائع العراقية ٤٢٧٤ في ١٥ /٤ /٢٠١٣
٣ـ دراسة عزيز عبيد الجابري ـ الصادرة بكتاب رابطة المصارف العراقية المرقم ٣٣٣ في ١٢ /٢٠١٣/٨ بعنوان ـ دراسة قانونية ـ
٤ ـ راجع الوقائع العراقية ٤٢٧٠ في ٤/اذار /٢٠١٣
٥ـالوقائع العراقية ٤٢٩٢ في ٣٠ ايلول ٢٠١٣ .
٦ـ د عادل مطلوب ـ من الحكومة الى الحوكمة الالكترونية .. المراحل والمفاهيم مجلة الثقافة الجديدة ـ العدد ٣٤٩ /٢٠١٢ ـ بغداد ـ الصفحات ٣٨ ـ ٤٤
٧ـ جريدة الدعوة ـ العدد الصادر ٢٦/تشرين الاول ٢٠١٠ صفحة ٢ تصريحات الناطق الرسمي باسم الحكومة العراقية الدكتور علي الدباغ .
٨ـ راجع الاسباب الموجبة واهداف قانون التوقيع الالكتروني رقم ٧٨ لسنة ٢٠١٢ ـ الوقائع العراقية ـ ٤٢٥٦ في ٥ /١١ /٢٠١٢ صفحة ٢١ .
٩ـ نذكر على سبيل المثال :-
١٠ـ مؤتمر رابطة المصارف العراقية حول (القطاع المصرفي ـ العراقي الواقع والتحديات) الذي عقد في بغداد يومي ٢٨ /٢٩ /ايلول /٢٠١٣ .
١١ـ الندوة الدولية التي عقدها المكتب الاستشاري لنقابة المحاسبين والمدققين العراقية عن دور الرقابة الداخلية في الوقاية من الفساد الاداري والمالي في بغداد يوم ١٨ /١٢ /٢٠١٣

وبـــهذه المناسبـــة يســـر اســـرة مجلة(المصارف العراقية) ان تشير الى أن الاســتاذ عبـد الوهاب التحـافي هو ضمن تشكيلة الفريق الثالث المشـرف على لجنة تعديل قـانون مكافحـة غسـل الاموال رقـم (٩٣) لسـنة ٢٠٠٤ التي وردت بـــالامر الاداري الصادر من البـــــــنك المركزي العراقي.

إعداد:المحامي
عبد الوهاب عبد الرزاق التحافي
ماجستير قانون
ماجستير علوم شرطة
المستشار القانوني ومدير الدائرة القانونية
في المصرف التجاري العراقي

مصرف اربيل للاستثمار والتمويل
Erbil Bank

خدمات المصرف

يقدم المصرف مجموعة متكاملة من المنتجات لخدمة جميع احتياجات الشركات بنزاهة كاملة من البداية إلى النهاية وضع المصرف عليها كل الموارد والتكنولوجيا اللازمة لتقديم خدمة متميزة. ذلك هو كل شيء عن فهم احتياجات العميل على غرار الائتمان الاستهلاكي والشركات لديها مجموعة متنوعة من منتجات الإقراض للاختيار من بينها خط ائتمان وقروض لآجل، ومنتجات خاصة ليست سوى أمثلة قليلة:

• السحب على المكشوف • شروط القرض / حوافز القرض • رسالة من الائتمان / خطاب الضمان • العملات الأجنبية

الحساب الجاري: هذا هو الحساب الأساسي الاكثر ملائمة للحصول على انك بدأته. كما يتوفر بجميع العملات الرئيسية (IQD، وUSD وEuro).

فتح حساب جاري يسمح لك لبناء سجل ائتماني لدى مصرف أربيل، والتي يمكن أن تدعم لاحقا عند التقدم للحصول على القروض و عن طريق فتح حسابك الحالي يمكنك أن تطلب الحصول على دفتر شيكات.

حساب التوفير: حساب التوفير من مصرف أربيل يوجد في أي عملة رئيسية بالنسبة لك لإيداع الأموال خلال الفترة من اختيارك (١، ٣، ٦، ٩ أو ١٢ شهرا) وكسب الفائدة من هذه الودائع.

جنبا إلى جنب مع حساب التوفير الخاص بك، يمكنك الحصول على دفتر لتتبع رصيدك والمصالح.

يمكنك نقل (IQD، OR EUR USD) لأي فرع آخر من دون أي تاريخ القيمة التي سيتم مباشرة أظهار رصيد حسابك في ورقة.

تحتاج إلى توفير المعلومات التالية لذلك يمكن أن تحويل الأموال من خلال حسابك:

اسم المستفيد وعنوانه الكامل.

المستفيد حساب مصرفي أو IBAN.

المستفيد اسم البنك أو BIC.

السبب في الدفع (الفاتورة لتوفير المدفوعات أكثر من 7,000 - أو ما يعادلها).

يمكنك الحصول على أي دفعة بأي عملة من خلال مصرفنا باستخدام أحد المراسلين لدينا تفاصيل البنك.

ويسترن يونين

بالامكان أرسال وأستلام الاموال عن طريق نظام الوسترن يونين الذي يعتبر من الانظمة المتطورة في العالم والتي مضى على تأسيسها أكثر من ١٥٠ عاما ولديهم أكثير من ٤٣٧٠٠٠ موقع ووكيل...

الحوالات الخارجية

لتكتمل خدماتنا المتنوعة، لدينا أيضا خدمات سريعة لتحويل الاموال ونحن في مصرف أربيل للاستثمار والتمويل نعتمد في نظامنا على الدقه والسرعة والامان في تحويل الاموال الخاصة بك.

صيرفة العملات الاجنبية

كرجل أعمال يجب عليك اعتماد مبدء عدم ثبات أسعار العملات لانها في صعود وهبوط دائما وغير مستقرة ونحن في مصرف أربيل للاستثمار والتمويل نضمن لكم خدمات جيدة.

المبالغ (مليون دينار)

التاريخ اسم الحساب	الربع الاخير كما في 2013/12/31	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	Account
النقود في الصندوق و لدى المصارف	325.448	175.160	CASH in hand l& accounts at banks
الاستثمارات	—	—	Investments
الائتمان النقدي	131.962	44.945	Monetary Credit
المدينون	1.108	0.007	Debtors
الموجودات الثابتة	1.700	1.649	Fixed Assets
*مجموع الموجودات	460.218	221.761	Total Assets
حسابات جارية و ودائع	130.203	43.928	Current & Deposit Accounts
الدائنون	35.495	23.689	Creditors
التخصيصات	8.266	3.726	Provisions
رأس المال المدفوع	265.000	150.000	Paid – up Capita
الاحتياطيات	21.254	0.418	Reserves
*مجموع المطلوبات	460.218	221.761	Total Liabilities
*مجموع الايرادات	42.566	14.246	Total Incomes
*مجموع المصروفات	28.029	6.148	Total Expenses
*الارباح المتحققة	11.738	8.098	New Profits

تشير البيانات المالية ونتائج الاعمال للربع الاخير من العام السابق ٢٠١٣ (غير المدققة) الى زيادة مجموع موجودات المصرف باكثر من الضعف حيث وصلت الى (٤٦٠،٢) مليار دينار بعد ان كانت في الحسابات الختامية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ (٢٢١,٨) مليار دينار ، وهذاكشف مقارنة البيانات المالية للمصرف :

الفرع الرئيسي والادارة العامة

اربيل -اسكان سانت - مقابل راين مول

- فرع بغداد - الكرادة - عرصات الهندية
- فرع السليمانية :

شارع سالم - بناية المير - السليمانية - العراق

Infob@erbilbank.com.iq

مصرف سومر التجار

اظهرت البيانات المالية ونتائج الاعمال للمصرف للفصل الرابع لعام ٢٠١٣ (غير المدققة) ارتفاع مركزه المالية بما يزيد على (٤٣) مليار دينار قياساً للمتحقق بموجب الحسابات الختامية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ ،وهذا كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف.

(المبالغ مليون دينار)

Account	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الرابع كما في 2013/12/31	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	148.441	185.399	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	1.510	1.510	الاستثمارات
Monetary Credit	74.692	105.862	الائتمان النقدي
Debtors	28.741	1.122	المدينون
Fixed Assets	16.805	19.436	الموجودات الثابتة
Total Assets	270.189	313.329	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	104.957	96.679	حسابات جارية و ودائع
Creditors	3.657	13.655	الدائنون
Provisions	2.841	6.277	التخصيصات
Paid – up Capita	157.330	195.151	رأس المال المدفوع والاحتياطيات
Net Profits	1.404	1.567	*الارباح المتحققة
Total Liabilities	270.189	313.329	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	22.824	44.490	*مجموع الايرادات
Total Expenses	21.420	42.923	*مجموع المصروفات

إتحاد المصارف العربية ومحافظ البنك المركزي العراقي يوجهان الشكر والتقدير للباحث الاقتصادي السيد سمير عباس النصري

تلقى الباحث الاقتصادي سمير عباس النصيري المدير التنفيذي الاقدم في مصرف الخليج التجاري كلمة تقدير على مشاركته الفاعلة في الانشطة المصرفية والثقافية للاتحاد خلال العام ٢٠١٣ .

كما تلقى كلمة شكر وتقدير وجهها اليه السيد محافظ البنك المركزي العراقي على اهداءه مؤلفه الموسوم(التداعيات الاقتصادية لدول الربيع العربي والتجربة العراقية في تطبيق السياسة النقدية ٢٠٠٤-٢٠١٣).

السياسة المصرفية

إعداد
بسطام عبود الجنابي
* Bsc. Economics(London-L. S. E)
Fellow Chartered Accountant (England)

الدكتور بسطام عبود الجنابي

ان هذه المقالة تأتي في سياق النقاشات الدائرة حول القوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات المعتمدة في المصارف ، ومن البديهي أن الأطر المؤسسية والإجراءات ونتائج الأعمال تقاس بمدى انسجامها مع الأهداف والستراتيجيات المرسومة أي نسبة التحقق اضافة الى نسبة التطور عبر الزمن ، وقد شهدت الآونة الأخيرة فيض وافر من الأفكار التي يجري تداولها عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية ووسائل الإعلام المختلفة وعبر الندوات والمؤتمرات المتعددة ، كما تم تناول الموضوع من جوانبه المختلفة .

وقد تسهم المقالة الحالية في توضيح بعض المفاهيم ذات العلاقة بالمشاكل التي تواجهها المصارف اضافة الى تنشيط دور المصارف الخاصة في كافة المجالات للإسهام في التنمية الإقتصادية ودعم مسيرة التطور الإقتصادي وتقديم خدمات مصرفية متميزة من حيث النوعية والجودة واضحة المعالم وسياقات عمل تستند على معايير وضوابط الحوكمة لتنفيذ استراتيجية صائبة في ادارة كل من الإئتمان والمخاطر المصرفية ومراقبة نسبة السيولة .

ونظراً للدور الأساسي الذي تلعبه المصارف في اقتصاديات الدول فإن لسياساتها المعتمدة تأثيرات كبيرة لكافة القطاعات الإقتصادية والمالية حيث انها تلعب دوراً بارزاً في تنفيذ السياسات النقدية في البلد مما يترتب على ذلك من تحقيق الأهداف المرسومة بما فيها تعزيز الإستقرار الإقتصادي والمحافظة على اسعار صرف العملة المحلية ومعدل نمو الدخل القومي ومايترتب على ذلك رفع مستوى المعيشة وتقليص البطالة اضافة الى تحقيق فوائض متزايدة في ميزان المدفوعات والتي من شأنها دعم العملة المحلية عن طريق وفرة الإحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية والتي بدورها تعزز الرصانة المالية للبلد واستقرار الاسعار عموما.

ان السياسة النقدية والمصرفية لاتقل أهمية عن السياسة المالية او الإنفاقية للدولة بشقيها الجاري والإستثماري والواحدة تكمل الأخرى او جزء منها .

ويرى بعض الإقتصاديين ان السياسة النقدية بمفهومها الواسع تشمل السياسة المالية وتاريخياً فإن تنظيم العملة المصدرة وتداولها وسك النقود المعدنية (ذهبية او فضية) قد سبق اعداد الموازنات الحكومية بالشكل الذي تطورت به عبر العصور المختلفة وان الأضرار الناجمة عن تدني قيمة العملة واثره البالغ على حقوق الناس ومعاملاتهم التجارية والمصرفية او التلاعب في المحتوى الذهبي او المعدني للعملة قد جرى الإلتفات إليه مبكراً في الأدبيات والتاريخ الإقتصادي للأمم لما لذلك من أثر بالغ على تآكل ثروات الأفراد والدول .

عليه وفي ضوء ما تقدم فإنه يتعين المضي في تطبيق كافة الأهداف المرسومة للسياسة المصرفية تنفيذاً للسياسة النقدية المعتمدة وقد لايتم بنفس الدرجة لكافة الأهداف حيث ان الاولويات قد تتغير حسب المسيرة الإقتصادية والهيكل الإقتصادي والمالي للبلد.

وقد يتم التركيز في الفترة الإنتقالية او الإقتصاد المتحول على الإستقرار الإقتصادي ومكافحة التضخم كما حصل في بداية العقد الأخير بعد ٢٠٠٣ حيث استهدفت السياسة النقدية كأولوية استقرار سعر الصرف للعملة وان ذلك بدوره يؤدي الى الإستقرار الإقتصادي لكافة القطاعات الإقتصادية لتأثيره المباشر على اسعار السلع الإستهلاكية والإستثمارية والرواتب والأجور والقوة الشرائية للعملة حيث يطلق على سعر الصرف للعملة بأنه المكون الأبرز للأسعار فأي تغيير او تحريك متعمد له صعوداً او نزولاً يؤثر على كافة القطاعات والشرائح الإجتماعية .

كما انه اداة فعالة في اعادة توزيع المدخولات ورفع مستوى المعيشة لذوي الدخول المحدودة.

والواقع ان السياسة النقدية اكثر مرونة وشمولية من السياسة المالية او الإنفاقية لأن الموازنة العامة للدولة تأخذ مديات سنوية او اكثر من سنة كما هو حال البرنامج الإستثماري والإنفاق على المشاريع التي تعتبر اكثر بطأً في احداث الاثر المطلوب على القطاع او القطاعات المستهدفة على وفق السياسة الإقتصادية والمالية المعتمدة او انها تعيق تنفيذ الاهداف المرسومة عن طريق ضخ تدفقات نقدية ضخمة تزيد من السيولة المتداولة .

ويمكن ايراد امثلة كثيرة في هذا السياق ومنها ان سعر الصرف التفضيلي قد يتم اللجوء إليه لتشجيع قطاع معين كالإستثمار او السياحة او العكس لعدم تشجيع الاستيراد وحماية الصناعة المحلية او الناشئة وزيادة قوتها التنافسية.

وقد يتم تحقيق ذلك بإجراءات مالية عن طريق فرض الرسوم الكمركية او التعرفة لحماية الصناعة الوطنية او منح الإعانات السعرية لبعض السلع حيث يتم

توجيه الطلب الفعال على سلعة معينة لتحقيق الاهداف المرجوة بيسر وسهولة وان السياسة المالية للبنك المركزي العراقي في تحريك سعر صرف تفضيلي لأغراض الحج والعلاج والسفر والسياحة هو نموذج عملي لتلك السياسة.

ومن الناحية الأخرى تفتقد السياسة المصرفية الكثير من فاعليتها بسبب خضوع المصارف الحكومية لموجهات السياسة المالية والسياسة العامة مما يولد ضغوطات كبيرة على الاقتصاد واختلال التناسب الكمي والمالي للخطط الموضوعة.

الأمر الذي يتطلب تقوية أجراءات التنسيق للمعايير المالية والنقدية المعتمدة لمنح التمويل للأغراض الأنتاجية أو الأستهلاكية .

ولما كانت ادوات التبادل للمعاملات تتم بعملتين او اكثر فإن ذلك يزيد من العمق المالي للإقتصاد الا انه يولد ضغوط كبيرة تنجم جزئياً عن المضاربات وتشويه الطلب على السلع والخدمات وتؤثر بالتالي على استقرار اسعار الصرف والأسعار عموماً.

وهنالك عدة معالجات بهذا الخصوص التي قد تلجأ اليها البنوك المركزية لتنظيم العرض والطلب على العملات الأجنبية بهدف تحقيق الأستقرار لأسعار صرف العملة المحلية وتعزيز الأحتياطيات الخارجية حسب المتغيرات المالية والأقتصادية السائدة بما يحفظ العلاقة التناسبية بينهما.

لذا فإن تنسيق السياسة المالية والنقدية والتنموية والتجارية والسياسات النوعية الأخرى في اطار حزمة متكاملة وسياسة أقتصادية شاملة تؤثر على سلامة التنفيذ للستراتيجيات والأهداف الإقتصادية العامة واحداث التأثير المطلوب على القطاع او القطاعات المستهدفة سواء بالنمو والتوسع او غير ذلك شريطة استخدام ادواتها المختلفة بصورة ملائمة وبما ينسجم مع الظروف المالية السائدة وبما يحقق زيادة فاعليتها.

ومن الجدير بالذكر ان هنالك ٥٤ مصرف يعمل داخل العراق وتنقسم الى مصارف حكومية ، تجارية ، اسلامية ، أجنبية حيث تعمل وفق سياسات متعددة تختلف فيها المصارف الحكومية عن المصارف الخاصة ويحكم عملها قوانين خاصة بها،وكذلك تختلف عن المصارف الأجنبية.

ومن الطبيعي أن يسعى كل مصرف الى (التحديث المستمر في تقنيات وأساليب العمل المصرفي) وتحقيق النمو للودائع والمشاركات عن طريق تنويع منتجاته وأستثماراته والتوزيع الأمثل لموجوداته بما يحقق عوائد مجزية للمساهمين والمودعين مع الألتزام بالقوانين والأنظمة المرعية أضافة الى تعليمات أو مقررات بازل.

ومن البديهي ان هذه المنافسة تشجع على الاداء الجيد للعمل المصرفي وتؤدي الى تقديم خدمات جديدة وتحسين اداء العاملين لدى المصارف مما يشجع الجمهور على التعامل مع مصرف معين بدلاً من الآخرين.

وتشير معظم الدراسات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي والبنك المركزي العراقي الى ضعف مساهمة القطاع المصرفي في التنمية والإستثمارات وان نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي مازالت ضئيلة قياساً بالقطاعات الاقتصادية الاخرى علماً بأن المصارف الحكومية تستحوذ على النسبة الاعلى من النشاط المصرفي ويعود ذلك اى اختلالات هيكلية واحادية الاقتصاد العراقي حيث تشكل الموارد النفطية الجزء الاكبر من موارد الموازنة العامة والدخل القومي.

ان النظام المصرفي يعكس سلامة التنمية الإقتصادية مما يتطلب اجراءات فعالة ومستمرة لإنعاش القطاع الخاص وتحقيق المزيد من الخصخصة وفسح المجال له لممارسة دوراً اكبر في عملية التنمية الاقتصادية مع تشجيع الدوائر الرسمية بزيادة تعاملها مع المصارف الخاصة وضرورة إلغاء القيود المفروضة على ذلك قدر الإمكان نظراً للوفرة المالية للموازنات العامة .

وبذلك تكون الفرصة مواتية للمصارف لكي تلعب دوراً اكثر فاعلية في المسيرة التنموية والمساهمة في تمويل المشاريع الانتاجية وقطاع الاعمال حيث تقوم المصارف بضخ الأموال في القطاعات الاقتصادية المختلفة وخصوصاً القطاعات ذات القيمة المضافة العالية التي تزيد من معدلات التنمية الاقتصادية وبما يتناسب مع نمو الناتج المحلي المالي الإجمالي حفاظاً على الإستقرار الإقتصادي حيث ان استقرار الاسعار يمهد الطريق للتوسع في التجارة والإستثمار والمبادلات الخارجية وبالتالي يؤدي الى النمو المستدام والازدهار الاقتصادي وتقليص البطالة وزيادة الاستخدام للموارد والاستخدام الامثل لها مع الحفاظ على التناسب المطلوب بين كمية العملة المصدرة ونمو الناتج المحلي الاجمالي حيث شاب ذلك بعض الإختلال في بداية العقد الماضي عند استبدال العملة القديمة بالعملة الجديدة ، علماً بأن جزء من العملة المصدرة يتم تداوله خارج العراق لأغراض الأدخار والمضاربة .

ان السماح للبنك المركزي العراقي في استيراد الذهب غير المشغول وتوزيعه على المصارف التجارية يعتبر ظاهرة جيدة في توسيع نشاط بيع العملة الاجنبية وتنويعه كون الذهب يمثل جزء من الموجودات المقيمة بالعملة الاجنبية ويدخل في مفهوم السلع المعمرة وثروة مكتنزة على عكس السلع الاستهلاكية المستوردة وان تنظيم الاستيراد بصورة مركزية يضمن الجودة وسلامة النوعية ، اضافة الى كونها اداة فعالة لسحب السيولة وتنظيم الكتلة النقدية في التداول ومكافحة التضخم وامكانية استخدامها مع المخشلات الذهبية كضمانات مقبولة مقابل التسهيلات المصرفية اسوةً بالأسهم والسندات .

ضرورة النظر في البدائل المتاحة لنافذة بيع العملة الأجنبية اعتماداً على السعر التجاري السائد في السوق كمؤشر لسعر الأساس الذي يحدده البنك المركزي العراقي آخذين بالحسبان سعر السوق السائد أي سعر المزاد الحقيقي الذي يؤمن التوازن بين العرض والطلب وتتم متابعته دورياً من قبل البنك المركزي وفق متغيرات السوق وإستناداً الى الأسس والتعليمات المعتادة والمعمول بها حيث ان قوى السوق التلقائية تعتبر مرشد جيد لتوزيع الموارد الإقتصادية وطرق استخداماتها بهدف استقصاء المنفعة التي تعود بالخير العميم على الجميع .

ومن البديهي ان الوظيفة التدخلية للدولة تشمل خيارات عديدة تتعلق بتيسير احوال السوق ومنع الاحتكار واتخاذاجراءات اقتصادية مضادة او مكملة للتأثير على العرض والطلب تحقيقاً للاهداف الاقتصادية والاجتماعية المرسومة .

وفي الختام أود الاشارة الى التوصيات التي سبق ذكرها متضمنة الاسباب المشار إليها انفاً ومن ابرزها معالجة المشاكل التي تعاني منها المصارف سواء ما يتعلق منها بالقوانين والانظمة او مجالات تقنية المعلومات والبنى الارتكازية وفسح المجال للمصارف ان تلعب دوراً مؤثراً في الاقتصاد واسناد السياسة النقدية التي يرسمها البنك المركزي العراقي ومن ابرزها موضوع تقديم الخدمات المصرفية الشاملة والمشاركة في النشاط التنموي وتفعيل دور المصارف الخاصة في عملية التنمية الاقتصادية وخصوصاً المصارف الأسلامية ذات التوجه الاستثماري بطبيعة تكوينها واهدافها. هذا بالأضافة الى ضرورة معالجة كافة العوائق والقيود التي تحد من نشاطها والتي وضعت بأوقات متفاوتة على وفق الصيغ الجاهزة المستوردة وليس استجابة للحاجات المحلية ومتطلباتها حيث ان اغلبها اما اصبحت غير مواكبة لأساليب العمل الحديثة او انها فقدت فاعليتها .

ومن جملة تلك التعديلات المشجعة للإستثمار هو اعادة النظر بقانون المصارف ورفع بعض النصوص المقيدة للنشاط الإستثماري عن طريق عزل مبالغ الإستثمار في الخارج عن أرصدة حسابات المصارف التشغيلية اللازمة لتغطية المعاملات الخارجية وعدم اضافة الإثنين معاً لأغراض احتساب نسبة الإستثمار أو نسبة الاحتفاظ بالارصدة في الخارج وخاصة فتح الإعتمادات بالمقارنة مع رأس المال والاحتياطيات المدورة . كما ينبغي مراعاة الفصل بين تلك النسبة المذكورة أعلاه ونسبة الإستثمار في المشاريع التنموية داخل العراق أو الاسهم والسندات لتوسيع القدرات التمويلية للتجارة والاستثمار. ان ذلك من شأنه ترشيد اجراءات تمويل الاستيرادات من الخارج واعتماد مبدأ الإستيراد المقدم وازالة الكثير من الحلقات الزائدة التي تصاحب الطريقة الحالية .

كما تجدر الإشارة الى ان تطوير البيئة او المناخ الملائم لعمل المؤسسات المالية والحفاظ على المنافسة الطبيعية للسوق وتعميق الياته لايقتصر على الأنظمة والتعليمات والقوانين المالية المباشرة وانما ينبغي ان تشمل القوانين والأنظمة الساندة وسهولة الدخول والخروج من السوق مثل تسجيل الشركات وانجاز معاملات تداول العقار والرهون للممتلكات المقدمة كضمانات للحصول على التسهيلات المصرفية النقدية او التعهدية التي تعتبر من التحديات المهمة التي تواجه معظم البلدان النامية التي تشكو من تعقيداتها وارتفاع الرسوم المفروضة عليها والتي بدورها تحد من القدرة على منح التمويل والقروض الميسرة لقطاع الاعمال والشركات وانجاز المعاملات بيسر وسهولة وبالتوقيتات المناسبة .

هذا من ناحية تطوير البيئة الملائمة للأستثمار في الداخل أما على الصعيد الخارجي فلابد من تظافر الجهود وبذل المساعي الحميدة للحصول على الشروط الميسرة للأئتمانات المصرفية الدولية الممنوحة للمصارف العراقية بما يخفف من شروط الضمانات وأسعار العمولات المفروضة بموجب أتفاقات العقود التجارية ومنها أزالة الفقرات التي تنص على تثبيت الأعتمادات المفتوحة بواسطة مصارف عراقية لما لذلك من آثار سلبية على تكاليف الأستيراد التي تتحملها الجهات المستوردة أو المستهلكة للسلع والخدمات لاسيما في ضوء التطورات الأيجابية التي يشهدها الأقتصاد العراقي من ناحية النمو السنوي وتزايد الموازنات المالية وخروج العراق من تبعات البند السابع لميثاق الأمم المتحدة وأقبال الكثير من المصارف العالمية الأجنبية ورغبتها للعمل في العراق . هذا بالأضافة الى مضاعفة رؤوس أموال معظم المصارف العراقية أستجابة لتوجيهات البنك المركزي العراقي وبما ينسجم مع مقررات بازل الأخيرة حول تعزيز كفاية رأس المال ورصانة البنية المالية وبالتالي زيادة الجدارة الأئتمانية لها.

* المدير المفوض
لمصرف كوردستان الدولي
للإستثمار والتنمية

المصرف التجاري العراقي

رأس المال: ١٥٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ مائة وخمسون مليار دينار

نبذة عن المصرف..

تأسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة خاصة في ١١-/٢/١٩٩٢ كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص ، حيث يعد من اول المصارف الاهلية التي تم الترخيص لها في العراق وذلك بموجب اجازة التسجيل المرقمة م.ش ٤٥٢٤ في ١١ شباط١٩٩٢ الصادرة عن وزارة التجارة - دائرة تسجيل الشركات برأس مال قدره ١٥٠ مليون دينار ، وحصل المصرف على اجازة ممارسة مهنة الصيرفة بموجب كتاب البنك المركزي العراقي / المديرية العامة لمراقبة الصيرفة والائتمان المرقمة ٩/١٤٣١٤ في ١١ تموز ١٩٩٢.

اهداف المصرف..

تتمثل الاهداف الاستراتيجية التي يسعى المصرف لتحقيقها في ظل بيئة طبيعية مستقرة في ما يلي:

- ارساء سمعة ريادية متميزة بوصفه المزود المفضل والامثل للمنتجات والخدمات المصرفية
- انماء قاعدة العملاء العراقيين والدوليين عبر توفير الحلول المصرفية التي تستجيب لاحتياجاتهم.
- رفع مستويات الاداء والخدمة المقدمة عبر توظيف احدث النظم والتقنيات.
- تأمين عوائد متميزة ومستقرة لمساهمي المصرف في ظل بيئة آمنة.
- تكريس منهجية عمل تلتزم بالرقابة على المخاطر وترشيد المصروفات.
- الاسهام الايجابي في عملية التطور الاجتماعي والاقتصادي في العراق.

الخدمات المصرفية

فتح الحسابات الجارية ، إصدار بطاقة master Card ، استقبال الودائع ، إصدار خطابات الضمان ، استقبال وإرسال الحوالات ، إصدار السفاتج والصكوك ، بيع وشراء العملات الأجنبية ، التوسط في بيع وشراء الأسهم.

تشير البيانات المالية ونتائج الاعمال للربع الرابع لسنة ٢٠١٣ (غير المدققة) الى ارتفاع مركزه المالي بمقدار (٤١,٤) مليار دينار قياساً للحسابات الختامية كما في ٢٠١٢/١٢/٣١ البالغ مجموع موجوداته (٢٩٣,٤) مليار دينار وادناه كشف مقارنة البيانات المالية للمصرف :

(المبالغ مليون دينار)

Account	الحسابات الختامية كما في 2012/12 / 31	الفصل الرابع كما في 2013/12/31	التاريخ / اسم الحساب
CASH in hand l& accounts at banks	137.403	191.804	النقود في الصندوق و لدى المصارف
Investments	127.963	112.852	الاستثمارات
Monetary Credit	2.311	3.956	الائتمان النقدي
Debtors	23.956	24.633	المدينون
Fixed Assets	1.804	1.598	الموجودات الثابتة
Total Assets	293.437	334.843	*مجموع الموجودات
Current & Deposit Accounts	112.078	96.691	حسابات جارية و ودائع
Creditors	38.159	41.573	الدائنون
Paid – up Capita	100.000	150.000	رأس المال المدفوع
Reserves	43.200	46.579	الاحتياطيات
Total Liabilities	293.437	334.843	*مجموع المطلوبات
Total Incomes	24.238	22.079	*مجموع الايرادات
Total Expenses	9.928	11.390	*مجموع المصروفات
Net Profits	14.310	10.689	*الارباح المتحققة

"المصرف التجاري العراقي ومقره في بغداد لديه (١٠) فروع (٩) منها في بغداد و واحد في البصره. يقع المكتب المقر الرئيسي والفرع الرئيسي للمصرف في شارع السعدون بغداد."

العنوان:حي السعدون محلة ١٠٢ شارع ٩ بناية ١٢١

cbiq.iraq@ahliunited.com

www.ahliunited.com

العملة العراقيةلسنة ١٩٣٥

وضعت العملة العراقية على اساس العملة الانكليزية "الاسترلينية" ووحدتها الدينار الذي تساوي قيمته ليره انكليزية (استرالية) واحدة ويقسم الدينار الى الف فلس ، اما فئات العملة فكانت كالاتي:-

الاوراق النقدية		قيمتها بالعملة الاسترالية
١٠٠ دينار	=	١٠٠ باون
١٠ دنانير	=	١٠ باونات
٥ دنانير	=	٥ باونات
١ دينار	=	باون واحد
نصف دينار	=	١٠ شلنات
ربع دينار	=	٥ شلنات
المسكوكات المعدنية		**قيمتها بالعملة الاسترالية**
٢٠٠ فلس	=	٤ شلنات
٥٠ فلس	=	١ شلن
٢٠ فلس	=	٤ بنسا
١٠فلوس	=	٤،٨ بنسا
٤فلوس	=	٢,٤ بنسا
٢فلس	=	٩٪ بنسا
١فلس	=	ربع بنس

إحصائية تقريبية بعدد النخيل في مختلف ألوية العراق

عن

دليل الشركات العراقية المحدودة

و الشركات الأجنبية العاملة في العراق

١٩٥٦

لواء بغداد	2210890
لواء ديالى	2797662
لواء الحلة	4749862
لواء كربلاء	1870839
لواء الديوانية	3480085
لواء المنتفك	2210668
لواء البصرة	13399772
لواء العمارة	592110
لواء الكوت	378512
لواء الدليم	400000
لواء كركوك	56400
	32146800

المصرف الزراعي الصناعي العراق

ان فكرة تاسيس مصرف زراعي صناعي ترجع الى الرغبة التي ابدتها البلاد حكومة وشعبا منذ سنة ٩٢٤ الى ان صدر القانون رقم ٥١ لسنة ٩٣٦ وانتج المصرف رسميا في ٢/حزيران/١٩٣٦ راس مال المصرف مائة وخمسون الف دينار تدفعها الحكومة على سبيل السلفة .

اغراض المصرف :

تسليف الزراعي لنفقات الزراعية واصلاح الاراضي بيع الالات الزراعية والماشية والاسمدة والبذور التوسط ببيع المحصولات الزراعية تسليف ارباب المشاريع الصناعية للتاسيس او التوسيع التوسط في استيراد المواد الاولية لحساب ارباب المصانع وفي تصدير منتجاتهم .

ادارة المصرف :

بما ان النظام الداخلي للمصرف جعل المصرف مؤسسة حكومية فقد عهد بادارته الى مجلس ادارة مؤلف من رئيس هو المدير العام واربعة اعضاء يعينون بقرار من مجلس الوزراء وبادارة ملكية وقد تألف اول مجلس من الذوات الاتية اسماءهم:-

معالي يوسف غنيمة	(الرئيس) المدير العام بالوكالة
سعادة محمد سليم الراضي	(مدير امور الزراعة)
سعادة عبد الاله حافظ	(مدير التجارة)
سعادة منير عباس	(من كبار الزراع)
سعادة ابراهيم شابندر	(من كبار التجار)

كبار موظفي المصرف:

حسن الحكيم	معاون المدير العام
رجب الصفار	رئيس قسم التسليف
	ومشاور الامور الحقوقية
يوسف ايار	رئيس المحاسبة
فائق الخضيري	مفتش التامينات
محمد على ال الجلبي	ملاحظ المراسلة

مصرف آشور الدولي

ASHUR INTERATIONAL BANK

AIB

انشىء مشروعك

بحصولك على القرض

Establish your own project by obtaining a loan from AIB

Loans for all segments of society قروض لشرائح المجتمع

- اساتذة الجامعات **University Professors**
- القضاة **judges**
- الاطباء **Doctors**
- الصيادلة **Pharmacists**

الفرع الرئيسي - بغداد - كرادة

هاتف: ٠٠٩٦٤٧١٨٧٩٢

٠٠٩٦٤٧١٨٦٩٢٣

صندوق بريد: ٣٦٣٦ - بغداد

info@ashurbank.com

baghdad3@ashurbank.com

www.ashurbank.com

مصرف التنمية الدولي
International Development Bank

رأس المال : (250) مليار دينار

رؤيتنا

خدمات مصرفية مميزة للزبائن
باستخدام احدث التقنيات

الخدمات التي يقدمها المصرف

- فتح حساب جاري (دينار عراقي – دولار – يورو)
- قبول ودائع حساب التوفير ودائع ثابته (دينار عراقي – دولار)
- الحوالات الداخلية والخارجية (RTGS , Swift)
- بيع وشراء العملات الاجنبية
- اصدار الاعتمادات المستندية
- اصدار خطابات الضمان الداخلية والخارجية
- منح قروض لغرض تمويل المشاريع السياحية – التجارية – الصناعية – الاسكان – المقاولات
- الائتمان النقدي (منح القروض والتسهيلات المصرفية)
- مقاصة الصكوك الالكترونية (ACH)
- خدمة (Alert) اعلام الزبون برسالة نصيه عن اي حركة (سحب ، ايداع) في حسابة
- الخدمات المصرفية عبر الانترنت (E-Banking)
- الخدمات المصرفية عبر الهاتف (Mobile Banking)

خدمات قيد التنفيذ

- اجهزة الصراف الالي (ATM) .
- اصدار بطاقات ائتمانية (Credit Card) .
- اصدار بطاقات الدفع المسبق (Prepaid Card) .

فروعنا

فرع السليمانية - هـ : 07701532130

فرع اربيل - هـ : 07707829745

فرع البصرة - هـ : 0781196566

فرع الشورجة - هـ : 07802826186

فرع الشيخ عمر - هـ : 07708513771

فرع كربلاء - هـ : 07800792418

فروع ستفتح قريبا

فرع دهوك — فرع جميلة
فرع الربيعي — فرع الناصرية
فرع الكوت — فرع الشورجة 2
فرع الحلة

فروع تحت التاسيس

فرع العمارة — فرع الديوانية
فرع زاخو — فرع النجف
فرع السماوة — فرع ام قصر
فرع المنصور — فرع الوزيرية

عنواننا

الادارة العامة والفرع الرئيسي
الكرادة – عرصات الهندية – حي بابل م/929 شارع 21 – مبنى 8/124 – بغداد – العراق